

الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسـم المحاسبة

دور حوكمــة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المــراجعة
(دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في ليبيـــــا)

اسم الطـــــالب
محــمد عطية احمودة احمودة

إشـراف الدكتور
محـمد سالم الصقع
أستاذ مشارك

قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا (الماجستير) في العلوم الإدارية والمالية (قسم المحاسبة)

بتاريخ 29/ذو الحجة /1447هـ الموافق 15/ يونيو /2026م

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملاً بقرار السيد/ **رئيس الجامعة** رقم (312) لسنة 2026م، الصادر بتاريخ **2026/05/21**م، بشأن بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية **لنيل درجة** الإجازة العالية **(الماجستير)** في تخصص: المحاسبة، المقدمة من الطالب: **محمد عطية احمودة احمودة**، بكلية **الاقتصاد والتجارة** والموسومة بعنوان: **دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة" دارسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في ليبيا")**، وقد تشكلت **لجنة المناقشة** من السادة الأساتذة:

1. **د. محمد سالم الصقع**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**مشرفاً ومقرراً.**
2. **د. خالد عمر معتوق بن سليمان**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**عضوا داخلياً.**
3. **د. على عبد السلام ناصف**	**جامعة الزيتونة**	**عضوا خارجياً.**

وقد عقدت اللجنة جلسة علنية **في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق: 2026/06/15م، بمدرج الكلية**، وذلك لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعه الباحث، والمصادر التي اعتمد عليها في دراسته.

وبعد **استيفاء** الطالب /**محمد عطية احمودة احمودة** متطلبات الدراسات العليا واجتيازه امتحاناتها، ومناقشة رسالته وتقويمها من قبل أعضاء اللجنة، **خلصت اللجنة** إلى ما يلي:

1. إجازتها بدون ملاحظات ( ).
2. **إجازتها** بملاحظات (✓) ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال: **شهر** من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها ( ).

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

1. **د. محمد سالم الصقع**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	التوقيع: .....
2. **د. خالد عمر معتوق بن سليمان**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	التوقيع: .....
3. **د. على عبد السلام ناصف**	جامعة الزيتونة	التوقيع: .....

توقيعات أعضاء **اللجنة** بعد **التعديل والأخذ** بالملاحظات – بتاريخ 13/ 7 / 2026م.

1. **د. محمد سالم الصقع**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	التوقيع: .....
2. **د. خالد عمر معتوق بن سليمان**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	التوقيع: .....
3. **د. على عبد السلام ناصف**	جامعة الزيتونة	التوقيع: .....

يعتمد:

أ. د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة

يعتمد: أ.د محمد سليمان عبدالحفيظ
رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية

يعد من عشرة (10) نسخ

الإقرار

أقر أنا محـــمد عطية احمودة احمودة بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية، أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع:.....
التاريخ: 2026/06/15

الآية القُرآنية

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة الآية رقم (106)

الإهداء

والدتي الحبيبة أطال الله عمرها

إلى والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى الأعزاء على قلبي إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي في كل مكان

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد والشكر دائماً وأبداً لله سبحانه وتعالى الذي هداني ووفقني حتى الانتهاء من هذه الدراسة .

واتقدم بالشكر والتقدير لمن له الفضل بعد الله عز وجل أستاذي الفاضل الدكتور محمد الصقع الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الدارسة، ولم يدخر جهداً ولا وقتاً ولا نصحاً، ولم يبخل بعلمه في سبيل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة المحكمين الأفاضل الذين تفضلوا بتحكيم استمارة الاستبانة .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة الذين تعلمنا على أيديهم، لما بذلوه من وقت وجهد كان له الاثر الطيب لما وصلنا إليه.

الباحث

الفهرس :

الترقيم	العنـــــاوين	رقم الصفحة
	الإهداء	أ
	الشكر	ب
	فهرس العناوين	ت
	قائمة الجداول	خ
	قائمة الأشكال	ذ
	قائمة الملاحق	ر
	ملخص الدراسة باللغة العربية	ز
	الفـــــصل الأول : الإطـــــــــــار العام للدراسة	
	المبحث الاول :	
1.	المقدمـــة	2
2.	مشكلة الدراســـــة	3
3.	فرضيات الدراسة	4
4.	أهمية الدراسة	4
5.	أهداف الدراسة	4
6.	منهجية الدراسة	5
أ	مجتمع وعينة الدراسة	5
ب	حدود الدراسة	5
7.	تقسيمات الدراسة	5
	المبحث الثاني :	
1.	الدراســـات الســـابقة	6
2.	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	11
	الفصـــل الثـــــاني : الاطار الفكري لحوكمة الشركات	
	المبحـــث الأول: مفهوم وطبيعة حوكمة الشركات	13
أولاً	نشأة حوكمة الشركات	14
ثانياً	ظهور حوكمة الشركات	14
ثالثاً	مفهوم الحوكمة	15
رابعاً	مفهوم حوكمة الشركات	17
خامساً	مراحل تطور حوكمة الشركات	17

سادساً	أهمية حوكمة الشركات	18
سابعاً	أهداف حوكمة الشركات	20
تامناً	أطراف حوكمة الشركات	21
	المبحث الثاني : محددات ومبادئ وأبعاد حوكمة الشركات	
أولاً	محددات حوكمة الشركات	23
ثانياً	مبادئ حوكمة الشركات	24
ثالثاً	الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات	32
رابعاً	مقومات حوكمة الشركات	33
	ملخص الفصل الثاني	35
	الفصـــل الثالث : فجـوة التوقعات ودور حوكمة الشركات في تضيقها	35
	المبحث الأول : طبيعة ومفهوم فجـــــوة التوقعات	
أولاً	مفهوم فجوة التوقعات	37
ثانياً	مراحل تطور فجوة التوقعات	37
ثالثاً	انواع فجوة التوقعات	38
رابعاً	سمات فجوة التوقعات	40
خامساً	أسباب وجود فجوة التوقعات	41
سادساً	طرق تضييق فجوة التوقعات	43
	المبحث الثاني : دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات	
أولاً	**تجارب الدول ودور منظماتها المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات**	46
أ	دور المنظمات المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات:	46
ب	تجارب بعض الدول في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات	46
1	تجارب الدول الأجنبية في مجال حوكمة الشركات	46
2	تجارب الدول العربية ودور منظماتها المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات	48
3	دور المنظمات المهنية المحلية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات	52
4	تحسين إطار حوكمة الشركات في ليبيا	54
ثانيا	**دور حوكمة الشركات في الحد من فجوة التوقعات**	55
أ	**دور الحوكمة في دعم استقلال المراجع الخارجي**	55
1	أهمية استقلال المراجع الخارجي	55
2	دور مبدا الإفصاح والشفافية في دعم استقلال المراجع الخارجي	56
3	دور لجنة المراجعة في دعم استقلال وحياد المراجع	56
ثالثاً	**دور مبادئ حوكمة الشركات في جودة المراجعة واداء المراجع الخارجي**	58
رابعاً	**دور مبـادئ حوكمـة الشـركات فـي زيـادة ثقـة المجتمـع المـالي بـدور المراجع الخارجي.**	59

1	ثقة المجتمع المالي بدور المراجع الخارجي	59
2	دور مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز ثقة المجتمع المالي بالمراجع الخارجي.	60
	ملخص الفصل الثالث	62
	الفـصـل الـرابــع : الـدراسـة الميدانية	
	مقدمة الفصل	62
	المبحث الأول : منهجية الدراسة والتحليل الوصفي و الإحصائي واختبار الفرضيات	62
أولاً	**منهجية الدراسة**	65
1	مجتمع وعينة الدراسة	65
2	أداة الدراسة	66
ثانياً	**اختبارات صدق الأداة وثباتها واتساق عباراتها**	66
1	الصدق الظاهري (صدق المحكمين)	66
2	ثبات الاستبانة	67
3	صدق الاتساق الداخلي	68
أ	الاتساق الداخلي لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	68
ب	الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق المساهمين	69
ت	الاتساق الداخلي لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين	70
ث	الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح	71
ج	الاتساق الداخلي لمبدأ الإفصاح والشفافية	72
ح	الاتساق الداخلي لمبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	73
ثالثاً	**توزيع البيانات**	74
رابعاً	**تحليل البيانات الوصفية للدراسة**	74
1	تحليل عامل المهنة لعينة الدراسة	75
2	تحليل عامل المؤهل العلمي لعينة الدراسة	76
3	تحليل عامل الخبرة لعينة الدراسة	77
خامساً	**التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات**	78
.1	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	78
.2	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	82
.3	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	86
.4	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	90
.5	اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	93
.6	اختبار الفرضية الفرعية السادسة	97
.7	اختبار الفرضية الرئيسة الأولى	102

.8	اختبار الفرضية الرئيسة الثانية	103
أ	اختبار مان ويتني في حالة متغير(المهنة)،	103
ب	اختبار كروسكل	97
	المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	
أولاً	**النتائج**	106
ثانياً	**التوصيات**	107
	المراجع والمصادر	108

قائمة الجداول :

رقم الجدول	الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	نتائج الثبات للاستبانة	67
جدول رقم (2)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	68
جدول رقم (3)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق المساهمين	69
جدول رقم (4)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين	70
جدول رقم (5)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح	71
جدول رقم (6)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ الإفصاح والشفافية	72
جدول رقم (7)	نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	73
جدول رقم (8)	توزيع البيانات	74
جدول رقم (9)	درجات الدور	75
جدول رقم (10)	التكرار النسبي للمهنة لعينة الدراسة	75
جدول رقم (11)	التكرار النسبي للمؤهل العلمي لعينة الدراسة	76
جدول رقم (12)	التكرار النسبي للخبرة لعينة الدراسة	77
جدول رقم (13)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	79
جدول رقم (14)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	83
جدول رقم (15)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	87
جدول رقم (16)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	91
جدول رقم (17)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	94
جدول رقم (18)	نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	98

جدول رقم (19)	نتائج اختبار وجود دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	102
جدول رقم (20)	نتائج اختبار مان ويتني للفروق بين إجابات أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات تعزى لمتغير (المهنة)	103
جدول رقم (21)	نتائج اختبار كروسكل للفروق بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغير (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)	104

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 1	التمثيل البياني للمهنة	76
الشكل 2	التمثيل البياني للدرجة العلمية	77
الشكل 3	التمثيل البياني لسنوات الخبرة	78

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	الملاحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1) :	الاستبانة	114
ملحق رقم (2) :	أسماء الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبانة	120
ملحق رقم (3) :	ملخص الدارسة باللغة الإنجليزية	121
ملحق رقم (3) :	صفحة العنوان باللغة الإنجليزية	122

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات من خلال مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004م في تضييق فجوة التوقعات بمهنة المراجعة في ليبيا، واستقصاء آراء المراجعين الخارجيين المقيدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي، وكذلك آراء الأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، واستخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد 100 استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدارسة، وجمع عدد 70 استبانة صالحة للتحليل، متكونة من 36 استبانة موزعة على المراجعين الخارجيين و34 موزعة على الأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة، وتم استخدام برنامج spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات له دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وأن الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تعاني من بعض القصور في إصدار قراراتها في الوقت المناسب، وأن مبادئ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، ومبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ومبدأ الإفصاح والشفافية لها دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

الكلمات الدالة : حوكمة الشركات، فجوة التوقعات.

1- المقدمـــة:

شهدت العديد من الدول النامية والمتقدمة خلال السنوات الماضية انهيارات اقتصادية وأزمات مالية، كدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال سنة 2002، وبعض الشركات الكبرى كشركة (Enron) إنرون (Worldcom) وورلد كوم سنة 2001، ما أدى إلى خسائر مالية للمساهمين، وتأثر اقتصاديات تلك الدول، بسبب اعتمادهم على تقارير مراجعة مضللة، الأمر الذي خفض من ثقة المجتمعات المالية في مهنة المراجعة (الدرسي وآخرون ،2022).

ينتج عن عدم تحقيق المهنة لأهدافها خلق حالة من عدم التطابق بين إدراك مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية بالنسبة لمستويات الأداء التي حددتها المعايير، ما يؤدي إلى حدوث ما يعرف بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية (بريـر، 2014)، وأول ظهور لمصطلح فجوة التوقعات في المراجعة كان في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1974م من خلال تكوين لجنة كوهين (Cohen) لدراسة وتحديد مسؤوليات المراجعين تجاه المجتمع،(أحمد، 2017)، وفي عام 1978م صدر تقرير هذه اللجنة الذي عرف فجوة التوقعات على أنها " الفجوة بين احتياجات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية وبين ما يمكن وما يجب أن يقدمه المراجع بشكل معقول" (الصبوح،2015؛ ص20).

لذلك سعت العديد من المنظمات الدولية والهيئات المهنية ذات العلاقة إلى إصدار المعايير والمبادئ المنظمة للمهنة، للعمل على تحسين مستوى الأداء، ومن أهم هذه الإصدارات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) في مجال حوكمة الشركات والتي صدرت في عام 1999 وروجعت في عام 2004، وكذلك مبادئ معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادئ (خليل، 2009).
وتجدر الاشارة إلى أن البيئة المحلية تعاني من وجود فجوة التوقعات في المراجعة بالإضافة إلى تدني في جودة خدمات المراجع الخارجي بناءً على نتائج الدراسات (مفتاح، 2003) (الدروقي، 2007) (الغراري، 2007).

وعلى المستوى المحلي فإن ليبيا من الدول التي سعت إلى تطبيق حوكمة الشركات في مؤسساتها المالية، من خلال إصدار مصرف ليبيا المركزي مبادئ توجيهية لحوكمة الشركات للمصارف التجارية الليبية سنة (2006) (VIRTUS INTERPRESS،2019)، وإصدار دليل حوكمة الشركات سنة 2010 الذي اعتمد بموجب قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 والذي يتضمن الحد الأدنى من المعايير المطلوب تطبيقها من طرف المصارف الليبية(الدرياق وآخرون،2021)، وكذلك القانون رقم (19) لسنة 2013م في شأن تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته

(https://www.audit.gov.ly/ar/law)، وكذلك من خلال سوق الأوراق المالية الليبي الذي أصدر أيضاً لائحة حوكمة الشركات للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية سنة 2007، والذي كان ضمن خطة الإصلاح الأولية التي بدأتها الدولة مند سنة 2000م (VIRTUS INTERPRESS2019).

2- مشكلة الدراســـــة:

نتيجة ظهور الانتقادات الموجهة للمراجعين الخارجيين وازدياد الدعاوى القضائية ضدهم، ولكي تتمكن مهنة المراجعة من الوفاء بوظيفتها اتجاه المجتمع كان لزاماً على المراجعين أن يحافظوا على ثقة كل الأطراف، أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، وقد تم تكليف عدة لجان، منها لجنة كوهين (Cohen)، بدراسة ما إذا كانت هناك فجوة بين ما يتوقعه الرأي العام وبين ما يجب توقعه من المراجعين في حدود ما يستطيع إنجازه بدرجة معقولة، وقد توصلت اللجنة إلى وجود تلك الفجوة بمعنى ضخامة التوقعات لدى أصحاب المصالح المستفيدة من خدمات المراجعة، الأمر الذي يحتم على المراجعين ضرورة العمل على تضييق ومعالجة تلك الفجوة (عيسى وآخرون، 2022).

ولوجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الليبية كما أشارت بعض الدراسات السابقة منها دراسة مفتاح (2003) ودراسة الدروقي (2004) وكذلك دراسة الغراري (2007) و(البرغثي، 2018)، كان من الضروري العمل على تحسين خدمات المراجع الخارجي، والعمل على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تناول موضوع فجوة التوقعات من جانب آخر، وهو معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

_ ما دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالبيئة الليبية؟

ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

ما دور مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

ما دور مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

ما دور مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

ما دور مبدأ دور أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

ما دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

ما دور مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة؟

3- فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضية الرئيسة الأولى التالية:

_ لا يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ومن خلال الفرضية الرئيسة تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية :

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

_ لا يوجد دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

الفرضية الرئيسة الثانية:

_ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغيرات (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

4- أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال ما يمكن أن تسهم به في معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات، بالتطبيق على مكاتب المراجعة المقيدة في سجلات مصرف ليبيا المركزي والأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة في ليبيا.

وتبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في النتائج المتوقعة لهذه الدراسة التي تشكل أهمية، وكذلك إفادة للمسؤولين والمختصين من المراجعين الخارجيين في مجال الدراسات المحاسبية والمالية بنتائج هذه الدراسة.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أ- معرفة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات لما له من أثر في جودة المراجعة في ليبيا.

ب_ التعرف على مفهوم فجوة التوقعات في مهنة المراجعة وأساليب تضييقها.

ج- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وأهمية تطبيقها.

6- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، واستخدم الباحث المصادر الأولية لجمع البيانات، وذلك باستقصاء آراء المراجعين في مكاتب المراجعة المقيدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي والأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة في ليبيا من خلال تصميم استبانة أعدت لهذا الغرض، وكذلك استخدام المصادر الثانوية بالاعتماد على الكتب والمقالات والدوريات، وكذلك الدارسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الموضوع، وكل ماله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع من أجل تعزيز فهمه والاستفادة من الدراسات السابقة .

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

1- **مجتمع الدراسة**: المراجعون والمحاسبون في ليبيا .

2- **عينة الدراسة**: المراجعون والمحاسبون العاملون في مكاتب المراجعة المسجلين في سجلات مصرف ليبيا المركزي، والأعضاء الماليون العاملون في فروع ومكاتب ديوان المحاسبة الليبي.

تم اختيار عينة الدراسة لكون المراجعين الخارجيين أكثر الأشخاص دراية وفهماً لموضوع حوكمة الشركات.

ب_ حدود الدراسة :

1- الحدود الجغرافية:

مكاتب المراجعة المقيدة في سجلات مصرف ليبيا المركزي في جميع ربوع ليبيا.

فروع ومكاتب ديوان المحاسبة الليبي في المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى.

2- الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على معرفة دور حوكمة الشركات من خلال مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة (2004) في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا.

7- تقسيمات الدراسة :

لإنجاز هذه الدراسة قام الباحث بتقسيمها إلى أربع فصول كالتالي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة: ويشمل هذا الفصل مايلي :

المبحث الاول : مقدمة ومشكلة وفرضيات الدراسة ، وأيضاً تم التطرق إلى أهمية وأهداف ومنهجية وتقسيمات الدراسة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : الاطار الفكري لحوكمة الشركات وتم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة حوكمة الشركات.

المبحث الثاني : محددات ومبادئ وأبعاد حوكمة الشركات.

الفصل الثالث : فجوة التوقعات ودور حوكمة الشركات في تضيقها وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول :طبيعة ومفهوم فجـــــوة التوقعات.

المبحث الثاني : تفعيل حوكمة الشركات و دورها في تضييق فجوة التوقعات.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية وتم تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول : منهجية الدراسة والتحليل الوصفي و الإحصائي واختبار الفرضيات.
المبحث الثاني : النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة:

1- الدراسات السابقة

تعددت الجهود البحثية في أدبيات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة بالظاهرة البحثية للدراسة وفيما يلي أهم هذه الدراسات :

دراسة (سليمان ، وآخرين، 2024) دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي على شركة الخليج العربي للنفط.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال مؤشرات حوكمة القطاع العام التي قام بتطويرها البنك الدولي في عام 1996وهي مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ، ومؤشر فاعلية الحكومة ، ومؤشر جودة التشريعات ، ومؤشر سيادة القانون ، ومؤشر السيطرة على الفساد ، وتمثل مجتمع الدراسة في شركة الخليج العربي وعينة الدراسة تتمثل في موظفي الإدارة العليا ومديري الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخلين في شركة الخليج العربي، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتم استخدام برنامج SPSS للتحليل والمعالجات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ، أن للحوكمة دوراً في مكافحة الفساد الإداري والمالي كما أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكلان المحورين الأكثر أهمية في الحد من الفساد .

دراسة (مفتاح ، 2023) آليات الحوكمة وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في ليبيا

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الحوكمة في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، وهدفت أيضاً إلى توضيح مفهوم فجوة التوقعات والتعرف على أهم أسبابها ، واستُخدم الباحث المنهج الاستقرائي، واستخدم أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة 21 مراجعاً خارجياً في مدينة غريان، وتم استخدام التحليل الإحصائي(spss)، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة لها أثر في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وكذلك تؤثر آليات تحسين أداء المراجع في تضييق فجوه التوقعات في المراجعة، وكذلك تؤثر آليات تدعيم المراجعة الداخلية في تضييق فجوه التوقعات.

دراسة (إسماعيل ، وآخرين، 2023)دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح المحاسبي في السودان .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية وجود إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات وأثره على الإفصاح المحاسبي، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في المصارف التجارية العاملة في ولاية سونار البالغ عددهم (100)، وتم استخدام برنامج SPSS للتحليل والمعالجات الإحصائية، واستُخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تطوير هيكل حوكمة الشركات يؤثر على الأداء الاقتصادي وعلى نزاهة الأسواق ، والعمل على توافق المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق تشريعي مع القانون.

دراسة أحمد، وآخرين، (2021) حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية (دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهميه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية بشكل سليم الذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منه، وهو جودة القوائم المالية وتحسين في الأداء المالي، حيث إن جودة القوائم المالية تسهم في القدرة على توفير الجهد والوقت، وسرعة الأداء في الوقت المناسب، وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبانة، وتم توزيع عدد 60 استبانة على الممثلين الأكاديميين في جامعة سبها والمحاسبين والمراجعين في المؤسسات العامة في منطقة مرزق، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق حوكمة الشركات يسهم بشكل كبير في تحقيق جودة القوائم المالية بالمنطقة الجنوبية.

دراسة (الشكري، وآخرين، 2021) أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقة تحليلة) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم ، وهدفت أيضاً إلى التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية في ليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، وتضمنت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية من سنة 2011 إلى 2017، وتم استخدام اختبارات إحصائية من أهمها التباين الأحادي والانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصارف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على السهم ، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المصارف الليبية بشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات وإن لم تكن بشكل مثالي.

دراسة (محـمد، وآخرين 2021) دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في السودان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ومدى إسهامها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، والتعرف على مسؤوليات المراجع الخارجي، وتمثلت عينة الدراسة في المحاسبين في شركات التأمين وعددهم 50 ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الممارسة السليمة لحوكمة الشركات تؤدي إلى دعم عمل المراجعة وسلامته وجودته ، وتعمل على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وأن حوكمة الشركات تمنح شركات التأمين الفرصة لتعزيز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية التي لها دور إيجابي في جودة المراجعة.

دراسة (رضا، 2020) مدى تأثير حوكمة الشركات وتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر على فجوة التوقعات.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة التأثيرية لنظام حوكمة الشركات وتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر في فجوة التوقعات في المراجعة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوزيع استبانة استهدف عينة متكونة من 246 فرداً، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والالتزام بمعايير المراجعة يسهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر تطبيق مبادئ الحوكمة لتفعيل الممارسات الجيدة في المؤسسات، ومحاولة إصدار معايير مراجعة محلية من قبل المنظمات المهنية الوطنية، وتثقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة للمساهمة في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الجزائرية، وكذلك إعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

دراسة (داوود، وآخرين، 2020) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية على مصداقية القوائم المالية، واستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وتمثل مجتمع الدراسة في مصرف الجمهورية والمصرف التجاري، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل SPSS، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المصارف التجارية الليبية تطبق وبشكل كبير مبادئ حوكمة الشركات، بالإضافة إلى أن التطبيق لمبادئ الحوكمة له تأثير إيجابي على مصداقية البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية، مع وجود بعض القصور مثل عدم الإفصاح عن الثبات في الإجراءات المحاسبية في القوائم المالية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها العمل على تطوير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية للاستفادة منها في التنمية ومكافحة الفساد المالي والإداري، وكذلك العمل على زيادة مستوى الشفافية في التقارير المرفقة بالقوائم المالية لتشمل الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة ومدى ثباتها من سنة لأخرى.

دراسة(البرغثي، 2018) مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، مع عرض لمفهوم حوكمة الشركات، وأهدافها، ومبادئها، وأبعادها المحاسبية، وكذلك عرض موضوع فجوة التوقعات، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنتاجي الاستقرائي، واستخدمت الاستبانة وسيلةً لجمع البيانات، وتم اختيار مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي والمراجعين الداخليين بالمصارف التجارية، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وقد بينت نتائج الدراسة موافقة المشاركين في الدراسة على مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وتوصي الدراسة بأن يتم وضع لائحة تضمن التزام المصارف التجارية الليبية بقواعد حوكمة الشركات على أن يتم تقييمها من قبل هيئة خاصة من سوق الأوراق المالية، وأن تتضمن هذه اللائحة ضرورة وجود لجان مراجعة التعويضات والترشيحات؛ لأن وجود لجان المراجعة يؤثر على استقلال المراجع والتزامه بمعايير المراجعة الدولية.

دراسة (أحمد، 2017) دور حوكمة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في السودان .

تناولت الدراسة دور حوكمة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، وتمثلت مشكلة الدراسة في اهتمام مكاتب المراجعة الخارجية بتطبيق حوكمة مهنة المراجعة في الواقع العملي لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في السودان، وأثرها على فجوة التوقعات في المراجعة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة مهنة المراجعة، ومعرفة دور المهنة في الحد من فجوة التوقعات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين حوكمة مهنة المراجعة وفجوة الأداء وفجوة المسؤولية وفجوة التقرير، كما أن عملية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تسهم وتؤثر بشكل إيجابي في تضييق فجوة التوقعات بين المراجعين والمجتمع المالي، وأن وجود إطار سليم لحوكمة الشركات يسهم في تقليص فجوة التوقعات، وأن تطبيق معايير المراجعة الدولية عند أداء عملية المراجعة يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات، وكذلك يؤدي إلى الإفصاح عن كافة الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية للشركات إلى تضييق فجوة التوقعات في عملية المراجعة.

دراسة (الباز،2015) مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية.

تناولت هذه الدراسة أهمية استخدام الإجراءات التحليلية ومدى مساهمتها في تقليص الفجوة الموجودة بين مراجعي الحسابات الخارجيين والمستخدمين للقوائم المالية، ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن هناك دوراً واضحاً لاستخدام كل من الإجراءات التحليلية (الوصفية والكمية البسيطة والكمية المتقدمة) في تقليص فجوة التوقعات، وأن قدرة وكفاءة المراجع الخارجي تعمل على تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة، الأمر الذي يساعد على تقليص فجوة التوقعات.

دراسة (الصبوح، 2015) دور معايير المراجعة الدولية في تقليص فجوة توقعات في المراجعة في سوريا.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل فجوة التوقعات في سوريا من خلال استطلاع آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والمستفيدين من المراجعة في مدى إسهام معايير المراجعة الدولية في تقليص فجوة التوقعات من خلال دورها في تحديد واجبات ومسؤوليات المراجع ودورها في رفع وعي المستفيدين من المراجعة تجاه العميل، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS وتوصلت الدراسة إلى أن وجود فجوة توقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين تتعلق بدور المراجع في اكتشاف الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية واستمرارية المنشأة، كما أظهرت الدراسة أن معايير المراجعة الدولية من خلال التعديلات التي أجريت على تقرير المراجع أسهمت في تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية والحد من توقعاتهم غير المعقولة تجاه عمل المراجع، وساهمت في فصل واجبات ومسؤوليات المراجع عن واجبات ومسؤوليات الإدارة وعدم الخلط بينهما، وبالتالي المساهمة في رفع وعي مستخدمي القوائم المالية تجاه عمل المراجع.

دراسة (نور و آخرين، 2014) مدي تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً هاماً وإيجابياً من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن، وأن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم بشكل إيجابي في تضييق الفجوة، وأن أهم مبدأ يؤثر في تضييق فجوة التوقعات هو تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، ووجود إطار سليم لحوكمة الشركات يسهم أيضاً في تقليص الفجوة، كما تسهم مبادئ الحوكمة المتمثلة في حفظ حقوق جميع

المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية، والمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات، وكذلك مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة في تضييق الفجوة في الأردن، كما أن تفعيل إجراءات تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يساهم بشكل إيجابي في تضييق الفجوة في الأردن.

دراسة (الأسود؛ 2013) دور المراجعة الخارجية في تدعيم تطبيق حوكمة الشركات في ليبيا.

تناولت هذه الدراسة توضيح دور المراجعة الخارجية في تدعيم تطبيق حوكمة الشركات، مع عرض موسع لمفهوم الحوكمة، وبيان أهدافها ومبادئها والهيئات التي انبثقت منها تلك المبادئ، مروراً ببعض تجارب دول العالم في الحوكمة وشرح آليات تطبيقيها، ثم تطرق الباحث إلى الأهم وهو دور المراجع الخارجي في تدعيم تطبيق حوكمة الشركات، من خلال علاقة المحاسبة والمراجعة بالحوكمة، وجودة ومسؤولية المراجع الخارجي في ظل متطلبات الحوكمة ومعايير المراجعة المهنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وتم استخدام برنامج التحليل SPSS ،وقد توصلت الدراسة إلى أن لمهنة المراجعة الخارجية دوراً مهماً في تدعيم حوكمة الشركات، ويعظم دورها كلما كان المراجع الخارجي على درجة من الكفاءة المهنية، والخبرة في مراجعة الشركات، بالإضافة إلى حضوره للدورات والمؤتمرات ذات العلاقة، كما يصبح دوره أكثر إيجابية لمصلحة المساهمين كلما تنزهت استقلاليته، ووجود الهيئات التي تحميه، ويلعب المراجع الخارجي دوراً مهما في الحوكمة كلما زادت مسؤولية المراجع وأصبح أكثر تعرضا للمساءلة من قبل جهات تنظم مزاولة المهنة، ومن النتائج أيضاً أن شكل وحجم مكتب المراجعة، وجودة الأداء وحسن التنظيم بمكتب المراجعة الخارجية، له دور فعال في الحوكمة، وحتى الأعمال غير المراجعة التي يطلبها العميل أصبحت في الحقيقة تسهم في تدعيم تطبيق الحوكمة خاصة المصادقة على جودة المعلومات المحاسبية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فرق معنوي بين الأكاديميين والمهنيين بالنسبة لكفاءة وخبرة المراجع الخارجي، واستقلالية وحماية المراجع الخارجي، وكذلك مساءلة ومسؤولية المراجع الخارجي في تدعيم حوكمة الشركات، حيث إن كلا منهم يرى أن لتلك العناصر دوراً مهماً في تدعيم حوكمة الشركات فيما كان هناك فرق معنوي فيما يتعلق بحجم وطبيعة مكتب المراجعة الخارجية والخدمات الأخرى غير المراجعة، حيث إن المهنيين، يرون أن هناك دوراً للعنصرين السابقين في تدعيم حوكمة الشركات أكبر مما يراه الأكاديميون.

2- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة بالتعرف على دور تطبيق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات المعدلة سنة 2004م في تضييق فجوة التوقعات بالبيئة الليبية، وذلك من خلال استقصاء آراء المراجعين الخارجيين المقيدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي، وكذلك آراء الأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة، واتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات، واستخدام برنامج spss في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، ومن أبرز اختلافات الدراسة عن الدراسات السابقة، اختلاف عينة الداراسة وكذلك كونها أجريت في البيئة الليبية لمعرفة دور مبادئ منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات المعدلة سنة 2004م في تضييق فجوة التوقعات بالبيئة الليبية، وذلك باستقصاء اراء المراجعين المقيدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي والأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة في ليبيا، وإضافة نتائج حول مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات .

الفصـــــــــل الثـــــاني:

الاطار الفكري لحوكمة الشركات

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة حوكمة الشركات.

المبحـث الثاني : محددات ومبادئ وأبعاد حوكمة الشركات

المبحـــث الأول: مفهوم وطبيعة حوكمة الشركات.

أولاً: نشأة حوكمة الشركات:

نظراً لسعي الشركات إلى تأمين تمويل لنشاطاتها عبر القروض أو رأس المال، يحرص المقرضون والمستثمرون على وجود ضمانات تضمن لهم تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم، وقد ظهر ذلك بكثرة في عقد التسعينيات من القرن الماضي نتيجة للتنافس على التمويل، كما أدت موجة الخصخصة وخاصة في البلدان التي تبنت الديمقراطية إلى الاهتمام بالحوكمة وخاصة أعمال الخصخصة التي كانت تدار بصورة سيئة سمحت بتفشي الفساد، وأدت إلى خفض قيمة الشركات، كما ضغطت الانهيارات المالية لبعض كبرى الشركات والأسواق المالية لتبني حوكمة الشركات، أما بلورة مفهوم حوكمة الشركات فيعود إلى نظرية الوكالة لـــ(بيرل ومينز Means Berls) عام 1932م، وذلك في أعقاب انتشار مفهوم فصل الملكية عن الإدارة، وظهور المؤسسات المساهمة، وما ترتب على ذلك من تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية، والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتتناول نظرية الوكالة العلاقة بين الموكل، المتمثل في مالكي الأسهم وأصحاب المصلحة، وبين الوكيل الذي يتمثل في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وينشأ التعارض نتيجة تعاظم المصالح الذاتية للوكيل من جهة، وزيادة مطالب الموكل بتحقيق مستويات أعلى من الشفافية، إضافة إلى حقه في ممارسة الرقابة، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، وفي إطار تحقيق حوكمة الشركات عملت الإدارة المالية على تنفيذ إصلاحات متسلسلة تهدف إلى تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة (الحمدي، 2020).

ثانياً: ظهور حوكمة الشركات:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات نتيجة زيادة حالات الفشل المالي والإداري، بالإضافة إلى التقارير المالية المنحرفة التي غزت عالم الأعمال، ما أدى إلى كوارث مالية شهدتها كبرى الشركات، و كان الهدف من هذا المفهوم هو تفادي تكرار هذه المآسي، وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في شتى الوحدات الاقتصادية، ومن منظور قانوني يرتكز مفهوم الحوكمة على مختلف الأطراف المشاركة في العلاقات التعاقدية، أما من المنظور المحاسبي، فيرى البعض أنها تركز على كيفية تعظيم ربحية وقيمة الشركة على المدى الطويل (أحمد، 2017).

وقد أرجع العديد من الباحثين ظهور مفهوم الحوكمة بشكل رئيس إلى فشل شركتي (Enron - Worldcom) بسبب قصور نظام الحوكمة، وكان فشل هذه الشركات بمثابة جرس إنذار وحافز فعال للمنظمات المهنية للعمل على تطوير حوكمة الشركات، وخاصة تلك المنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية، كما توجد عدة عوامل أخرى أسهمت في ظهور مفهوم حوكمة الشركات مثل: الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والقوانين المنظمة لأنشطة العمل والعلاقات بين المؤسسات والحكومة ، كما برزت عدة قضايا إلى الواجهة أثناء الأزمة تتمثل في

عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين مع الأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على ديون ضخمة قصيرة الأجل، وحرصها على إخفاء هذه الديون بإخفاء المعلومات عن المساهمين من خلال أنظمة محاسبية مبتكرة، كل ذلك أدى إلى ضعف الرقابة، وانتشار الفساد واهتزاز الثقة في الشركات، كما أثر النمو الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، من خلال عمليات الاندماج بين الشركات من أجل الاستحواذ والهيمنة على الأسواق، ومع هذا النمو جاءت الدعوات المتزايدة إلى ظهور حوكمة الشركات.**وفيما يلي عدة أسباب أدت إلى ظهور حوكمة الشركات منها (الحمدي، 2020)**

1- حالات الفشل المالي التي حدثت في أمريكا وآسيا.
2- مكافآت الإدارة كبيرة جداً مقارنةً مع أدائها .
3- ضعف إجراءات الرقابة الداخلية التي لا يمكنها اكتشاف المشاكل ومنعها.
4- عدم كفاءة مجلس الإدارة الذي يمكن أن يؤثر على الإدارة التنفيذية والإدارة العليا قد تعاني من القصور في قدرتها على القيام بممارسات إدارية ناجحة .
5- لا توجد دقة وشفافية في إعداد الحسابات الختامية .
6- قلة وعي المستثمرين بتحليل ومقارنة فرص الاستثمار المحتملة.
7- عدم كفاءة الأطراف الخارجية في رقابتها للمنشأة كالقائمين على وضع القوانين ومراجعي الحسابات.
8- قيام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بممارسات غير أخلاقية .

ثالثاً: مفهوم الحوكمة:

قبل الحديث عن حوكمة الشركات يتعين علينا تحديد مفهوم واضح لها، حيث إن تعريفات الحوكمة كثيرة ومتعددة، منها تعريفات ضيقة، وأخرى واسعة؛ فالأولى تحصرها في إطار القوانين ومتطلبات الإفصاح والمعايير المحاسبية وترتيبات الرقابة الداخلية، والثانية تجعل من الحوكمة المكون الأساسي في الثقافة المؤسسية، وطريقة تحديد الأهداف وتنفيذها في المؤسسات، أما أصل كلمة الحوكمة فيرجع إلى الترجمة العربية للكلمة الإنجليزية "Gouvernance" التي توصل إليها مجمع اللغة العربية، والنتيجة أن حوكمة الشركات ترسخ قيم الديمقراطية والمسؤولية والشفافية والمساءلة والعدالة في الشركات، وتساعد على ضمان سلامة المعاملات، وعدم الفساد ويشير المصطلح إلى طريقة توجيه الشركة وإدارتها، وممارسة الرقابة الذاتية فيها، فهي نظام تدار به العمليات اليومية للشركة، بما في ذلك واجبات أعضاء مجلس الإدارة لضمان الإدارة السليمة دون تجاوز الرقابة التي أقرتها الجمعية العمومية، كما أنها تزيد من سيادة القانون، وتساعد على منع إساءة استخدام السلطة (الحمدي،2020م).

إن المصطلح (Governance) يعود إلى كلمة إغريقية تعني (ربان السفينة) ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وهو مسمى متفق عليه بين كافة الاقتصاديين، كما يطلق على

الحوكمة مسمى الحكم الرشيد، ومسمى القواعد الحاكمة للشركة، وأسلوب الإدارة المثلى وأيضاً حوكمة الشركات (سليمان، وآخرون ،2024).

كما أشار زايد (2019) لتسميات أخرى، منها الإدارة الحكمية، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، والإدارة النزيهة، والحاكمية المؤسسية في حكم الشركة، والقواعد الحاكمة للشركة.

وقد أشار سليمان وآخرون (2024) إلى استمرارية هذا المصطلح في التوسع والتطور في السنوات الأخيرة ليصبح تعريفه الحالي هو تعاون بين الأطراف الثلاثة الفاعلة والمشاركة في العمل المؤسسي، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تسهم في تصريف شؤون الدولة على جميع المستويات.

ويمكن تعريف الحوكمة على " أنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها " (الجمال،2014م ص18).

وعرفت أيضاً على " أنها عملية وهيكل يستخدم لتوجيه وإدارة الأعمال وأُمور الشركة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم التي تتضمن التأكد من الصحة المالية للمنشأة، وأن كلٌ عملية تحدد تقسيم السلطة وتضع الآليات الخاصة بتحقيق المساءلة المحاسبية فيما بين المساهمين والمجلس والإدارة" (لطفي، 2007م ص137).

وعرفت أيضاً " بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تتضمن كلاً من الانضباط، والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل " (على، 2008م ص680).

وتعرف أيضاً بأنها " الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأُخرى ذات العلاقة بالشركة، فالحوكمة تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد الشركة على النمو والتطور، وتحقيق الأهداف طويلة الأجل، كتعظيم قيمة الشركة، وتعزيز أرباحها مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأُخرى ذات العلاقة بالشركة" (لطفي، 2010م ص132).

رابعاً: مفهوم حوكمة الشركات :

أشار الحمدي(2020) إلى الاختلاف في تحديد مفهوم شامل ودقيق من قبل الباحثين والكُتاب في استخدام مصطلح حوكمة الشركات في الفترة الأخيرة، وذلك لأمرين رئيسين :

1- أن حوكمة الشركات (corporate Governance) مصطلح له عدة تراجم لأنه نشأ في الغرب ويعتبر مصطلحاً حديثاً، وتعكس تلك التراجم غرضه وأهميته، وتشير الكثير من الأدبيات المتعلقة بالحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات.
2- هذا المصطلح يتداخل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمالية والإدارية، علاوةً على توجهات الباحثين والكتاب وانحيازات كل منهم.

فقد عرفت لجنة كادبوري (Cadbury) حوكمة الشركات "بأنها نظام متكامل للرقابة يتضمن النواحي المالية والنواحي الأخرى، حيث يؤدي تطبيقه إلى إدارة الشركة ورقابة عملياتها بشكل معين"(سليمان، وآخرون، 2024 ص 947).

وعرفت لجنة بازل حوكمة الشركات من منظور الصناعة المصرفية على "أنها الطريقة التي تحكم بها أعمال وشؤون البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة العليا، مما يؤثر على كيفية وضع أهداف الشركة، تشغيل أعمال البنك على أساس يومي، الوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين المعترف بهم، مواءمة أنشطة الشركات وسلوكها مع توقع أن تعمل البنوك بطريقة آمنة وسليمة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، حماية لمصالح المودعين)" (الحمدي،2020م ص 6).

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECO) حوكمة الشركات "بأنها مجموع العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء" (سليمان، وآخرون، 2024 ص 947)

خامساً: مراحل تطور حوكمة الشركات:

مرت حوكمة الشركات بعدة مراحل خلال العقود السابقة، ويمكن تلخيصها في ما يلي(درويش،2007)

1- تم الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح بعد سنة 1932م.
2- ظهرت نظرية الوكالة في هذه المرحلة وضبط العلاقات 1976م إلى 1990م ، حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة، وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة والملاك.

3- في هذه المرحلة (بداية التسعينيات من القرن العشرين) تزايد الاهتمام بالحوكمة عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الحوكمة والشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار، وتدعيم قدرتها التنافسية .

4- في هذه المرحلة (1996 إلى 2000) ظهرت إصلاحات الحوكمة كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات وإخفاقها في تحقيق أهدافها، أو سوء الممارسات الإدارية بها، وإهدار أو سوء استخدام الموارد والإمكانيات؛ ما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

5- في هذه المرحلة أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة سنة 1999م.

6- على ضوء المعايير السابق وضعها من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتجهت اتحادات ومؤسسات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

7- في هذه المرحلة تم التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004)، وضرورة توثيقها، حيث كانت التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد والفضائح المالية في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.

8- في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية، وانهيار عديد من الشركات الكبرى اتجه البنك الدولي أيضًا إلى الاهتمام بالحوكمة، وقامت بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد بتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

سادساً: أهمية حوكمة الشركات:

أهمية حوكمة الشركات برزت نتيجة للإخفاقات المالية والإدارية التي حدثت في العديد من البلدان وبعض الشركات الكبرى حول العالم، ولم يظهر الاهتمام بحوكمة الشركات إلا في الآونة الأخيرة، ونتيجة لذلك فإن الافتقار إلى أدوات حوكمة الشركات سمح لمن هم في موقع إدارة الشركة من الداخل، سواء من مجلس الإدارة أو الإدارة أو الموظفين، بإعطاء الأولوية لمصالحهم الشخصية على مصالح أصحاب المصلحة الآخرين مثل المساهمين والدائنين والموظفين والموردين وعامة الناس، وقد تبيّن أن الشركات والبلدان التي تعاني من ضعف ممارسات حوكمة الشركات أكثر عرضة للفضائح والأزمات المالية؛ لذلك تعتبر حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية لتحسين عمليات الشركات، وضمان الإدارة السليمة، والوفاء بالتزامات وتعهدات الشركات لتحقيق أهدافها بطريقة قانونية واقتصادية سليمة، ويلخص (المغربي، 2020)أهمية حوكمة الشركات فيما يلي :

1- تسهم حوكمة الشركات في التقليل من المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري في الدول والشركات.

2- تعمل حوكمة الشركات على فرض النزاهة والموضوعية والأمانة على جميع أفراد الجمهور في الشركات.

3- تحسين معايير أداء الشركات ومن ثَم تعزيز التنمية والتقدم الاقتصادي للبلد الذي تنتمي إليه.

4- إعطاء الثقة للمستثمرين في اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال الدقة والوضوح والشفافية.

5- تحقيق الجودة والفعالية الرقابية من خلال الاستفادة من نظام المحاسبة والمراجعة الداخلية.

6- زيادة فاعلية المراجعين الخارجيين، وضمان أعلى درجات الاستقلالية والنزاهة، وضمان عدم خضوعهم لضغوط من أي جهة كانت.

7- زيادة القدرة التنافسية الدولية للشركات المحلية، وفتح أسواق جديدة.

ويمكن تقسيم اهمية حوكمة الشركات إلي قسمين :

1- أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركات:

تتلخص أهمية الحوكمة في الشركات في عدة نقاط منها (الرزين،2012):

أ- المساهمة في تقليل الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو عودته كما في السابق.

ب- الاستقامة لكافه العاملين في الشركة، وتحقيق ضمان النزاهة والحيادية بدءا من الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا.

ت- تقليل وجود أخطاء عمدية، وتفادي استمرار ذلك من خلال النظم الرقابية المثلى.

ث- توفير أكثر استفادة ممكنة من نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية، وتحقيق فاعلية ربط الإنفاق الإنتاجي.

ج- تحقيق قدر عالٍ من الفاعلية للمراجعين، وعدم خضوعهم لأيّ ضغوطات من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين ومن ثَم تحقيق استقلالية المراجعين القانونيين .

ح- تسهم في حماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف فيما يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة توافر النزاهة في الأسواق وأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بمشاريع الشركة.

خ- تعتبر أداة جيدة لتقييم أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم.

د- تقليل نسبة تكاليف الإنتاج والمحافظة على رأس مال الشركة.

ذ- تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والحد من هروب رأس المال إلى الخارج

ر- تسهم في زياده الفرص المتاحة للتمويل، وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل؛ وهو الأمر الذي يعني الدول النامية بشكل خاص.

2- أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين:

أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين يمكن إيجازها في الآتي: (المغربي، 2020).

أ- تسهم في ضمان الحقوق لكل المساهمين، مثل حق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

ب-الإفصاح الكامل عن أداء الشركة، والوضع المالي، والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا، يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في تلك الشركات.

سابعاً: أهداف حوكمة الشركات:

تهدف قواعد وضوابط حوكمة الشركات إلى ضمان الشفافية والإنصاف، وتوفير الحماية للمساهمين وأصحاب المصلحة وحملة الوثائق من خلال منحهم الحق في مساءلة إدارة الشركة، مع مراعاة مصالح الأعمال، ومن شأن هذه القواعد تعزيز الاستثمار، وتشجيع تدفقه، وتحسين المدخرات، وتعظيم الربحية، وخلق فرص عمل جديدة من خلال الحد من إساءة استخدام السلطة خارج نطاق المصلحة العامة. كما تشدد قواعد الحوكمة على أهمية ضمان الامتثال للأحكام القانونية، والتحقق من الأداء المالي، فضلاً عن وجود هياكل حوكمة تُخضع الإدارة للمساءلة أمام المساهمين من خلال لجنة تدقيق مكونة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون له مهام واختصاصات وصلاحيات عدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ، وتهدف الحوكمة إلى توجيه أداء الشركات ورقابتها، والذي يركز على ارتباط حوكمة الشركات بقضايا الشركات المتمثلة بتوجيه ورقابة الأداء، فحوكمة الشركات هي النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركات؛ إذ تعد حوكمة الشركات وفقاً لذلك الطريق الذي يمكن مجلس الإدارة والمديرين، وكذلك المراجعين من تحمل مسئولياتهم بكل عدالة وشفافية، ومواجهة مساءلة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، وتهدف أيضاً حوكمة الشركات إلى تشجيع مجالس الإدارة لرقابة الإدارة، والإشراف عليها من أجل تعزيز رفاهية اقتصاد تلك الشركات بما فيها رفاهية المساهمين والعاملين، كما يدعم الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات الأداء الاقتصادي، والقدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال **الوسائل التالية** (عابدين وآخرون، 2022):

1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة عمليات الشركة ومعاملاتها وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
2- تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة مجلس الإدارة والمديرين على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاد قرارات الربح أو السيطرة بناءً على أُسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3- تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.

4- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، ومن ثَم إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
5- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين وباقي الأطراف الأخرى في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

ومما سبق يمكن القول إن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي (النسر وآخرون، 2022) :

1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
3- إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
4- التعديل والمراجعة للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين، وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
5- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة وأعضائه.
6- تقييم الإدارة العليا ورفع درجة الثقة وتعزيز المساءلة.
7- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
8- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية.

وفي النهاية تؤدي الحوكمة إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، والمحافظة على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص، ودعم قدرته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح، وخلق فرص عمل.

ثامناً: أطراف حوكمة الشركات:

أطراف حوكمة الشركات الرئيسة التي تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتسهم بدرجة كبيرة في نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد، تتمثل في الآتي(كافي، 2020):

1- النظام العام:

يتكون النظام العام من ضوابط وقواعد وقوانين وأعراف ومبادئ راسخة ومستقرة في سلوك المجتمع وجذوره ومؤسساته.

2- الدولة:

وهي كيان إداري له هيكل تنظيمي ووظائف وهيكل إداري وتنظيم فعال ووحدات تفاعلية مترابطة.

3- الأفراد العاملون والعملاء:

الأفراد الذين يرتبطون بالمنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم أصحاب المصلحة فيها.

أ- المساهمون:

المساهمون هم أولئك الذين يملكون رأس مال الشركة من خلال ملكية الأسهم من أجل الحصول على عائد مناسب على استثماراتهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم الذين ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب- مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة من عدة أعضاء، ويمثل أصحاب المصالح، أي المساهمين وغيرهم، وهذا المجلس هو المسؤول عن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المخولين بإدارة الأنشطة اليومية للشركة، بالإضافة إلى مراقبة أنشطة الأعمال، وتحديد السياسات العامة للشركة، وحماية حقوق المساهمين وغيرهم وما إلى ذلك، ويضم رئيس مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمديرين غير التنفيذيين.

ت- الإدارة:

السلطة المفوضة للإدارة الفعالة للشركة والمكلفة بتقديم تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة، وهي مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، وتعزيز قيمة الشركة، فضلاً عن توفير المعلومات والشفافية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

ث- أصحاب المصلحة:

أي شخص له مصلحة في الشركة، بما في ذلك الدائنون والموردون والعمال والموظفون.

المبحث الثاني : محددات ومبادئ وأبعاد ومقومات حوكمة الشركات:

أولاً: محددات حوكمة الشركات:

تنقسم محددات حوكمة الشركات إلى قسمين ؛ محددات خارجية ومحددات داخلية: (النوباني وآخرون، 2016).

1- المحددات الخارجية:

المحددات الخارجية هي بيئة عمل البنوك والمؤسسات، أي البيئة الاستثمارية العامة للدولة، وتشمل ما يلي:

أ- القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق المالية .

ب- نظام مالي جيد يوفر التمويل اللازم للمشاريع والحفاظ على القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المالية.

ت- ويؤدي الامتثال للتنظيم إلى زيادة كفاءة المؤسسة والنظام.

ث- دور الهيئات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية بما يضمن عمل الأسواق بكفاءة .

ج- فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام التنظيمية، دور المؤسسات الشرعية من حيث الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية والإجراءات العملية للامتثال لأحكام الشريعة.

ح- دور الجهات الرقابية غير الرسمية (مثل وسائل الإعلام) وحريتها في كشف الفساد المالي للعامة.

خ- الإبلاغ عن الفساد المالي من خلال فهم جمهور العملاء ومسؤولياتهم.

2- المحددات الداخلية:

وهي الأسس والقواعد التي تحدد أساليب اتخاذ القرار في المؤسسات المالية وتوزيع السلطة بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى التقليل من تضارب المصالح بين هذه الأطراف الثلاثة.

وعلاوة على ذلك فإن إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية التي تضعها المؤسسات المالية لمراقبة أدائها وتعزيز عمليات اتخاذ القرارات في هيئاتها الإدارية تضمن أن تكون متوازنة وتراعي جميع الأطراف دون تحيز.

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات:

عملت العديد من المنظمات الدولية على تطوير مبادئ وقواعد لحوكمة الشركات والمؤسسات المالية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

1- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004:

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 30 سبتمبر 1961 من قبل بعض الدول منها: النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك واليونان وفرنسا وألمانيا الغربية وأيسلندا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا وسويسرا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة دولية أنشئت في باريس بموجب اتفاقية وقعها وزراء من 18 دولة غربية (صافية،2014).

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي نشرت مبادئها الخاصة بالإدارة الرشيدة للشركات في عام 1999، وتم تعديلها وإعادة إصدارها في عام 2004، وأصبحت أساساً لمبادرات إدارة الشركات في البلدان الأعضاء في المنظمة، وهذه المبادئ تهدف إلى تحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لممارسة سلطات الإدارة في المؤسسات المالية والشركات في كل بلد، وتوفر المبادئ إرشادات واقتراحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يلعبون دوراً في عملية تطوير أساليب سليمة لممارسة سلطات الإدارة: **وفيما يلي استعراض لأهم محاور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة2004:**

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار عام فعال لحوكمة الشركات. (صافية،2014).

1- يجب أن تراعي آليات حوكمة الشركات تأثيرها على الأداء الاقتصادي وصحة السوق، وأن تخلق حوافز للمشاركين في السوق، وتعزز شفافية السوق وكفاءته.
2- يجب أن تتوافق المتطلبات التنظيمية والقانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات في التشريعات مع قواعد القانون وشفافيتها والالتزام بتطبيقها.
3- يجب أن تحدد التشريعات بوضوح تقسيم المسؤوليات بين المؤسسات المختلفة، مع ضمان تحقيق المصالح العامة.
4- يجب أن تتمتع الهيئات الرقابية والإشرافية المسؤولة عن إنفاذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية وموضوعية.

المبدأ الثاني: الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين(الأسود،2013م):

1- يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات المساهمين، ويسهل عليهم ممارسة حقوقهم الاساسية **ومن بين هذه الحقوق التالية:**

أ- طريقة موثوقة لتسجيل الملكية .

ب- نقل وتحويل ملكية الأسهم.

ت- الوصول المنتظم إلى المعلومات المتعلقة بالشركة.

ث- المشاركة في اجتماعات المساهمين والتصويت في اجتماعات المساهمين.

ج- تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

ح- المشاركة في أرباح الشركة.

2- حق المساهمين في المشاركة ، وإعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة .

أ- التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس.

ب- الموافقة على إصدارات الأسهم الخاصة بزيادة رأس المال.

ت- العمليات غير العادية التي قد تؤدي إلى بيع الشركة.

3- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية، والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية وإعلامهم بقواعد وإجراءات التصويت المتبعة في اجتماعات الجمعية العمومية.

أ- الحصول على المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب عن مكان وتاريخ ووقت وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن بنود جدول الأعمال التي سيتم البت فيها في الاجتماعات.

ب- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة مباشرةً على مجلس الإدارة، ولا سيما حول المراجعة السنوية الخارجية، وإضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال واقتراح الحلول المناسبة.

ت- المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بحوكمة الشركات، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، يجب على المساهمين التعبير عن رؤيتهم حول سياسة المكافآت لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويجب أن تتم الموافقة على مكونات نظام المزايا للمديرين والموظفين من قبل المساهمين.

ث- حقوق تصويت المساهمين بالحضور شخصياً أو غيابياً ، مع مراعاة تساوي تأثير التصويت حضورياً أو غيابياً.

4- الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تسمح لبعض المساهمين بالحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر في سياسة الشركة بما لا يتناسب مع حصصهم في الأسهم.

5- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

أ- يجب أن تكون القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير العادية مثل الاندماج وبيع أصول الشركة واضحة ومنشورة، ويجب أن تكون أسعارها شفافة وعادلة.

ب- يجب عدم استخدام أساليب مكافحة الاستحواذ لحماية الإدارة من المساءلة.

6- يجب أن يمارس المساهمون، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون حقوقهم .

أ- يجب على المستثمرين المؤسسيين العاملين في المجالات المالية والائتمانية الإفصاح عن جميع السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات، وسياسات التصويت المتعلقة باستثماراتهم، بما في ذلك إجراءات التصويت.

ب- يجب على المستثمرين المؤسسيين العاملين في المجلات المالية والائتمانية الإفصاح عن كيفية تعاملهم مع تضارب المصالح التي قد تؤثر على ممارسة حقوق الملكية الرئيسة في الشركات المستثمرة.

7- يجب أن تتاح الفرصة لجميع المساهمين، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون، للتشاور معهم بشأن المسائل المتعلقة بحقوق ملكيتهم، على النحو المبين في المبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع إساءة الاستخدام.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين (OECD، 2004):

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساوة في المعاملة بين المساهمين من ذات الفئة بما في ذلك الأقليات والمساهمون الأجانب، والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم **ويمكن عرضها في التالي:**

1- يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة على قدم المساواة من خلال التالي:

أ- توفير حقوق تصويت متساوية للمساهمين ضمن كل فئة، ويحق للمساهمين الحصول على معلومات عن حقوق التصويت فيما يتعلق بجميع حقوق الاكتتاب، وأي تغييرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين يجب أن يوافق عليها المساهمون قبل شراء الأسهم.

ب- حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الإجراءات الاستغلالية من قبل مصالح المساهم المسيطر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ت- حقوق التصويت من قبل أمناء الحفظ أو الحائزين المسجلين المتفق عليهم مع المالكين المستفيدين.

ث- إزالة الحواجز أمام التصويت عبر الحدود.

ج- يجب أن تسمح إجراءات عقد اجتماعات المساهمين بمعاملة جميع المساهمين بمساواة، ويجب أن تتجنب الشركات تكاليف التصويت الصعبة والمكلفة للمساهمين.

2- يجب حظر الاتجار أو التداول للمطلعين المعلومات الداخلية.

3- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن المعاملات أو الأمور التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الشركة أو نيابة عن أطراف أخرى.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات (OECD، 2004):

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح، كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات **ويمكن توضيحه في التالي** :

1- ينبغي أن يؤكد إطار حوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصلحة التي يحميها القانون.

2. ينبغي أن تتاح لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض مناسب في حال انتهاك حقوقهم.

3. يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

4. تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات منتظمة وفي الوقت المناسب والوصول إليها.

5. وينبغي أن يُسمح لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفون، بالتواصل بحرية مع مجلس الإدارة لإثارة المخاوف بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، دون المساس بحقوقهم.

6. يجب أن ينص إطار القواعد التي تحكم حوكمة الشركات على آليات تتسم بالكفاءة والإنفاذ الفعال لحقوق الدائنين.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية(OECD، 2004):

يمكن توضيحه في التالي :

1- يجب أن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية، وإنما يشمل أيضاً التالي:

أ- أهداف الشركة.

ب- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ت- حصص المساهمين الرئيسين وحقوق التصويت.

ث- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، ومعلومات عن مؤهلاتهم وطريقة تعيينهم وعلاقتهم بأعضاء مجلس الإدارة الآخرين ودرجة استقلاليتهم.

ج- معاملات الأطراف ذات الصلة.

ح- عوامل الخطر المهمة المتوقعة.

خ- المسائل الرئيسة المتعلقة بالموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

د- هياكل حوكمة الشركات وسياساتها ولوائحها، ومضمون تشريعاتها وتنفيذها.

2- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

3- يجب إجراء التدقيق السنوي للشركة من قبل مدقق حسابات مستقل ومؤهل.

4- يجب على مدققي الحسابات الخارجيين تقديم تقريرهم إلى المساهمين، وممارسة حكمهم المهني عند إجراء التدقيق.

5- يجب توفير قنوات اتصال لتمكين المستخدمين من الحصول على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبطريقة عادلة وفعالة من حيث التكلفة.

6- يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات نهجًا فعالاً لتحليل ودعم توصيات المحللين ووكالات التصنيف.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة (الأسود،2013م)**:**

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين **ويمكن عرض هذه المسؤوليات في التالي:**

1. يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يتصرفوا بعناية، وبما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها.
2. يجب على مجلس الإدارة معاملة كل فئة من فئات المساهمين على قدم المساواة.
3. يجب على مجلس الإدارة ضمان الامتثال للقانون مع مراعاة مصالح المساهمين.
4. يجب أن يؤدي مجلس الإدارة بعض الوظائف الرئيسة، بما في ذلك:

أ- وضع استراتيجية الشركة، وسياسة المخاطر، والميزانية، وخطة العمل، وتحديد الأهداف، والأداء ومراقبة الأداء، والنفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ والتصفية.

ب- القياس المستمر لكفاءة ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التعديلات عند الضرورة.

ت- اختيار كبار المديرين ومكافأتهم ومراقبتهم واستبدالهم عند الضرورة.

ث- الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .

ج- توافر نظام رسمي وشفاف لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

ح- إدارة تضارب مصالح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة.

خ- التأكد من سلامة التقارير والأنظمة المحاسبية والمالية للشركة، بما في ذلك أنظمة التدقيق المالي المستقلة، والضوابط الداخلية، ولا سيما إدارة المخاطر، وأنظمة الإدارة المالية والتشغيلية والامتثال للقانون.

د- عمليات الإفصاح ووسائل توصيل المعلومات.

ذ- يجب أن يكون مجلس الإدارة قادرًا على الحكم بموضوعية على شؤون الشركة بشكل مستقل عن الإدارة.

ر- وجود عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين الذين يتمتعون بالقدرة على اتخاذ قرارات موضوعية بشأن المسائل التي قد ينشأ فيها تضارب مصالح محتمل، مثل التعيينات والمكافآت.

ز- عند إنشاء لجان مجلس الإدارة، يجب على مجلس الإدارة أن يحدد بدقة الغرض منها، وتكوينها، وإجراءات عملها، والإفصاح عنها.

س- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للوفاء بمسؤولياتهم.

ش- يجب أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة سهولة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والدقيقة، وفي الوقت المناسب للوفاء بمسؤولياتهم.

2- مبادي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدلة سنة 2015

وافق وزراء مالية دول مجموعة العشرين على قرار مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مبادئ الحوكمة الجديدة المتفق على تسميتها بمبادئ الحوكمة لمجموعة العشرين في اجتماعهم الأخير في أنطاليا بتركيا في نوفمبر 2014 بإعادة النظر في مبادئ الحوكمة التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من سنة2004. لا شك أن تطبيق مبادئ الحوكمة على السياسيين وصناع القرار والمستثمرين والشركات يمثل حاجة في غاية الأهمية، خاصة بعد أن أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة على السياسيين وصناع القرار والمستثمرين والشركات حجر الزاوية لاستقرار النظام المالي وتعزيزه، خاصة في حالة مجموعة العشرين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسليط الضوء على المبادئ الجديدة لمجموعة العشرين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي ضوء ذلك، تم الاتفاق بين الاتحاد وصندوق النقد العربي، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على استضافة منتدى الحوكمة للمشرفين في المنطقة العربية في أبوظبي خلال شهر فبراير 2016. ومن المأمول أن يسهم الاتفاق على استضافة هذا المنتدى في ترسيخ مبادئ الحوكمة الجديدة، وتعزيز وسائل قياس درجة الالتزام بتطبيق هذه المبادئ، وهي كالتالي : (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2015):

المبدأ الاول : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .

يجب أن يعزز إطار حوكمة الشركات شفافية الأسواق ونزاهتها وكفاءة تخصيص الموارد، وأن يكون متسقًا مع سيادة القانون، ويدعم الإشراف والإنفاذ الفعال.

أ. ينبغي وضع أطر حوكمة الشركات لتعزيز شفافية الأسواق وكفاءة عملها، مع التركيز على تأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي، وسلامة السوق، وحوافز المشاركين في السوق.

ب. يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات متسقة مع سيادة القانون وشفافة وقابلة للتنفيذ.

ج. يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للمسؤوليات بين السلطات المختلفة بما يحقق المصلحة العامة.

د- يجب أن تدعم تشريعات الأسواق المالية الحوكمة الفعالة.

هـ- كما ينبغي أن يتمتع المنظمون والإداريون والمشرفون بالسلطة والنزاهة والموارد الكافية للوفاء بمسؤولياتهم بطريقة مهنية ومحلية، وينبغي أن تكون التدابير التنظيمية في الوقت المناسب وشفافة وواضحة.

و. ينبغي تسهيل التعاون عبر الحدود من خلال ترتيبات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

المبدأ الثاني: المساواة في الحقوق ومعاملة المساهمين.

يجب أن تعزز أطر حوكمة الشركات الأسواق الشفافة والعادلة والتخصيص الفعال للموارد، وأن تكون متسقة مع سيادة القانون وتدعم الإشراف والإنفاذ الفعال، وينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يحمي ويسهل ممارسة حقوق المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب، وينبغي أن تتاح لجميع المساهمين فرصة الانتصاف الفعال لحقوقهم عند انتهاكها.

المبدأ الثالث : المستثمرون المؤسسون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء

ينبغي أن يوفر لهم إطار حوكمة الشركات حوافز مناسبة، وينبغي أن تكون هذه الحوافز متاحة لأسواق الأوراق المالية للعمل بطريقة تسهم في تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات.

ينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصلحة على النحو المحدد في القانون والاتفاقات المتبادلة، وأن يشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية .

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك مركزها المالي وأدائها وملكيتها وإدارتها وحوكمتها.

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة.

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات عمل مجلس الإدارة على توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة، ومراقبة الإدارة بفعالية ويكون مسؤولاً بشكل كامل أمام الشركة ومساهميها.

3- معايير لجنه بازل للرقابة المصرفية العالمية:

في عام 1999، أعدت لجنة بازل تعليمات ومبادئ توجيهية بشأن الحوكمة في الشركات المصرفية والمالية، ثم أعدت نسخة منقحة في عام 2005، ثم طبعة بعنوان "تشجيع حوكمة الشركات في المصارف" في عام 2006 في التالي : (صافية،2014)

1- أن تكون قيم الشركة، ومدونة الأخلاقيات، وميثاق الشرف، وغيرها من المعايير، وحسن السلوك والنظم التي تنشأ عن استخدامها تصف هذه المعايير.

2- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة متمكنين من أداء واجباتهم، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات، وأن تكون لديهم القدرة على ممارسة الحكم السليم على شؤون البنك.

3- يجب على مجلس الإدارة دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيمه المشتركة والإشراف عليها وتوصيلها إلى جميع الموظفين.

4- يجب على مجلس الإدارة تحديد خطوط المسؤولية والمساءلة في الشركة.

5- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الإشراف الكافي من قبل الإدارة العليا في تأسيس البنك، بما يتماشى مع سياسة مجلس الإدارة.

6- ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستفادة من وظيفة التدقيق الداخلي وعمل المدققين الخارجيين والضوابط الداخلية.

7- ينبغي أن تعمل إدارة الشركة بشفافية.

8- ينبغي أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسة المكافآت تتفق مع ثقافة الشركة وأهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل.

4- معايير مؤسسة التمويل الدولية:

في عام 2003، وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد ومبادئ ومعايير مالية وإدارية تهدف إلى دعم حوكمة الشركات كالتالي :(صافية،2014).

1. يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة.
2. إيجاد خطوات جديدة لضمان الحوكمة الرشيدة الجديدة.
3. مساهمة أساسية في تطوير وتحسين الحوكمة الرشيدة محلياً.
4. القيادة الرشيدة .

ثالثاً: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات:

يمكن القول إن تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات له تأثير مباشر، وهو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات الذي يقوم على مجموعة من المعايير، وفيما يلي عرض للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات (طرابلسي، 2013) :

1- المساءلة والرقابة المحاسبية.

أظهر تقرير لجنة (Cadbury) الصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه، بأن يقوم الملاك بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة؛ فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للملاك، وعلى الملاك القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

وتجدر الإشارة إلى أن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين:

أ- **المساءلة والرقابة الرأسية** : من المستوى الإداري الأعلى إلى المستوى الإداري الأدنى.

ب- **المساءلة والرقابة الأفقية** : وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

إن عدم التطبيق الصحيح للمحاسبة والمراجعة في الشركات يؤدي إلى ممارسات تؤثر بشكل سلبي على حوكمة الشركات، وهنا تحتاج الشركات إلى الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة لآليات الحوكمة بإعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة.

3- دور المراجعة الداخلية :

إن عمل المراجعة الداخلية يقوم بمساعدة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية في العمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلة للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الربط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

4- دور المراجع الخارجي :

يقوم المراجع الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بالعمل المطلوب منه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقاً بالقوائم المالية.

5- دور لجان المراجعة:

معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحكومة الشركات تؤكد على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركة، ويمثل هذا أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية.

6- تحقيق الإفصاح والشفافية

إن عرض المعلومات أحد المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها حوكمة الشركات، ويتمثل في الإفصاح الجيد والشفافية؛ لذا لم يخلُ أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة أنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات المختلفة.

7- إدارة الأرباح :

إدارة بعض الوحدات الاقتصادية تمارس سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات.

رابعاً: مقومات حوكمة الشركات

تتلخص المقومات الأساسية لحوكمة الشركات في التالي (الزوام وآخرون، 2014) :

1- الإطار القانوني:

الإطار القانوني هو الإطار المسؤول عن تحديد حقوق المساهمين وصلاحيات كل من الجهات الفاعلة الرئيسة المشاركة في الشركة، ولا سيما المؤسسين، والاجتماع العام للمساهمين، والمساهمين الأفراد، ومجلس الإدارة، ولجانه الرئيسة، ومراجعي الحسابات، وكذلك العقوبات المترتبة على انتهاك هذه الحقوق، وإهمال المسؤوليات وتجاوز الصلاحيات، وكما يجب أن يحدد الإطار القانوني إجراءات الحوكمة يجب أن ينص على هيئة حكومية مسؤولة عن مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة. وبما أن الرقابة الداخلية ليست صمام أمان ضد الاحتيال وسوء التصرف في الشركة، خاصة عند وجود أدلة على ارتكاب الاحتيال بموجب قانون الرقابة على الشركات، فإنها لا تخرج عن كونها نظام رقابة داخلية، ولا يمكن أن تحقق أهداف الحوكمة، فيجب ترك نظام الحوكمة بأكمله للشركة واعتباره مسألة داخلية للشركة ولا ينبغي اعتباره كذلك.

2- الإطار المؤسسي :

الوكالات الحكومية التي تنظم عمليات الشركات، مثل الإدارة العامة الحكومية لأسواق المال والرقابة المالية، والبنوك المركزية والهيئات الرقابية، والمنظمات غير الحكومية التي تدعم الشركات دون مصالح تجارية، مثل جمعيات حماية المستهلك وغيرها من الجمعيات المهنية والعلمية ذات الصلة والمجتمع المدني، والمحاسبة ومراجعة الحسابات، ومكاتب المحاماة، والتصنيف الائتماني والتحليل المالي والأوراق المالية، ويشمل الإطار المؤسسات غير الحكومية غير الهادفة للربح مثل الشركات، ولا يقل دور المؤسسات العلمية مثل الجامعات أهمية عن دور هذه المؤسسات، حيث يقع عبء تطوير نظام الحوكمة على هذه المؤسسات.

3- الإطار التنظيمي :

يتضمن الإطار التنظيمي عنصرين: النظام الأساسي للشركة، والهيكل التنظيمي الذي يشير إلى اسم واختصاصات رئيس مجلس الإدارة وأعضائه ولجانه، واسم واختصاصات المديرين التنفيذيين.

4- روح الانضباط والاجتهاد :

غرس ثقافة حوكمة الشركات داخل الشركة، من منطلق أن الشركة هي سفينة تحمل جميع أصحاب المصالح بأمان، وأن من مصلحة الجميع ضمان سلامة الشركة، وتحسين قدرتها التنافسية، والاهتمام بالمصالح العامة للشركة، وتحسين أدائها، وتعظيم قيمتها وقدرتها التنافسية يجب أن تشجع الشركة موظفيها على المساهمة الفعالة بكامل طاقاتهم .

ملخص الفصل الثاني :

في هذا الفصل تم التطرق إلى موضوع حوكمة الشركات من خلال مبحثين، حيث ناقش المبحث الأول مفاهيم حوكمة الشركات ونشأتها والأسباب التي أدت إلى ظهورها ومراحل تطورها على مر السنين، وناقش أهداف حوكمة الشركات وأهميتها بالنسبة للمساهمين وللشركات، وكذلك الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات، وناقش المبحث الثاني المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، وكذلك تطرق لأهم المنظمات المهنية التي سارعت في إصدار مبادئ أو قواعد لحوكمة الشركات، منها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004 وتحديثها لتلك المبادئ سنة 2015 التي سميت بمبادئ مجموعة العشرين (G20)، وكذلك لجنة بازل التي أصدرت عدة معايير للرقابة المصرفية العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية التي ركزت هي الأخرى على إصدار معايير لحوكمة الشركات، كما تم مناقشة الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، والمقومات التي تحتاجها الحوكمة للتطبيق في المؤسسات.

الفصـــل الثالث :

فجــوة التوقعات ودور حوكمة الشركات في تضيقها.

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم فجـــــوة التوقعات:

المبحث الثاني : دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات:

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم فجـوة التوقعات:

أولاً : مفهوم فجوة التوقعات:

أنشـأ المعهـد الأمريكـي للمحاسـبين القـانونيين المعتمـدين (AICPA) لجنـة معنيـة بمسـؤوليات مراجعـة الحسابات، والمعروفة باسم لجنـة (Cohen) التـي حـددت أن هنـاك فجوة فـي التوقعـات فـي مهنـة مراجعـة الحسابات، وأن هذه الفجوة ناجمة عن وجود سوء فهم لدى متلقي التقارير حـول طبيعـة وظيفـة المراجعـة، خاصـة فيما يتعلق بالتقرير غير المتحفظ الصادر عن مراجع الحسابات، وأن البعض يعتقد أن التقرير غيـر المتحفظ يعني أن مراجع الحسابات يقدم تأكيدًا قاطعًا على المركز المالي للكيان، (صـالح،2002م).

وأشار الكثير من الكتاب والباحثين إلى عدة تعريفات لفجوة التوقعات فـي مهنـة المراجعـة نـذكر منهـا علـى سبيل المثال لا للحصر ما يلي:

عرف Guy Sullivan فجوة التوقعات بأنها" تشير إلى الاختلاف بين ما يعتقده مستخدمو القوائم الماليـة والجمهور عامة وبين المراجعين بشأن مسئوليات المراجعين، وجودة وفاعليـة أعمـال المراجعـة، وطبيعـة علاقات المراجع مع عملاء المراجعة" (صالح،2002م ص 6) .

وعرفها Lee "بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه المراجـع وبـين الأداء الفعلـي لـه، حيـث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي له للأعمال، وإخفاق المراجـع فـي أداء عملـه بالشكل المطلوب"(صـالح،2002م ص 6) .

وعرفت بأنها" الفرق بين مـا يقوم بـه أو مـا يمكن أن يقوم بـه المراجعون علـى أسـاس توقعـات المجتمـع المطلوبة منهم، وعلـى أسـاس معـايير المراجعـة والتوقعـات المتضـمنة لمهـام المراجعـة (السقا، وآخـرون، 2002م ص 32) .

وعرفت أيضًـا "بأنهـا مسـاحة الاختـلاف بـين توقعـات مسـتخدمي القـوائم الماليـة وتقـدير مراجـع الحسـابات وأصـحاب المصـلحة فـي المشـروع بشـأن مـا يحتاجونـه مـن مراجـع الحسـابات وبـين مـا يقدمـه لهـم الآن(خضر، وآخرون، 2005م ص 11).

ثانياً : مراحل تطور فجوة التوقعات :

مرت فجوة التوقعات بعدة مراحل وتطورات منذ بداية ظهورها عام 1974م (أحمد ،2017):

1. أواخر القرن التاسع عشر:

في هذه المرحلة، تعد فجوة التوقعات أهم قضية موثقة في مسؤولية الكشف عن الغش والخطـأ فـي التقـارير المالية، وخفاياها لها تاريخ طويل يعود إلى أصول التدقيق نفسه.

2. من أوائل القرن العشرين حتى نهاية التسعينيات

في أوائل القرن العشرين، بدأ دور التدقيق وغرضه في التحول التدريجي نحو تحقيق العدالة والموثوقية في البيانات المالية، وكان الدافع وراء ذلك زيادة حجم النشاط التجاري، وظهور الشركات المساهمة والاهتمام بنظم الرقابة الداخلية.

3. في الثلاثينيات:

تمثل هذه المرحلة بداية ظهور فجوة التوقعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتميزت في ذلك الوقت بالعديد من حالات الإفلاس والاحتيال.

4. السبعينيات:

حدثت العديد من حالات الإفلاس والإخفاقات المفاجئة للشركات، ما أدى إلى فقدان ثقة المستخدم في تقارير التدقيق والبيانات المالية.

5. أواخر القرن العشرين:

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في تطور فجوة التوقعات؛ ففي ذلك الوقت أصبحت المهنة تمارس في بيئة إدارية وديناميكية، وأسهم تزايد عدد حالات الاحتيال والإفلاس والفشل المالي في اتخاذ الناس إجراءات قضائية ضد المراجعين الخارجيين، ما أدى إلى فشل الشركات، وعدم استمرارية نشاطها. كما أدى ظهور أسواق الأوراق المالية إلى قيام الهيئات المهنية باتخاذ خطوات أكثر جدية لتطوير معايير مراجعة الحسابات لتضييق الفجوة التي تمثل مشكلة في العديد من دول العالم.

ثالثاً : أنواع فجوة التوقعات:

اختلف الكتاب والباحثون في تحديد مكونات فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وفي هذا الصدد أشار نور، وآخرون،(2014م) إلى أن فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من الآتي:

1- **فجوة المعقولية** : التي تتمثل في التباين بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من المراجع الخارجي، وبين ما يستطيع المراجع الخارجي إنجازه بصورة معقولة.
2- **فجوة الأداء** : التي تتمثل في التباين بين الواجبات التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المراجع الخارجي ، وبين أدائه الفعلي ، ويمكن تقسيمها إلى مكونين هما:

أ- **فجوة عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة**

وهي الفرق بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع الخارجي، وبين واجبات المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة.

وتفسر هذه الفجوة على أن هناك نطاقا محددًا لعملية المراجعة، وأن المراجع الخارجي يقوم بتخطيط عمله طبقاً لمعايير المراجعة التي تصدرها وتنظمها المنظمات المهنية للمراجعة، ومن جهة أخرى يراها المجتمع واجبات لانهائية للمراجع الخارجي في أثناء قيامه بعملية المراجعة؛ الأمر الذي يخلق بينهما فجوة توقعات.

ب- **فجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء**: وهي الفرق بين واجبات المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة، وبين أدائه الفعلي .

وتفسر هذه الفجوة في الاختلاف بين المراجعين في التطبيق والالتزام بمعايير المراجعة التي تخلق توسعاً أكثر في فجوة التوقعات بين الطرفين لكن عدم التزام المراجعين أعدم بذلهم العناية المهنية اللازمة يولد فجوة في التوقعات.

وقسم أيضًا بعض الباحثين أنواع فجوة التوقعات إلى : مكونات ترتبط بالمراجع، ومكونات أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية.

1- : فجوات متعلقة بالمراجع الخارجي وهي كالتالي :

أ- فجوة الأداء : "تعبر عن الاختلاف بين الأداء المتوقع لمراجعي الحسابات طبقا لمعايير المراجعة، وبين أدائهم الفعلي" (جربوع،2004م ص 24).

ب-فجوة استقلال المراجع: وعرفت لجنة (Cohen) فجوة الاستقلالية بأنها "نتيجة انحراف السلوك الفعلي للمراجعين عن الاستقلال المتوقع منهم طبقًا لقواعد السلوك المهني" (رضا،2020م ص 7).

ت-فجوة التقرير: أسباب هذه الفجوة التي يسهم فيها المراجع غموض التقرير وصعوبة فهمه من طرف مستخدميه، وتنتج هذه الفجوة عن الاختلاف القائم على ما يورده المراجع الخارجي في تقريره عن عدالة القوائم المالية، وتوقعات مستخدمي القوائم المالية لفاعلية وشمول هذا التقرير (رضا،2020م).

2- فجوات تتعلق بالبيئة الخارجية وهي كالتالي :

أ- فجوة المعقولية: التي تتمثل في" التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المراجع، وبين ما يستطيع المراجع أداءه بصورة معقولة"(نور،2014م ص168).

ب-فجوة معايير المراجعة: كما تعرف أيضاً بفجوة قصور المعايير، فلما كانت مهنة المراجعة تعتمد على الأحكام الشخصية للمراجع الخارجي التي تتفاوت وتختلف من مراجع إلى آخر، حسب كفاءته وقدرته ومدى تدريبه، وضعت المنظمات المهنية مجموعة من المعايير المنظمة للمهنة تكون أساسا يستند عليه المراجعون الخارجيون في أداء مهامهم، وذلك لزيادة موضوعية هذه الأحكام الشخصية المتعلقة بعملية المراجعة(رضا، 2020).

ت-فجوة المسئولية القانونية: يتحمل المراجع الخارجي مسؤوليات عديدة تجاه المجتمع المالي، منها مسؤوليات مهنية تتمثل في التزامه بالقواعد والمعايير المنظمة لمهنة المراجعة، مسؤوليات أخلاقية تتمثل في حماية المجتمع من الغش والفساد، وأيضاً مسؤوليات قانونية عليه أن يلتزم بها باتباع القوانين القائمة (رضا،2020).

رابعاً: سمات فجوة التوقعات:

تتميز فجوة التوقعات في المراجعة بعدة سمات منها ما يلي (الصباغ، 2023) **:**

1. أن فجوة التوقعات تمثل طلب المستفيدين من خدمات ومسؤوليات المراجع الخارجي، ومن الصعب أن تكون الفجوة موجودة كفائض في العرض من خدمات ومسؤوليات المراجع الخارجي. والسبب في ذلك هو أن المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تهدف إلى تحقيق عوائد مالية ومهنية معاً، ولأنها بطبيعتها تعمل بجودة أعلى في اقتصاد السوق، فإذا كان هناك طلب على خدماتها فإنها ستحقق الهدفين المالي والمهني معاً وذلك لأنها تحاول الوفاء بها من أجل تحقيق الأهداف المالية والمهنية على حد سواء.
2. أن طبيعة فجوة التوقعات ديناميكية أو غير ثابتة، حيث إنها تتحدد بمتغيرين هما: مطالب المستفيدين من التقارير المالية، وقائمة خدمات ومسؤوليات المدقق الخارجي.
3. فجوة التوقعات هي فجوة كمية ونوعية، بمعنى أن الإفراط في الطلب على خدمات ومسؤوليات المدقق الخارجي هو من جهة إفراط في التكوين المهني لخدماته ومسؤولياته، ومن جهة أخرى إفراط في جودة أدائه المهني.
4. هذه الفجوة في التوقعات تضر بمهنة التدقيق وبالمجتمع، وذلك لما ينطوي عليه وجودها من نقص في عرض خدمات المهنة ومسؤولياتها كماً ونوعاً، مما يفقد من جهة طالبي خدمات المهنة من مؤديها، وينعكس ذلك سلباً على المجتمع في صورة تدني درجة الثقة والاطمئنان في المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرار.
5. تعاني دول العالم بلا استثناء من وجود فجوة توقعات ولكن بدرجات متفاوتة، وفي ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية فإن فجوة التوقعات يتم تصديرها بالطبع إلى دول العالم الثالث، ولكن حجم ونوعية هذه الفجوة تختلف من دولة إلى أخرى.

خامساً: أسباب وجود فجوة التوقعات:

أكدت العديد من الدراسات على وجود فجوة التوقعات في المراجعة، ولم يتم الاتفاق على مسببات تلك الفجوة بشكل قاطع، فهي تختلف باختلاف البلدان والبيئات الاجتماعية والثقافية المختلفة، ومن أهم العوامل المسببة لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة ما يلي (غنية وآخرون، 2018) :

1- المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش :

من المعتقد السائد بين مستخدمي البيانات والتقارير المالية أن المهمة الأساسية لمراجعة الحسابات هي الكشف عن جميع الأخطاء والاحتيال، ولكن هذا ليس الهدف الأساسي لمراجعة الحسابات؛ فهناك اختلافات بين مراجعي الحسابات والمستخدمين فيما يتعلق بنطاق عمل مراجع الحسابات ومسؤولياته فيما يتعلق بالكشف عن الغش والمخالفات، ويتوقع المستخدمون من المدقق توسيع نطاق المراجعة، لكن المدقق يعتقد أن توقعات المستخدمين غير واقعية أو مبالغ فيها، لذا ينبغي إزالة أسباب وجودها، مثل تحديد طبيعة الأخطاء المقبولة واعتماد معايير لتوجيه احتياجات المستخدمين الذين يستخدمون هذه الآراء، وإزالة فجوة التوقعات.

2- الشك في استقلالية المراجع الخارجي:

تتمحور عملية التدقيق حول استقلالية مدقق الحسابات، فجوهر عمل مدقق الحسابات هو ضمان موثوقية المعلومات المالية، وهو ما يمكن ضمانه وتحقيقه على النحو الواجب إذا حافظ مدقق الحسابات على موقف الاستمرارية المعقولة، وأي ظروف يكون فيها المدقق الخارجي مرتبطاً بالشركة خارج نطاق عمله في التدقيق؛ فالاستقلالية هي أحد المتطلبات الأساسية، حيث إنه من الواضح أن أي حالة يكون فيها المراجع الخارجي مرتبطاً بالشركة خارج نطاق عمل المراجعة سيؤثر على حياديته في المشاركة، ومن بين العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على استقلالية المراجع:

أ- التنوع في تقديم الخدمات الاستشارية إلى جانب أعمال التدقيق.

ب- طول العلاقة بين مدقق الحسابات والشركة الخاضعة للتدقيق.

ت- المنافسة الشديدة بين شركات التدقيق.

ث- رسوم التدقيق .

ج- ضغوط من بعض العملاء للحصول على تقرير تدقيق نظيف .

3- عدم التحديد الدقيق لمسؤوليات المراجع ودوره في المجتمع:

يسهم المراجع في إبراز هذا العامل، الذي يعبر عن حاجات المستفيدين من التقارير والقوائم المالية والتي لا تقتصر على توقعات معقولة من عملية المراجعة، إنما يعتقد المراجع أن توقعات الجمهور غير معقولة، وعليه يمكن حصر هذه التوقعات الخاطئة في الأساس **لسببين هما:**

أ- بسبب التوقعات المفرطة بشأن نطاق ومسؤوليات مراجع الحسابات والافتراض بأن مراجع الحسابات يشرف على جميع المعلومات المالية، فإن الجمهور الذي يستخدم البيانات المالية غير ملم ببعض المصطلحات، مثل النسبية وأساليب أخذ العينات، التي لا تتفق مع اختصاصات مراجع الحسابات أو لا تشكل جزءاً منها.

ب- كما أن هناك خلطاً بين المسؤوليات المرتبطة بمراجع الحسابات والمسؤوليات المقابلة لمسؤولي الشركة، حيث يسود اعتقاد عام بأن مراجع الحسابات مسؤول عن إعداد الحسابات السنوية، ولكن من الناحية القانونية فإن هذه المسؤولية تقع على عاتق مسؤولي الشركة.

4- صعوبة فهم الطبيعة الفعلية لعملية المراجعة :

على الرغم من أن مستخدمي المعلومات المالية يعتقدون أن طبيعة عملية مراجعة الحسابات معقدة وأنه من الصعب فهم محتوى عملية المراجعة الفعلية، إلا أن هناك جانبين من جوانب تعقيد عملية مراجعة الحسابات:

أ- فهم عملية المراجعة الفعلية: تظهر الدراسات التجريبية أن نسبة عالية من المستخدمين غير مدركين لأعمال المراجعة وطبيعتها ونطاقها، وهذا مرتبط بالتوقعات المفرطة الموضحة في القسم السابق، حيث لا يعرف المستخدمون كيفية تنفيذ عملية المراجعة، ومن ثَم لا يعرفون كيف يتم أخذ العينات لإجراء اختبارات معينة، ومن الصعب عليهم فهم كيفية تنفيذ التقنيات، وكيفية سير العمل في كل حالة محددة.

ب-اللغة المستخدمة في تقارير التدقيق لا تساعد في الفهم أيضًا. فمعظم الأشخاص الذين يقرؤون تقارير التدقيق، على عكس المهنيين، يجدونها معقدة واللغة المستخدمة غالبًا ما تكون غير مفهومة عند بعض المستخدمين.

5- رأي المراجع الخارجي في استمرارية نشاط المؤسسة.

يعتقد غالبية المستفيدين من البيانات المالية أن التقرير النظيف هو مؤشر على استمرار نشاط المؤسسة، وعندما يحدث العكس، يتم تفسير ذلك على أنه فشل في عملية المراجعة، ويعتبر هذا الاعتقاد مصدرًا لفجوات التوقعات في عمليات المراجعة، والسبب في ذلك هو أن فشل مؤسسة ما دون أداء إداري سابق، على الرغم من صدور تقرير مراجعة نظيف من الاخطاء المالية ينطوي على اتهام بالإهمال أو التقصير من جانب مراجع الحسابات، حتى لو كان السبب نتيجة مفاجئة وغير متوقعة، ولذلك في بعض الدول، ولفترة معقولة لا تتجاوز سنة واحدة، فإن المؤسسة قد اعتمدت معايير تتطلب من مراجعي الحسابات إبداء الرأي بشأن الشكوك الجوهرية المتعلقة بقدرة المؤسسة على مواصلة أنشطتها.

سادساً : طرق تضييق فجوة التوقعات:

إن القضاء على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أمر يصعب الوصول إليه ، وهذا ما أكدت عليه معظم الدراسات والبحوث، والتركيز أكثر على تضييق هذه الفجوة أكثر ما يمكن، وفي هذا الصدد تناول مزياني (2015)عرضاً لبعض المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تضييق فجوة التوقعات:

1. تدعيم استقلالية المراجع الخارجي:

من أجل تطوير وتعزيز استقلالية مراجع الحسابات، من الضروري التركيز على العناصر المتعلقة باستقلالية مراجع الحسابات، وهذه العناصر هي جميع الجوانب التنظيمية لمهنة مراجعة الحسابات وعلاقتها بالكيان، ومن شأنها تعزيز استقلالية مراجع الحسابات، وفي هذا السياق، يوصى بأن يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي من قبل لجنة التدقيق لفترة زمنية مقبولة لا تؤثر سلباً على كفاءة التدقيق وظروف عمل المراجع، ولتعزيز استقلالية مراجع الحسابات ينبغي فصل عملية مراجعة الحسابات عن الأعمال الأخرى التي تقوم بها شركة مراجعة الحسابات، وينبغي منع المصالح الشخصية الناشئة عن الأعمال الأخرى من التأثير على الرأي النهائي لمراجع الحسابات، والجدير بالذكر أن تعليمات الاستقلالية الواردة في قانون Sarbans-Oxalyتوفر شروطاً مواتية تحد من سيطرة الأطراف ذات المصلحة على مراجع الحسابات من خلال تعيين لجنة مراجعة حسابات العميل للإشراف على جميع المسائل المتعلقة بتعيين مراجع الحسابات ومتابعة أعمال المراجعة حيث إنها تتعلق بالحفاظ على الاستقلالية الظاهرية لمراجع الحسابات من خلال منع العلاقات الشخصية بين مراجع الحسابات والعميل، وحيث إن هذه التعليمات، تسهم في تحقيق الاستقلالية الجوهرية (الموضوعية) لمراجع الحسابات من خلال منع العلاقات الشخصية بين مراجع الحسابات والعميل. والخلاصة أنها تسهم في تضييق فجوة التوقعات القائمة بين المستثمرين ومراجع الحسابات، ومما لا شك فيه أن إنشاء هيئة مهنية مستقلة تضمن تأهيل مراجعي الحسابات والإشراف عليهم وتوجيههم سيحمي ويعزز استقلاليتهم، خاصة في ظل الصلاحيات القانونية التي يتمتعون بها، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال قيام الدولة بتنظيم وتأهيل مهنة التدقيق من خلال إنشاء هيئة مختلطة مستقلة تتولى بالتعاون مع الهيئة المهنية لمراجعي الحسابات صياغة القوانين والوثائق التنظيمية التي تحدد الضوابط الواجب مراعاتها من قبل مراجعي الحسابات وشركات المراجعة والعلاقة بينهما فيما يتعلق بإنجاز أعمال التدقيق وتقديم الخدمات الأخرى لعملاء التدقيق وغيرهم، ولا يمكن تحقيق ذلك دون أن تتولى الدولة مهمة تنظيم وتأهيل مهنة مراجعة الحسابات.

2. تفعيل وتدعيم دور المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة:

تسعى منظمات التدقيق والمحاسبة المهنية باستمرار إلى إعادة تطوير وتنظيم أعمال التدقيق التي تقوم بها، وهو واجب هذه المنظمات لفرض الرقابة الذاتية وتحسين جودة الأداء المهني في عمليات التدقيق والمساءلة المهنية لمراجعي الحسابات، وهذا بدوره يزيد من الثقة في عملهم، ولكن هذا الدور يتم إيصاله بشكل جيد إلى الجمهور الذي يستفيد من خدمات التدقيق، ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على هذه المنظمات وضع معايير لمراجعة الحسابات ومدونات سلوك مهنية ومراقبة امتثال الممارسين من خلال برامج لمراقبة جودة الأداء المهني لشركات مراجعة الحسابات ووضع نظم لمعاقبة الشركات التي لا تمتثل لهذه المعايير، وبالإضافة إلى ذلك فإن امتثال جميع مراجعي الحسابات لمعايير التدقيق ومدونات قواعد السلوك المهني سيدعم استقلالية مراجعي الحسابات من خلال تقليل احتمالية استبدال الإدارة لمراجعي الحسابات والقضاء على ظاهرة تسوق الرأي (وهي لجوء الإدارة لعدد من المراجعين للحصول على رأي محدد عن القوائم المالية) ما يدعم استقلالية المراجع.

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء الهيئات المهنية لبرامج مراقبة الجودة ونظم المساءلة الصارمة ينعكس إيجاباً على جودة الأداء، ويسهم في إرضاء المستفيدين من خدمات مراجع الحسابات، وفي إطار سعيه لتحسين جودة خدمات التدقيق، أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين ثلاثة مراكز خاصة لجودة التدقيق، وبالإضافة إلى التطوير المستمر لكفاءة مراجعي الحسابات وتحسينها من خلال التعلم في الجامعات والمعاهد، يجب على الهيئات المهنية أن تعمل باستمرار على تحسين معايير المحاسبة، ومراجعة الحسابات، والحرص على التعلم المستمر لمواكبة تطور المهنة.

3. **دراسة توقعات المجتمع وتلبية التوقعات:**

يدرك العاملون في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات حق المستفيدين في تحديد متطلباتهم وأهمية قيام مراجعي الحسابات بدراسة هذه المتطلبات ومحاولة تلبيتها كجزء من خطة متكاملة لإعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات، ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أنه يجب على مراجعي الحسابات قبول دورهم المتوقع، وتحمل المزيد من المسؤولية من أجل تلبية توقعات المستفيدين من تقرير المراجعة. وإذا كان من المتوقع أن يتحمل مراجعو الحسابات مسؤولية الإبلاغ عن مدى وفاء الكيان بالتزاماته الاجتماعية والبيئية والإفصاح عن ذلك في البيانات المالية، فيجب عليهم قبول هذه المسؤولية وإدراجها في نطاق عملهم ومراعاتها في البيانات المالية. وبعبارة أخرى، ينبغي إعادة تحديد دور مراجع الحسابات ومسؤولياته في كل مرة استناداً إلى نتائج استعراض توقعات المستفيدين، وبعد تحديد من هم المستفيدون من تقرير مراجعة الحسابات والبيانات المالية، ومن هم المستفيدون من هذه التقارير، ينبغي على مراجع الحسابات أن ينظر في متطلبات واحتياجات المستفيدين وتوقعاتهم من عملية مراجعة الحسابات، ومن ثم النظر في هذه الاحتياجات، وتقليل فجوة التوقعات من خلال اقتراح طرق لتلبية هذه الاحتياجات.

4. تنمية وتفعيل البعدين التعليمي والاتصالي في بيئة المراجعة:

لا تكفي دراسة توقعات المجتمع والسعي لتلبية توقعاته لمعالجة مشكلة فجوة التوقعات ما لم تصاحبها جهود أخرى للحد من التوقعات المبالغ فيها لمستخدمي البيانات المالية أو الحد منها بغرض تضييق فجوة المعقولية، وينبغي أن تدرك مهنة مراجعة الحسابات أن المستخدمين، بما في ذلك المعقول وغير المعقول منهم، أنه من غير المعقول تلبية جميع التوقعات والمطالب، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تثقيف المستخدمين وتوعيتهم بما يمكن لمراجعي الحسابات القيام به وما لا يمكنهم القيام به بسبب التكاليف الباهظة التي ينطوي عليها ذلك.

ويتمثل الدور الرئيس للهيئات المهنية في إزالة الغموض فيما يتعلق بأهداف ومحددات عملية المراجعة، والتأكد من استخدام تقرير المراجعة بعبارات واضحة ومحددة طوال فترة إعداده، وأن يتم عرض طبيعة وأهداف عملية المراجعة ودور مراجع الحسابات ومسائل المسؤولية، وأن يتم تعريف المصطلحات المستخدمة في التقرير بوضوح، ومما لا شك فيه أن تحسين التواصل والتنسيق بين مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في تقليص فجوة التوقعات، إذا كان عنصراً أساسياً في الخطة الاستراتيجية التي يتبناها جميع مراجعي الحسابات لتلبية احتياجات المستفيدين من الخدمة.

المبحث الثاني : دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات:

أولاً: تجارب الدول و دور منظماتها المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات :

أ- دور المنظمات المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات:

إن التشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات هي صمام الأمان الرئيس الذي يضمن جودة حوكمة الشركات، إلا أن هذه القوانين تختلف من بلد إلى آخر، كما أن أطر وآليات حوكمة الشركات مصممة لتلبية وظيفة الوفاء بحقوق الأطراف المعنية، ولذلك فإن القوانين الحاكمة واللوائح التنظيمية ومعايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية للشركات هي العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات، وتنظم القوانين والقرارات والعلاقات بين الأطراف داخل الشركة بدقة محددة، كما أسهم مفهوم حوكمة الشركات في تنشيط دور المنظمات الدولية، وتضافر الجهود لتحسين ممارسات الحوكمة من خلال وضع معايير دولية أصبحت قوية للغاية في العصر الحديث، حيث حرصت عدد من المنظمات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والبحث والدراسة، ومن أهمها ما يلى (خليل،2009):

1- لجنة بازل للرقابة المصرفية التي قدمت العديد من الدراسات والتحاليل، وحدثت بعض المبادئ والأطر القانونية للمساعدة في تطبيق الحوكمة.
2- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث بدأ برنامجاً مشتركا يهدف إلى تقييم ممارسات حوكمة الشركات على مستوى الدولة قياسا على المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويطلق عليه اسم "تقارير حول احترام المواصفات والقوانين (ROSC) ، وتم تطبيق ذلك على دولتين هما مصر وتركيا(شوقي ،2002).
3- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت سنة 1999 مبادئ لحوكمة الشركات، وتم تعديل هذه المبادئ سنة 2004.
4- مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية.
5- معظم بنوك التنمية الأقليمية .

ب- تجارب بعض الدول في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات:

أشار المطيري(2002) لجهود الدول في سبيل تفعيل مفهوم حوكمة الشركات أنه بمجرد ظهور تقرير (كادبري) البريطاني قامت العديد من الدول بإصدار تقريرها لإصلاح ممارسة الشركات، وتضمين التقارير بأفضل الممارسات أو ما يسمى The code of best practice.

1- تجارب بعض الدول الأجنبية في مجال حوكمة الشركات

تم التأكيد على أنه بالرغم من قيام العديد من الدول بنشر العديد من التقارير والتوصيات حول حوكمة الشركات، وتنفيذ قواعدها من خلال المؤسسات العلمية أو البورصات، إلا أنه لا يوجد نموذج واحد لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات يعطي نفس النتائج في جميع دول العالم، ونتناول فيما يلي موجز عن تجارب أهم تلك الدول فيما يتعلق بحوكمة الشركات (الزوام، وآخرون،2014)

أ- **تجربة المملكة المتحدة :**

نشأ مفهوم حوكمة الشركات وتطور في المملكة المتحدة، وأصبح تدريجياً ثقافة لدى الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة، وفي أوائل التسعينات دفعت المشاكل المالية الناجمة عن إخفاء بعض الشركات لبيانات ومعلومات مالية في الحسابات والبيانات المالية المقدمة إلى المساهمين إلى قيام البورصة ومجلس التقارير المالية (FRC) وهيئات محاسبية أخرى بالنظر في كيفية استعادة الثقة في التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات، ونُشر عدد من التقارير ذات الصلة، بما في ذلك الكود الموحد لحوكمة الشركات في إنجلترا.

ب- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية** :

يتشابه الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مع مثيله في المملكة المتحدة نظراً للتشابه بين الاقتصادين والترابط بين العديد من الشركات في كلا البلدين، وقد أدى تطور أسواق رأس المال، ووجود هيئات تنظيمية فعالة لمراقبتها والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات الصادرة عن الشركات العاملة فيها، بالإضافة إلى التطورات التي توصلت إليها مهنة المراجعة والمحاسبة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، خاصة بالنسبة للشركات التي تدرج أسهمها في البورصات، والتي لديها التزامات بتطبيق أفضل الممارسات، بما في ذلك التطبيق السليم للحوكمة، وتجدر الإشارة إلى أن أكبر صندوق عام للمعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الصندوق العام للمعاشات التقاعدية، قام بتعريف حوكمة الشركات، مؤكداً على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقد ظهر الاهتمام بهذا المفهوم بوضوح عندما نشر الصندوق مجموعة من المبادئ والإرشادات التي تعتبر أساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الصندوق بهذا المفهوم برز بوضوح عندما نشر مجموعة من المبادئ والإرشادات الأساسية لتطبيق المفهوم.

ت- **تجربه فرنسا:**

أسهمت عدة عوامل في تزايد اهتمام الأطراف الفاعلة في السوق بحوكمة الشركات الفرنسية، ومن أهم هذه العوامل تزايد حضور المساهمين الأجانب، وظهور مفهوم صناديق التقاعد في فرنسا، والرغبة في الوضوح في سوق رأس المال في باريس، وقد عالجت جمعيتان فرنسيتان للأعمال، هما المجلس الوطني الفرنسي لأرباب العمل، والرابطة الفرنسية للشركات الخاصة، هذه المسألة، ونُشر تقرير فينو (Viento) في عام ١٩٩٥، واجتذب اهتماما كبيرا، ولكن تنفيذ توصياته تأخر؛ لأنه لم يقترح أي تغييرات مهمة في الممارسات القائمة، ولم تكن هناك متابعة رسمية لتقييم مدى اتباع هذه التوصيات.

ث- **تجربة روسيا:**

وفي حين أحرزت روسيا تقدماً من خلال سن قانون حوكمة الشركات، ما ساعد على رفع مستوى حوكمة الشركات إلى مستوى مقبول للمستثمرين الدوليين، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لضمان أن تجني روسيا الفوائد الكاملة للعولمة، ويُعد الإفصاح والشفافية من بين أهم مجالات التقدم في مجال حوكمة الشركات في روسيا، حيث تكشف تقارير الإدارة السنوية والفصلية في روسيا عن تفاصيل أكثر دقة عن الأداء المالي وغير المالي للشركات، وعلى الرغم من الشمولية التي يتطلبها الأداء غير المالي، تكشف التقارير السنوية والفصلية لحوكمة الشركات الروسية عن مزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات، كما يتزايد عدد الشركات الروسية الكبيرة التي تقدم تقاريرها وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية(LAS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا(GAAP).

ج- **تجربة ألمانيا**

شهدت حوكمة الشركات في ألمانيا تطورات مختلفة، ولا سيما سن قانون حوكمة الشركات، الذي ينص على اللوائح القانونية اللازمة لحوكمة الشركات المدرجة في البورصة الألمانية والرقابة عليها، فضلاً عن الالتزامات تجاه مجالس الإدارة المزدوجة، وقضايا مراجعة الحسابات وطريقة عرض البيانات المالية، وعلى الرغم من أن قواعد حوكمة الشركات الألمانية ليست ملزمة، إلا أن البورصة الألمانية تعمل على تعزيز قواعد حوكمة الشركات لديها، كما أن نموذج حوكمة الشركات الألمانية هو نموذج يمكن تطبيقه في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ودون انتظار أن تصبح قواعد حوكمة الشركات ممارسة طوعية شائعة للشركات الألمانية بدأت بورصة ألمانيا في مطالبة الشركات المدرجة في بورصة ألمانيا بإعداد حساباتها وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة، أو معايير المحاسبة الدولية ونشر تقارير مالية ربع سنوية. (حسنية، 2015).

2- تجارب الدول العربية ودور منظماتها المهنية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات

حظي مفهوم حوكمة الشركات في بعض الدول العربية باهتمام نسبي خلال السنوات الماضية ، وذلك لرفع مستوى القدرة التنافسية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، وأصبحت حوكمة الشركات شرطاً لدى المستثمرين كونها توفر بيئة آمنة لممتلكاتهم، ولذلك فقد شرعت بعض الدول بتنفيذ إجراءات وتغييرات كخطوة نحو الحوكمة، ويمكن استعراض تجارب بعض الدول العربية على النحو التالي: (سيف، 2017)

أ- **التجربة المصرية:**

كانت مصر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي أبدت اهتماماً بتطبيق مبادئ الحوكمة:

في عام 2001، زاد الاهتمام بقواعد وممارسات حوكمة الشركات، وتم اعتماد عدد من القوانين واللوائح الإدارية، وكذلك التعديلات التي أدخلت عليها، وحصلت العديد من الممارسات على درجات عالية.

1- في عام 2002، تم الانتهاء من تقييم الامتثال لمعايير الحوكمة في المحاسبة والمراجعة كبرنامج مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
2- وفي عام 2003 شهدت مصر تطورا ملحوظا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات وارتفاع في المعايير التي تطبق تماما أو بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية لحوكمة الشركات من 40 إلى 45 معياراً، بينما انخفض عدد المعايير التي لا تتم مراعاتها في مصر من 8 إلى 3 معايير فقط .
3- في عام 2004، تم الانتهاء من تقييم معايير حوكمة الشركات مع التركيز على توحيد التقارير المالية وتفعيل دور هيئات سوق المال ولجان التدقيق وقنوات التواصل المعلوماتي.
4- في عام 2005، تم نشر دليل حوكمة الشركات.
5- في عام 2006، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بياناً بالامتثال لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005.

ب-تجربة البحرين :

تعتبر دوله البحرين دولة رائدة في مجال تطبيق حوكمة الشركات، ولاعباً أساسيا في نشر أفضل الممارسات لجميع أنحاء المنطقة، ويمكن عرض التجربة البحرينية في النقاط الآتية:

1- وفقاً للتقرير الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية في 26 سبتمبر 2007، تحتل البحرين المرتبة 46 بين عالميا حيث الحكم الرشيد.
2- تعتبر القوانين الحالية في البحرين أكثر تطوراً، وأفضل تطبيقاً من الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
3- أنشأت وزارة التجارة في البحرين لجنة قيادية تضم العديد من الأفراد، بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص والحكومة، للنظر في التوجيهات حول كيفية تطوير ثقافة الحوكمة.
4- كما وضعت مؤسسة نقد البحرين معايير الإفصاح التي تم تقديمها في عام 2004.
5- تم نشر مسودة المبادئ التوجيهية بشأن متطلبات معايير الرقابة العالمية .
6- تعيين هيئة مستقلة لإجراء دراسة شاملة حول حوكمة الشركات في دولة البحرين.

ت- التجربة الأردنية :

إن حوكمة الشركات في الأردن معترف بها في العديد من القوانين، ومن أهمها:

1- قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته
2- قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.
3- قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000.
4- قانون رقم 73 لسنة 2003 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة وغيرها من التشريعات.

5- تكفل بعض القوانين الحقوق الأساسية للمساهمين مثل المشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على معلومات الشركة، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة تتماشى بشكل عام مع المعايير الدولية.

ث- التجربة السعودية:

بعد إنشاء السوق المالية، ازداد اهتمام المملكة العربية السعودية بمفهوم حوكمة الشركات على النحو التالي:

1- في عام 2003م شهدت المملكة العربية السعودية نظام الرقابة الداخلية ولوائح الشركات والتدقيق الداخلي.
2- في 31 يوليو 2003م، أنشئت هيئة السوق المالية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30) بموجب نظام السوق المالية.
3- في عام 2006م، أصدرت هيئة السوق المالية لائحة حوكمة الشركات، وفي 12 نوفمبر 2006م، صدر قرار الهيئة بوضع اللمسات الأخيرة على اللائحة.
4- تتميز التجربة السعودية بتطبيق آليات حوكمة الشركات، في الأنظمة واللوائح المختلفة، بما في ذلك النظام التجاري، ونظام الشركات السعودي، ونظام المحاسبين القانونيين، والمعايير المهنية والحوكمة ولوائح المراجعة الداخلية.

ج- التجربة اللبنانية :

وتتلخص التجربة اللبنانية في إنشاء الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، وهي جمعية وطنية تعنى بالحوكمة والإدارة الرشيدة، وتستند خططها إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتناول حقوق المساهمين والمساواة في المعاملة، ودور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

ح- التجربة المغربية :

وفقاً لتقرير أعدته منظمة الشفافية العالمية، يحتل المغرب المرتبة 76، ويشير تقرير منظمة التجارة العالمية الصادر في 26 أيلول/سبتمبر 2007 إلى أن المغرب يحاول إدماج حوكمة الشركات في منهجية التسعير، وقد أدرج المغرب أيضاً مقررات حوكمة الشركات في التعليم الجامعي في مناهج الدراسات العليا في جامعة الملك الحسين الثاني، وتشمل المواضيع التي يغطيها البرنامج حقوق الملكية والإدارة، ودور الجهات التنظيمية في حوكمة الشركات، ودور البنوك في حوكمة الشركات، والتنظيم والرقابة، وغيرها.

خ- التجربة الإماراتية :

وتولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة لحوكمة الشركات، ويمكن تلخيص أهم مبادراتها على النحو التالي:

1- إنشاء معهد حوكمة الشركات في عام 2006 لتحسين حوكمة الشركات.

2- نشر التقارير الوطنية حول التنمية المستدامة وحوكمة الشركات والأهداف الإنمائية للألفية.
3- سنّ 14 قانوناً جديداً يغطي الاستثمار الأجنبي، والصناعة، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات.
4- إعداد قانون اتحادي جديد بشأن الاستثمار الأجنبي والمنافسة وتعديل قانون الإفلاس ومكافحة الغش في المعاملات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

د- التجربة العمانية:

بذلت سلطنة عمان جهوداً متواصلة لتعزيز وتطوير مجال حوكمة الشركات من خلال التالي:

1- أنشأت لجنة مخصصة لحوكمة الشركات على مستوى السلطنة.
2- وفقاً لتقرير صادر عن معهد حوكمة الشركات، تعتبر عُمان الأفضل خليجياً في تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، وكانت أول دولة في العالم العربي تصدر ميثاقاً حكومياً وتفي بـ 70% من متطلبات حوكمة الشركات الواردة في المبادئ التوجيهية لمعهد التمويل الدولي، ولديها أقوى إطار عمل لحوكمة الشركات في المنطقة.
3- صياغة ميثاق استرشادي للشركات العائلية يتوافق مع تلك المعتمدة عالمياً.
4- إنشاء مؤسسة متخصصة في تأهيل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، واعتماد أفضل الشركات تطبيقاً للحوكمة.

ذ- التجربة اليمنية:

وقد تم سن عدد من القوانين والتدابير الجديدة التي تعتبر بداية لحوكمة الشركات في اليمن، وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

1- إقرار القانون رقم 1 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسيل الأموال والاتفاقيات الدولية، وإصدار القانون رقم 15 لسنة 2010 لتعديل تشريعات الاستثمار والتجارة ومواءمتها مع تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي.
2- إصدار أول دليل لحوكمة الشركات، واعتماد تدابير جديدة لتحسين إدارة الدولة ومبادرات الحوكمة الرشيدة، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
3- إعداد وإصدار التقرير الوطني الثاني حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 وإعداد التقرير الوطني حول التنافسية والتنمية البشرية.

3- دور المنظمات المهنية المحلية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات (تجربة ليبيا)

إن مفهوم حوكمة الشركات في ليبيا ظهر مؤخرًا تحت اسم الإدارة الرشيدة، ولكن المفهوم المقبول عمومًا هو حوكمة الشركات، وإن الهيئات التنظيمية المختلفة، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي وسوق الأوراق المالية، لها مصلحة في تبني هذا المفهوم، والذي يمكن بيانه في التالي: (داوود وآخرون، 2020).

أ- دور مصرف ليبيا المركزي في إدخال مفهوم حوكمة الشركات في إدارة المصارف.

يقوم مصرف ليبيا المركزي بالإشراف على المصارف من خلال أربع طرق (الإشراف من خلال البيانات والتقارير، والإشراف من خلال التفتيش المباشر، والإشراف من خلال القوانين والتوجيهات واللوائح، والإشراف من خلال إصدار الترخيص)، ويتمثل دور مصرف ليبيا المركزي في إدخال مفهوم حوكمة الشركات فيما يلي:

1- قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 المعدل بالقانون (46) لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وقد نصت المادة الخامسة /ثانيا/ البند 3/ وذلك لتحقيق وظائف المصرف المركزي أن يقوم بمراقبة الهيئات المصرفية والإشراف عليها بما يكفل سلامة مركزها المالي، ومراقبة كفاءة أدائها، والمحافظة على حقوق المودعين والمتعاملين معها، كما نصت المادة السادسة عشرة / أولاً/ البند 4 وذلك حتى يتولى مجلس إدارة المصرف المركزي مباشرة سلطاته وممارسة صلاحياته المالية، كما نصت المادة الخامسة والخمسون / أولا/ وثانيا/ يخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي جميع المصارف في ليبيا ومن ضمنها المصارف التجارية من خلال الاتفاقيات الخاصة بإنشاء بعض المصارف، وقام المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تدعم مفهوم حوكمة الشركات في المصارف، من خلال تأسيس مراجعة داخلية تابعة لمجلس الإدارة، وتحت إشراف مباشر من لجنة المراجعة في مجلس الإدارة، وكذلك تأسيس وحدة الامتثال وإدارة المخاطر المرتبطة بالعمليات التشغيلية والائتمان والسوق، واستخدام أسس جديدة لتصنيف الديون تتماشى مع المعايير الدولية، وتطوير نماذج جديدة لاحتساب ملاءة رأس المال وبما يتناسب مع متطلبات اتفاقية بازل 2.

2- إصدار كتيب الحكم المؤسسي بموجب رسالة المصرف المركزي رقم أ.ر.م.ن.(97_2005)، وفي 2008/12/15 ألزم نائب المحافظ بضرورة التقييد التام بتنفيذ التعليمات التي تضمنتها المنشورات والرسائل الدورية الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف، وذلك لأن هذه الإجراءات محل تفتيش من قبل المصرف المركزي، وسيتم تحميل المصرف بجميع المسؤوليات القانونية من عدم الالتزام بهذه التعليمات، كما أكد المحافظ على أن هذا الكتيب لا يعتبر بديلا عن القانون رقم (1) لسنة 2005، وذلك في الوقت قبل تعديله سنة 2012 بالقانون رقم (46).

3- اعتماد دليل الحوكمة عن طريق إصدار القرار رقم (20) لسنة 2010 الذي يقضي باعتماد دليل الحوكمة، والذي يعتبر مكملاً لكتيب الحكم المؤسسي والقوانين السابقة، وقد طالب فيه بتنفيذ البنود الواردة في الدليل

التي كانت تحدد الإجراءات والجوانب القانونية التي يجب أن تنفذها المصارف التجارية فيما يتعلق بكل من (حقوق المساهمين – مجلس الإدارة – اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة – الإفصاح – ومتطلبات أخرى) كما تم إلزام المصارف بضرورة العمل بهذا الدليل واستصدار القرارات التنفيذية بهذا الخصوص .

ب- دور سوق الأوراق المالية الليبي في تبني مفهوم حوكمة الشركات، وطالب بالتزام الشركات بتبني مفهوم حوكمة الشركات وإصدار إرشاد بذلك من ضمن تشريعات سوق الأوراق المالية نص على قواعد الحوكمة، وشمل حقوق المساهمين ومسئوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية، إلا أن سوق الأوراق المالية الليبي إلى الآن يعتبر غير فعال، نظرا لضعف الشركات التي دخلت إلى السوق، وقلة عددها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية السياسية التي تمر بها البلاد مند عام 2011 إلى الآن، ويعتبر المناخ الاقتصادي غير مساعد في عمليات الاستثمار، وتداول الأسهم في السوق، بالإضافة إلى أسباب إدارية وهيكلية أخرى تتعلق بالسوق نفسه، وقد تم إنشاء السوق الليبي وفقا للقرار رقم (134) لسنة 2006 ، وقد عد السوق من ضمن قواعده وتشريعاته تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

ت- المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بحوكمة الشركات: لقد ساعدت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على تطوير وتعزيز مفهوم حوكمة الشركات، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (سوق الأوراق المالية الليبي،2007).

علاقة الخصخصة بحوكمة الشركات: تؤثر الخصخصة إيجابيا في حوكمة الشركات من خلال محاولة مكافحة الفساد والرفع من مستويات الربحية، وبدأت ليبيا في اتخاذ خطوات نحو الخصخصة ابتداءً من سنة 2000، ولكن التحول يعتبر بطيئاً جدا، ولهذا لا يمكن أن نحكم على نوعية الحوكمة وتأثيرها على الخصخصة أو العكس في ليبيا.

علاقة الاستثمار الأجنبي بحوكمة الشركات : تعمل حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية، لما لها من دور في إدارة الشركات بشكل مسؤول وعدم تعرض أموال المستثمرين لسوء الإدارة، وذلك لأن المستثمر يرغب في بيئة استثمارية مستقرة، كما تعتبر ليبيا مراقبا لدى منظمة التجارية العالمية بعدما تحصلت من المجلس العام للمنظمة على الضوء الأخضر سنة 2004، وما تسعى له من تحرير في تجارة الخدمات، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن هذا الأمر يجبرها على تطبيق الأعراف الدولية، والذي يظهر أهمية حوكمة الشركات في البيئة الليبية، حتى لا يزداد خطر الرفض من الحصول على العضوية في المنظمة، وكذلك تعتبر ليبيا عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهناك مجموعة من الاتفاقيات والمشاورات والبرامج بينها وبين صندوق النقد الدولي، الا أن عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يزال غير كافٍ في مجال تقييم حوكمة الشركات، وتقييم معايير المحاسبة والمراجعة التي تحتاجها ليبيا.

وأشار السيد زايد في استطلاعه لعام 2019 إلى أن المصرف الليبي للاستثمار الخارجي هو المصرف التجاري الأكثر التزامًا بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك لأن مجال عمل المصرف الليبي للاستثمار الخارجي يتعلق بتعاملاته مع المؤسسات المالية والاقتصادية والاستثمارية الدولية التي لها اهتمام بتطبيق الحوكمة، كما أنه يعتبر الحوكمة شرطاً في تعاملاته مع المؤسسات النظيرة له، وقد أصدر المصرف الليبي للاستثمار الخارجي عددا من القرارات المتعلقة بتعزيز القواعد والضوابط الإشرافية والرقابية، والالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات، وتطبيق توصيات لجنة بازل بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ورأس المال، وتحسين أداء موظفي المصرف، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات العامة مثل المؤسسة الليبية للاستثمار رغم أن مجال عملها مرتبط بالتعامل مع المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية المتعلقة بتطبيق الحوكمة، وتعتبر شرطا في التعامل مع المؤسسات النظيرة، إلا أن غياب الحوكمة صاحبها فساد مالي وإداري كما هو الحال في المصارف الأجنبية غابت الحوكمة كنموذج تكاملي لأن اهتمامها كان ضعيفا ومقتصرا على إعادة هيكلة الإدارة من حيث وجود مجلس أمانة يمثل الهيئة الإشرافية ومجلس إدارة يهتم بالجانب التنفيذي للأعمال، ، والجدير بالذكر أن القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن الإشراف والرقابة على شركات التأمين يشترط أن يضم مجلس الإدارة عضوين من الإدارة التنفيذية للشركة، أحدهما مسؤول عن الشؤون المالية، وهو ما لا يتم فصله عن المستويين الإشرافي والتنفيذي كما تفتضيه قواعد الحوكمة، ومن ثَم يعد هذا من أهم المخالفات لقواعد الحوكمة.

4- تحسين إطار حوكمة الشركات في ليبيا .

لم تنجح الدولة الليبية وقطاع الشركات في إرساء وتطبيق حوكمة الشركات في القطاعين الحكومي والاقتصادي بسبب المشاكل السياسية التي تعاني منها ليبيا، والمشاكل الاقتصادية والثقافية، والنظام القانوني، ومشاكل التنفيذ، وقضايا الإفصاح والشفافية، ما يبرز الحاجة الملحة لتبني استراتيجية شاملة للحوكمة في ليبيا، حيث يمكن أن يتضمن الإطار العام للاستراتيجية الموضوعات التالية (زاقوب، 2019):

1- رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة بمفهوم ومعايير وتطبيق الحوكمة المؤسسية في جميع المنظمات وعلى جميع المستويات، وتعزيز الوعي بفوائد وممارسات الحوكمة المؤسسية.

2- تطوير قادة أكفاء يستوعبون الحوكمة في جميع المنظمات وعلى جميع مستويات الإدارة في ليبيا.

3- إنشاء وتعزيز إنفاذ النظام القانوني من قبل جهاز قضائي مؤهل لضمان نجاح الحكومة في تطبيق الحوكمة.

4- تطوير آليات الرقابة لتسهيل الحوكمة وتطبيقها.

5- القضاء على الثقافات غير الأخلاقية من خلال ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

6- تطوير بنية تحتية مادية لدعم المجتمع والتجارة وتشجيع القطاع الخاص والحد من البيروقراطية.

7- تشجيع المؤسسات الوطنية والدولية على لعب دور في توازن وتطوير إطار حوكمة الشركات.

7- إنشاء لجنة مستقلة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، ووضع معايير للمحاسبة والمراجعة مستمدة من معايير المحاسبة الدولية وتشجيع الشراكات مع شركات المراجعة الدولية.

ثانياً: دور حوكمة الشركات في الحد من فجوة التوقعات:

أ- دور الحوكمة في دعم استقلال المراجع الخارجي :

1- أهمية استقلال المراجع الخارجي:

تُعد استقلالية المدقق الخارجي من أهم خصائص عملية المراجعة في الإبلاغ عن موثوقية التقارير المالية للشركة، وفي حين أن المهارات والخبرة المطلوبة لاكتشاف الحيل والأخطاء هي من بين الخصائص التي يتوقع أن يباشرها معظم المراجعين الخارجيين أو شركات المراجعة، فإن الأخطاء والقدرة على الإفصاح عنها في التقرير أو الإصرار على إجراء التصحيحات على الحسابات التي يجب إجراؤها تعتبر من صميم عمل المراجع، ومن ثَم فإن الاستقلالية تتطلب أن يكون المراجع الخارجي متحرراً من التحيز، وخالياً من المصالح الشخصية وتضارب المصالح، بالإضافة إلى تحرره من كافة الضغوط المختلفة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة المراجع الخارجي على القيام بعملية المراجعة بطريقة مستقلة؛ لذلك تعتبر الاستقلالية من الأمور الأساسية لمراجع الحسابات الخارجي باعتبارها من المتطلبات الرئيسة للقيام بعملية المراجعة ، فحيث لا يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية فإن رأيه المهني لا يضيف قيمة للقوائم المالية؛ لذلك تعتبر الاستقلالية حجر الزاوية في عملية المراجعة الخارجية للحسابات، والأسباب في ذلك منطقية، ويؤمن الكثير من الناس بأهمية الاستقلالية في المراجعة الخارجية للبنود المختارة؛ لأنها تشير إلى إمكانية إخفاء إدارة النشاط في كثير من الأحيان لبعض المعلومات المالية أو عرضها بطريقة غير عادلة باستخدام القوائم المالية، وقد برزت الحاجة إلى وجود نظام خارجي مستقل للتحقق من مصداقية تلك المعلومات من خلال تنفيذ عملية المراجعة الخارجية. ويضفي هذا المفهوم أو النظام الخارجي المستقل المصداقية والموثوقية على القوائم المالية للمشهد الاقتصادي من خلال الآراء الفنية التي يصدرها، بحيث يمكن لمستخدمي هذه المعلومات الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات الاستثمار. وتعترف الهيئات المهنية الأنجلو-أمريكية والعديد من هيئات التكريم الوطنية بأهمية الاستقلالية سواءً الجوهرية أو الظاهرية، وتوضح ذلك في العديد من القوائم واللوائح ذات العلاقات الخارجية(الملهوف، 2014).

2- دور مبدأ الإفصاح والشفافية في دعم استقلال المراجع الخارجي:

إن مبادئ الإفصاح والشفافية هي أحد مبادئ حوكمة الشركات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تنص على أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يؤكد على الإفصاح الفوري والدقيق عن جميع البيانات المتعلقة بالمسائل الجوهرية للشركة، بما في ذلك أداؤها وملكيتها ومركزها المالي والرقابة عليها، وأن يتم إجراء تدقيق خارجي مستقل سنويًا من قبل مراجعي حسابات مستقلين ومختصين ومؤهلين يمكنهم تقديم ضمانات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة، وتنص مبادئ الرقابة على مراجعي الحسابات، التي نشرتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام 2002، بشكل عام على أن الرقابة الفعالة على مراجعي الحسابات تشمل، آليات لإثبات أن المنظمات ذات المصلحة العامة توفر رقابة على الجودة والتنفيذ والمعايير الأخلاقية المستخدمة في ولاياتها القضائية، وآليات لمراجعة جودة بيئة الرقابة، وأن الرقابة الفعالة على مراجعي الحسابات تتطلب أيضًا من مراجعي الحسابات يجب أن يعمل هذا النوع من هيئات الرقابة على مراجعي الحسابات من أجل المصلحة العامة، وأن يكون لديها عدد كافٍ من الأعضاء، وأن يكون لديها تشريع مناسب يحدد مسؤولياتها وصلاحياتها، وأن يكون لديها تمويل كافٍ لضمان عدم خضوعها لسيطرة مهنة المراجعة، كما أن مهنة التدقيق تعمل كجهة رقابية، ويجب أن تكون مستقلة ، ومما سبق نرى بوضوح مدى الإجراءات التي تفرضها حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية للتأكد من استقلالية المراجع وهيئة الإشراف التي تم إخضاعها أيضاً لإشراف هيئة مستقلة، ما يدل على مدى الحرص على توفير أكبر قدر من الاستقلالية والحياد للمراجع ولعملية المراجعة، وبناءً على هذا وانسجاماً مع مبادئ حوكمة الشركات فقد أدخلت كثير من الدول إجراءات لتحسين استقلال المراجعين، وتشديد قابليتهم للمساءلة أمام المساهمين (خليل،2009).

3- دور لجنة المراجعة في دعم استقلال وحياد المراجع الخارجي :

لجنة التدقيق هي لجنة تم إنشاؤها لمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، وهناك اتجاه متزايد نحو تفويض المراجعة المستقلة والإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة ونظم الرقابة الداخلية وتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين إلى لجنة مراجعة الحسابات، وهي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة، على أن يتم التعيين الفعلي لمراجعي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة مراجعة الحسابات المستقلة أو لجنة معادلة لها تابعة لمجلس الإدارة أو لجنة معادلة لها، أو بشكل متزايد من قبل المساهمين مباشرة.

ويرى (ميخائيل، 2005) أن لجنة المراجعة لها دور مهم في حوكمة الشركات، وهذه اللجنة يجب أن يكون لها لائحة تحدد نطاق مسئولياتها وكيفية تنفيذها، فحوكمة الشركات بينت أن المسئولية النهائية على المراجع الخارجي أمام مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وأن الصلاحية في اختيار وتقييم المراجعين تكون

لمجلس الإدارة، وللجنة المراجعة، وكذلك تحدد الحوكمة مسئوليات لجنة المراجعة بشأن استقلال المراجع الخارجي.

وينبغي أن تكون معايير استقلالية مراجع الحسابات إطاراً من المبادئ المدعومة بمجموعة من المحاذير والقيود والسياسات وغيرها من إجراءات الإفصاح والشفافية التي تعالج، كحد أدنى، المسائل التي تهدد استقلالية مراجع الحسابات؛ مثل المكاسب الشخصية والترويج الذاتي والذرائع والعادات والإكراه والضغط والتخويف.

وتُعرّف لجنة التدقيق، أو هيئة معادلة لها، بشكل عام على أنها الهيئة المسؤولة عن الإشراف على أنشطة التدقيق، وينبغي أن تكون مسؤولة عن الإشراف على العلاقة العامة مع مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، بما في ذلك طبيعة الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق التي يقدمها مراجع الحسابات للشركة، وقد يؤدي تقديم هذه الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين إلى تقويض استقلاليتهم، ويجعل لجان مراجعة الحسابات وهيئات الرقابة تراجع عملهم. ولمعالجة هذه الحوافز الضارة، يشترط الإفصاح عن الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات الخارجي مقابل الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات، ومن الأمثلة على الأحكام الأخرى التي **تعزز استقلالية مراجعي الحسابات التالي** (OECD 2004):

1- الحظر التام أو التقييد الشديد لطبيعة الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات التي يؤديها مراجعو الحسابات للعملاء الذين يؤدون لهم أعمال المراجعة.
2- التغيير الإجباري لمراجع الحسابات عن طريق تغيير الشركاء أو، في بعض الحالات، شركة التدقيق نفسها.
3- حظر مؤقت على الشركة الخاضعة للتدقيق من استخدام مدقق الحسابات السابق.
4- يحظر على مدققي الحسابات وأقاربهم لعب دور مالي أو شغل منصب إداري في الشركة الخاضعة للتدقيق.
5- تقوم بعض الدول بتطبيق المزيد من التنظيم المباشر من خلال الحد من نسبة إيرادات الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات التي يتلقاها مراجع الحسابات من عميل معين أو من خلال الحد من إجمالي نسبة إيرادات مراجع الحسابات التي يتلقاها من عميل واحد.

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين، وينبغي أن يمارسوا كل العناية الواجبة والمهنية في عملية التدقيق، وتوصي بأن تكون هناك لجنة تدقيق مستقلة تابعة لمجلس الإدارة أو ما يعادلها، أو كممارسة جيدة، يوصى بأن يتم تعيين مراجع حسابات مباشرة من قبل الاجتماع العام للمساهمين. (OECD 2004).

ثالثاً: دور مبادئ حوكمة الشركات في جودة المراجعة وأداء المراجع الخارجي :

يشير مصطلح جودة المراجعة (Audit Quality) إلى الخصائص التي تميز الحكم المهني لمراجع الحسابات الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية ضمن القيود والضوابط والقيود التي تفرضها الأنشطة الاقتصادية لبيئة التدقيق، ويركز هذا المفهوم على تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، وتلبية تلك الاحتياجات هو هدف الجودة والنقطة المرجعية الأساسية لتطوير وتحسين الرأي المهني لمراجع الحسابات، بالقدر الذي تسمح به القيود العملية والاقتصادية، وباستخدام إشباع احتياجات مستخدمي البيانات المالية كمعيار لجودة مراجعة الحسابات سيركز مراجعو الحسابات ومهنة مراجعة الحسابات على تلبية احتياجات هؤلاء المستخدمين، وسيسعون باستمرار إلى تعديل معاييرهم المهنية لتلبية هذه الاحتياجات، ما يتيح تلبية توقعات مستخدمي البيانات المالية، ويسهم في سد الفجوة بين ما تقدمه المهنة وما يتوقعه مستخدمو البيانات المالية، ومن ثَم زيادة الرضا، وبالإضافة إلى ذلك ومن خلال ربط الجودة بإشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية تصبح عملية تحقيق الجودة مستمرة كلما تغيرت هذه الاحتياجات أو زادت، ما يجعل الجودة مفهوماً ديناميكياً (أبو العزم، 2000).

ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004)، فإن جودة المعلومات التي يتم الكشف عنها تعتمد على جودة الإفصاحات المحاسبية والمالية وغير المالية، وإذا كانت المعايير المطبقة ذات جودة عالية، فإن قدرة المستثمرين على التدقيق في الشركات يمكن أن تتعزز إلى حد كبير من خلال توفير تقارير موثوقة، وتدعم مبادئ الحوكمة وضع معايير عالية الجودة ومعترف بها دوليًا يمكن أن تعزز الشفافية وقابلية المقارنة بين البلدان في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى، كما تؤكد على ضرورة إجراء مراجعة خارجية سنوية مستقلة للحسابات من قبل مراجع حسابات خارجي مؤهل وكفء يستطيع تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن البيانات المالية تعرض بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها، وتؤكد على ضرورة تحسين بيئة الرقابة ومن ثَم جودة رأي مراجع الحسابات بشأن إعداد وعرض البيانات المالية، ما يساهم في تحسين بيئة الرقابة، ومن ثَم جودة المراجعة.

وأشارت دراسة محمد (2005) إلى أثر المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث تمثل مهنة المراجعة الداخلية أحد ركائز ومقومات وإطار حوكمة الشركات، ومن هنا أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للمراجعة الداخلية بمثابة دعم رئيس من دعائم التطبيق الكفء لإطار حوكمة الشركات، فقد تزايد الاهتمام بهذا التوجه أثر تفجر مشاكل الأزمة المالية لدول شرق آسيا في التسعينيات، ومشاكل انهيار العديد من المنضمات، وفقدان العديد من المساهمين وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات نتيجة فساد المال المنسوب إلى الإدارات العليا لتلك المنظمات، حيث أثرت تلك الأحداث على توجيه الأدب المحاسبي للمزيد من الاهتمام بدارسة سبل الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين الداخليين.

ومن أهم العوامل التي حددها المراجعون والتي تضعف جودة أداء مراجعة الحسابات (جربوع، 2004).

1- تنافس المراجعين مع بعضهم للحصول على عمليات مراجعة جديدة أو الاحتفاظ بعمليات المراجعة الحالية.

2- تؤدي المنافسة إلى انخفاض رسوم المراجعة التي لا تتناسب مع جهد المراجعة.

3- تقديم خدمات أخرى لعملاء المراجعة برسوم أقل من أجل إرضائهم وضمان إعادة تعيينهم.

4- اتخاذ موقف متساهل تجاه العميل نتيجة لتصور مراجع الحسابات عدم الرضا عن وضع العميل.

رابعاً: دور مبادئ حوكمة الشركات في زيادة ثقة المجتمع المالي بدور المراجع الخارجي:

1- ثقة المجتمع المالي بدور المراجع الخارجي:

تعكس الانتقادات الواسعة النطاق لشركات المراجعة وما يتبعها من دعاوى قضائية في بعض دول العالم الاختلاف بين معتقدات وتصورات مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بواجبات ومسؤوليات مراجع الحسابات، وبين معتقدات وتصورات مراجع الحسابات نفسه فيما يتعلق بهذه المسؤوليات، ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية، ويمكن القول إن هذه الفجوة تؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى المستخدمة للبيانات المالية في الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة، ما ينعكس على ثقتهم في البيانات المالية كمصدر أساسي للمعلومات في عمليات اتخاذ القرار (المليحي،2005).

إن الفجوة بين ما يتوقعه المستثمرون من دور لمراجع الحسابات، وبين الدور الذي يؤديه المراجع فعلا، إضافة إلى عدم لجوء المستثمرين إلى المراجعين إلا إذا كانت شركاتهم تعاني من مشاكل مالية أو تحقق خسائر- كل ذلك يعتبر مؤشرا على عدم وضوح دور المراجع، وكلما كان دوره غير واضح اعتبره الكثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية مسئولاً عن أشياء تخرج عن نطاق مسئوليته المهنية المتعارف عليها بين المراجعين، وينكر المراجع مسئوليته عنها، ولعل ذلك هو أهم الأسباب في معظم الحالات التي تم اللجوء فيها إلى القضاء ضد المراجعين، وازياد ارتفاع القضايا المرفوعة ضد المراجعين في السنوات الأخيرة، ويمكن تشخيص المشكلة في كل حالة بأنها إما الكفاءة المهنية أو أزمة ثقة المجتمع في مهنة المحاسبة، أو تخوف المهنة من تعرضها للهجوم عليها، وعلى الرغم من أن التركيز في كل مشكلة من هذه المشاكل مختلف إلى حد ما، إلا أنها جميعا تعكس فكرة واحدة مفادها أن مهنة المحاسبة والمراجعة قد فشلت في تحديد الدور الذي يتوقع المجتمع منها أن تلعبه(جربوع،2004).

كما أشار بتقي (2016) إلى أن الأداة الفعالة المتمثلة في المراجعة الخارجية تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية، كما أن مقياس مصداقية وصحة هذه المعلومات تعتمد على رأي المراجع الخارجي، ومن ثَم زيادة الثقة في اعتماد هذه المعلومات من طرف جميع المستفيدين منها، كما توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن المعاملات المالية للشركة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة

حول نتائج أعمالها ومركزها المالي، وهذا يسهم في تعزيز جودة القوائم المالية، على أن يكون كل ذلك معدًّا وفق المبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والتي تعزز ثقة المستفيدين من المعلومات المالية كونها خالية من التزوير والتحريف والغش والأخطاء، كما يجب أن تكون واضحة وبسيطة وخالية من التعقيد بحيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها .

2- دور مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز ثقة المجتمع المالي بالمراجع الخارجي:

يُنظر إلى حوكمة الشركات على أنها ميثاق ينظم أنشطة الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين، وهذا هو أحد أسباب الاهتمام المتزايد بالحوكمة على المستويين الدولي والأقليمي على حد سواء، والسعي إلى استعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير المالية، ولتحقيق هذه الغاية أصدر عدد من الهيئات المهنية ومجلس أسواق المال وبورصة نيويورك للأوراق المالية مجموعة من متطلبات حوكمة الشركات لمنع تكرار الأزمة المالية والتخفيف من حدتها واستعادة ثقة المجتمع المالي في الإبلاغ المالي (أبو العزم، 2000).

كما أشار القشي، وآخرون (2006) إلى إعادة الثقة للمستثمر من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية الحوكمة، فقد قام سوق الأوراق المالية وسوق نيويورك بتعديل معايير إدراج الشركات من خلال إصدار معيار 99 (SAS no. 99)، وركز بشكل رئيس على جعل لجنة مراجعة الشركة مسؤولة وبشكل كامل عن مراقبة المراجع الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال المراجعة والأعمال الأخرى، ولذا يطلب من لجان المراجعة الالتزام بمسئوليتهم كاملةً، وذلك من خلال تأديتهم لعدد من المهام التي تعزز من ثقة المستمر، **منها ما يلي :**

1- وضع خطة عمل مكتوبة تتضمن أهداف اللجنة، بما في ذلك مساعدة مجلس الإدارة في التحقق من دقة البيانات المالية، وعدم مخالفة البيانات المالية للقوانين المقررة، واستقلالية وكفاية وفعالية وظائف مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين.

2- تقييم تقرير مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك وصف شامل لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

3- مناقشة البيانات المالية الفصلية والسنوية مع كل من الإدارة ومراجعي الحسابات المستقلين، بما في ذلك الآليات المتبعة في عملية الإفصاح.

4- تنظيم اجتماعات مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين واجتماعات منفصلة مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين لتمكين لجنة التدقيق من تفعيل ملاحظاتها.

5- دعم إدارة المخاطر: يجب أن تناقش لجنة التدقيق مع كل من المدققين الداخلي والخارجي الآليات التي تتبعها الشركة لإدارة المخاطر المالية المتعددة التي تواجهها والإجراءات المتخذة لتقليل هذه المخاطر ضمن السياسات والتعليمات التي تضعها الشركة.

6- مراجعة القضايا المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة الشركة لها: وهنا ينبغي على اللجنة مراجعة المشاكل التي واجهت المدقق الخارجي في أثناء عمله.

7- ينبغي على لجنة المراجعة وضع وتفعيل سياسة بشأن الاستماع إلى موظفي الشركة الخاضعة للمراجعة والإفصاح عنهم، مع إدراكها أنهم قد يسعون للحصول على مناصب مرموقة في الشركة الخاضعة للمراجعة.

وأشار عيسى،(2008) أن هناك علاقة تكاملية بين أصحاب المصلحة في الحوكمة، ممثلين في مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ولجنة مراجعة الحسابات تنعكس على جودة حوكمة الشركات؛ فعلى سبيل المثال تتطلب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات من مراجع الحسابات الخارجي أن يتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين في الحوكمة بشأن المسائل الرئيسة التي تحتاج إلى اهتمامهم في أداء أعمال مراجعة الحسابات، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى ثقة المجتمع المالي في الدور الذي يؤديه مراجع الحسابات الخارجي، ما يؤدي إلى زيادة الثقة في الدور الذي يؤديه مراجع الحسابات الخارجي.

ملخص الفصل الثالث :

في هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات، ودور حوكمة الشركات في تقليص تلك الفجوة من خلال مبحثين، حيث ناقش المبحث الأول مفاهيم فجوة التوقعات، وانواعها، ومراحل تطورها على مر السنين، والأسباب التي أدت إلى وجودها ، والسبيل إلى تقليص تلك الفجوة، فضلاً عن الحديث عن سماتها، وناقش المبحث الثاني دور المنظمات المهنية والأجهزة الرقابية في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الدولي والأقليمي والمحلي ، وتجارب الدول الأجنبية والعربية في تفعيل هذا المفهوم، وناقش المبحث الثاني أيضاً دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من خلال إبراز دور الحوكمة في استقلال المراجع الخارجي، وأهمية ذلك الاستقلال في الحد من فجوة التوقعات، وكذلك إبراز دور مبدأ الإفصاح والشفافية في دعم استقلال المراجع الخارجي، علاوة على دور لجان المراجعة في دعم استقلال وحياد المراجع الخارجي، وكذلك تم التطرق لدور تلك المبادئ في تعزيز ثقة المجتمع المالي في دور المراجع الخارجي.

الفصل الرابع :

الدراسة الميدانية:

مقدمة:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة بليبيا، ويتناول هذا الفصل وصفاً تفصيلياً للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، من إعداد أداة الدراسة لجمع البيانات (الاستبانة)، حول كل مبدأ من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات، وكذلك التأكد من صدق وثبات الاستبانة، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : منهجية الدراسة والتحليل الوصفي و الإحصائي واختبار الفرضيات:

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات :

المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1. Relative Frequency: يستخدم بشكل أساسي في التحليل الوصفي للبيانات المتحصل عليها، وتفيد الباحث في الحكم على العبارات من حيث قبولها من عدمه وفق درجات البدائل المغلقة المعدة من قبل الباحث.
2. اختبار Cronbach's Alpha: يبين مدى ثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبانة.
3. اختبار Pearson Correlation: يبين مدى اتساق عبارات الاستمارة مع المحاور التابعة لها.
4. اختبار Kolmogorov-Smirnov للعينة الواحدة: يستخدم في اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه.
5. اختبار One-Sample Test: يستخدم في اختبار الفرضيات في حالة تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.
6. اختبار Wilcoxon Signed Ranks: يستخدم في اختبار الفرضيات في حالة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.
7. اختبار Mann-Whitney: يستخدم لاختبار وجود فروق بين استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات ذات البديلين في حالة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.
8. اختبار Kruskal-Wallis: يستخدم لاختبار وجود فروق بين استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات ذات البدائل المتعددة في حالة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.

المبحث الأول : منهجية الدراسة والتحليل الوصفي و الإحصائي واختبار الفرضيات:

أولاً: منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، واستخدم الباحث المصادر الأولية لجمع البيانات، وذلك باستقصاء آراء المراجعين في مكاتب المراجعة المقيدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي والأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة في ليبيا من خلال تصميم استبانة أعدت لهذا الغرض، وكذلك استخدام المصادر الثانوية بالاعتماد على الكتب والمقالات والدوريات، وكذلك الدارسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الموضوع، وكل ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع من أجل تعزيز فهمه والاستفادة من الدراسات السابقة ، حيث تضمنت منهجية الدراسة ما يلي:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من :

أ- المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة المعتمدة لدى سجلات مصرف ليبيا المركزي وعددها 145 مكتباً حسب إحصائية سنة 2023 على موقع مصرف ليبيا المركزي، حيث تم التواصل معهم، وتبين أن العدد الفعلي أقل بسبب عدم التحديث.

ب- المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة في ليبيا الذين لهم صفة عضو مالي في فروع ومكاتب ديوان المحاسبة في ليبيا في المنطقة الغربية والمنطقة الوسطي .

تم اختيار عينة الدراسة لكونها على دراية وفهم لموضوع حوكمة الشركات.

كما تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للفئة الأولى بناءً على استقصاء قام به الباحث لتحديد العدد الفعلي لمكاتب المراجعة التي تزاول نشاطها في نهاية سنة 2023، وتم الوصول لعدد 50 عينة وتوزيع استمارات الاستبانة عليهم، وتم ترجيع عدد 36 استمارة صالحة للتحليل.

إضافةً إلى اختيار عدد 50 عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للفئة الثانية، وذلك نظراً لصعوبة التواصل معم وتحديدهم بسبب طبيعة عملهم خارج المكاتب والفروع ومزاولة عملهم على شكل لجان مراجعة خارج مقار عملهم، وتم الوصول لعدد 50 عينة وتوزيع استمارات الاستبانة عليهم، وتم ترجيع عدد 34 استمارة صالحة للتحليل .

كما تم الأخذ في الاعتبار التوزان بين العينتين بحيث لا تكون لفئة تأثير على نتائج الدراسة.

2- أداة الدراسة:

لمعالجة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة تم تجميع البيانات والمعلومات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسة صممت لجمع البيانات، وقد قسمت الاستبانة إلى جزئين رئيسين يمكن تصنيفهما كما يلي:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على البيانات الشخصية أو الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، المتمثلة في (الدرجة العلمية، المهنة، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: يتكون هذا الجزء من 46 عبارة تحاكي دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، مقسمة على ستة محاور كالآتي:

المحور الأول : يتكون من 8 عبارات تحقق تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

المحور الثاني : يتكون من 8 عبارات تحقق تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة .

المحور الثالث : يتكون من 7 عبارات تحقق تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة .

المحور الرابع : يتكون من 6 عبارات تحقق تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

المحور الخامس : يتكون من 8 عبارات تحقق تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

المحور السادس : يتكون من 9 عبارات تحقق تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة .

ثانياً: اختبارات صدق الأداة وثباتها واتساق عباراتها :

يقصد بصدق الأداة، شمولية قائمة الاستبانة لكل العناصر أو الفقرات التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى بشكل يجعل من خصائصها البساطة، وسهولة الفهم. أما ثبات الأداة فيعني إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف متشابهة وباستخدام الأداة نفسها، أما اتساقها فيقصد به مدى علاقة كل عبارة من العبارات بالبعد أو المقياس الذي تنتمي له، وقد تم اختبار الحالات الثلاثة وفق التالي:

1- الصدق الظاهري

تم القيام في هذه الدراسة بعدد من الإجراءات للتأكد من صلاحية الاستبانة وجودتها للغرض الذي أُعدت من أجله، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال المتعلق بالبحث لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول مدى مصداقية وصلاحية هذه العبارات وصياغتها، ومدى انتمائها للمتغير أو المقياس المدرجة تحته بالإضافة إلى تعديل أو حذف ما يرونه مناسباً، وبناءً على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء كل التعديلات المطلوبة على استمارة الاستبانة لتخرج بشكلها النهائي.

2- الثبات:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة تطبيقها بعد مدة وتحت نفس الظروف على نفس أفراد العينة الاستطلاعية، وبعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha Coefficient**)، **فكانت النتائج كما هي في الجدول (1):**

جدول رقم (1)

نتائج الثبات للاستبانة

المبدأ	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	القرار
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	8	0.856	ثابت
حماية حقوق المساهمين	8	0.871	ثابت
المعاملة المتساوية لجميع المساهمين	7	0.880	ثابت
حماية حقوق أصحاب المصالح	6	0.895	ثابت
الإفصاح والشفافية	8	0.913	ثابت
مسؤوليات مجلس الإدارة	9	0.921	ثابت
الدرجة الكلية للاستمارة	**46**	0.961	**ثابتة**

يتضح من خلال الجدول (1) أن معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وللدرجة الكلية للمحاور كان أكبر من القيمة المفترضة (0.60)، عليه فإن الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتحليل والإجابة عن أسئلة الدراسة، ومن ثَم الوصول للنتائج اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة التي وضعت من أجلها الاستمارة.

3 - صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد تم التحقق من الاتساق الداخلي من خلال معامل الارتباط بين كل عبارة والمحور التابع له، **فكانت النتائج كما هي في الجداول (2):**

جدول رقم (2)

أ - اختبار الاتساق الداخلي لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

العبارة	ضمان وجود أساس الإطار		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
لحوكمة الشركات إطار مطبق يتميز بالفاعلية والمرونة.	0.538**	0.000	متسقة داخلياً
الأسواق المالية تتميز بالشفافية والفاعلية العالية	0.600**	0.000	متسقة داخلياً
الآليات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات تتسم بالكفاءة والعدالة	0.773**	0.000	متسقة داخلياً
المتطلبات القانونية والرقابية لحوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ	0.750**	0.000	متسقة داخلياً
التشريعات تنص بوضوح على توزيع المسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة	0.732**	0.000	متسقة داخلياً
الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تصدر قراراتها في الوقت المناسب	0.793**	0.000	متسقة داخلياً
تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالنزاهة	0.752**	0.000	متسقة داخلياً
الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تمنح السطلة الكافية للقيام بواجباتها	0.699**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (2) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0%. ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات داخلياً.

ب - اختبار اتساق مبدأ حماية حقوق المساهمين ، فكانت كما في الجدول رقم 3:

جدول رقم (3)

نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق المساهمين

العبارة	حماية حقوق المساهمين		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
للمساهمين الحق في معرفة التغيرات الأساسية للشركة	0.778**	0.000	متسقة داخلياً
للمساهمين الحق في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية	0.684**	0.000	متسقة داخلياً
الإفصاح عن هيكل رأس المال	0.819**	0.000	متسقة داخلياً
الكفاءة والشفافية في قيام الأسواق المالية بوظائفها في الرقابة على الشركات	0.601**	0.000	متسقة داخلياً
للمساهمين الحق في ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم	0.774**	0.000	متسقة داخلياً
يجب أن تتوافر لجميع المساهمين الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم	0.711**	0.000	متسقة داخلياً
يقوم المستثمرون بصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم	0.653**	0.000	متسقة داخلياً
مناقشة تقرير المراجع الخارجي خلال جلسات الجمعية العمومية	0.803**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (3) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0%. ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق المساهمين؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ حماية حقوق المساهمين داخلياً.

ت - اختبار اتساق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين فكانت كما بالجدول رقم 4:

جدول رقم (4)

نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين

العبارة	المعاملة المتساوية لجميع المساهمين		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	0.661**	0.000	متسقة داخلياً
حظر الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.	0.717**	0.000	متسقة داخلياً
إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن تعاملاتهم المادية التي لها علاقة بالشركة	0.836**	0.000	متسقة داخلياً
الدفاع عن حقوق جميع فئات المساهمين	0.851**	0.000	متسقة داخلياً
تعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم	0.819**	0.000	متسقة داخلياً
حماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين	0.794**	0.000	متسقة داخلياً
تتم عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود بسهولة ويسر	0.651**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (4) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0% ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين داخلياً.

ث - اختبار اتساق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح ، فكانت كما بالجدول رقم 5:

جدول رقم (5)

نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح

العبارة	حماية حقوق أصحاب المصالح		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	0.850**	0.000	متسقة داخلياً
حق التعويض لأصحاب المصالح قانونياً	0.825**	0.000	متسقة داخلياً
يتم تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.	0.789**	0.000	متسقة داخلياً
توفير المعلومات لذوي المصالح دورياً وفي الوقت المناسب.	0.819**	0.000	متسقة داخلياً
السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملون بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة	0.832**	0.000	متسقة داخلياً
يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفء والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.	0.771**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (5) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0% ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح داخلياً.

ج - اختبار اتساق مبدأ الإفصاح والشفافية ، فكانت كما بالجدول رقم 6:

جدول رقم (6)

نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ الإفصاح والشفافية

العبارة	الإفصاح والشفافية		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وجميع المعلومات الأخرى.	0.746**	0.000	متسقة داخلياً
إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.	0.848**	0.000	متسقة داخلياً
إجراء المراجعة السنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل.	0.789**	0.000	متسقة داخلياً
يقدم المراجعون الخارجيون تقاريرهم للمساهمين .	0.729**	0.000	متسقة داخلياً
توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات	0.852**	0.000	متسقة داخلياً
اتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح	0.827**	0.000	متسقة داخلياً
الإفصاح عن جميع عوامل المخاطر المتوقعة	0.857**	0.000	متسقة داخلياً
الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة	0.686**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (6) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0% ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ الإفصاح والشفافية؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ الإفصاح والشفافية داخلياً.

ح - اختبار اتساق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، فكانت كما بالجدول 7:

جدول رقم (7)

نتائج الاتساق الداخلي لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة	مسؤوليات مجلس الإدارة		القرار
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
مجلس الإدارة يعمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.	0.840**	0.000	متسقة داخلياً
مجلس الإدارة يعامل المساهمين معاملة متساوية.	0.759**	0.000	متسقة داخلياً
مجلس الإدارة يضمن الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	0.826**	0.000	متسقة داخلياً
مجلس الإدارة يقوم بالمهام الرئيسة للشركة	0.836**	0.000	متسقة داخلياً
مجلس الإدارة يشرف على عمليات الإفصاح والاتصالات	0.755**	0.000	متسقة داخلياً
مجلس الإدارة يقوم بتقييم ذاتي لأدائه	0.686**	0.000	متسقة داخلياً
الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وإجراءات عملها	0.793**	0.000	متسقة داخلياً
تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب	0.777**	0.000	متسقة داخلياً
رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين	0.795**	0.000	متسقة داخلياً

يتضح من خلال الجدول (7) أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لكل العبارات كان أصغر من 1.0%. ما يدل على دلالة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة؛ الأمر الذي يدل على اتساق عبارات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة داخلياً.

من خلال نتائج الجداول السابقة من جدول رقم (2) إلي جدول رقم (7)، تم التحقق من اتساق عبارات الاستبانة وتجانسها مع المحاور التابعة لها.

ثالثاً : توزيع البيانات:

لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي أم لا تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول(8):

جدول رقم (8) توزيع البيانات

المحور	Test Statistic	p-value	القرار
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	0.110	0.035	**لا تتبع**
حماية حقوق المساهمين	0.186	0.000	**لا تتبع**
المعاملة المتساوية لجميع المساهمين	0.119	0.016	**لا تتبع**
حماية حقوق أصحاب المصالح	0.163	0.000	**لا تتبع**
الإفصاح والشفافية	0.119	0.015	**لا تتبع**
مسؤوليات مجلس الإدارة	0.127	0.007	**لا تتبع**
مبادئ حوكمة الشركات	0.161	0.000	**لا تتبع**

من خلال النتائج الموضحة بالجدول(8) يتبين أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لجميع المحاور كان أصغر من 5% ما يدل على عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي؛ عليه يتم استخدام اختبار لا معلمي متمثل في (اختبار ويلكوكسن) لقياس درجة الدور.

رابعاً: تحليل البيانات الوصفية للدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير درجة إجابة فئات الدراسة حول أسئلة الاستبانة، حيث كانت الدرجات من 1 إلى 5 ابتداءً من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، حيث إن هذه الأرقام تعبر عن وزن كل إجابة كما يلي:(غير موافق بشدة =1، غير موافق =2 ، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة =5)، ومن ثَم يكون متوسط هذه الإجابات يساوي (3)، فإذا كان متوسط إجابة العبارات 3 فهذا يشير إلى أن الإجابة حول هذه العبارة كانت بالموافقة النسبية، وإذا كان متوسط هذه الإجابات أكبر من 3 فهذا يشير إلى أن الإجابة كانت بالموافقة، أما إذا كان متوسط الإجابة أقل من 3 فإنه يشير إلى أن الإجابة كانت بعدم الموافقة، ومن ثَم يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الإجابات يختلف عن 3 أم لا. بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال بيانات الدراسة باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical Package for Social Science) .

تم وضع مقياس تعرف من خلاله درجة دور كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المـراجعة، وذلك وفق الجدول 9 التالي:

الجدول (9)

درجات الدور

الفترة	1.80-1.0	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
مستوى الدور	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	كبير	كبير جداً

تم في هذا القسم التعرف على خصائص مجتمع الدراسة من خلال التكرارات، ومن خلال الأشكال البيانية، فكانت على النحو التالي :

1 ـ تحليل عامل المهنة لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

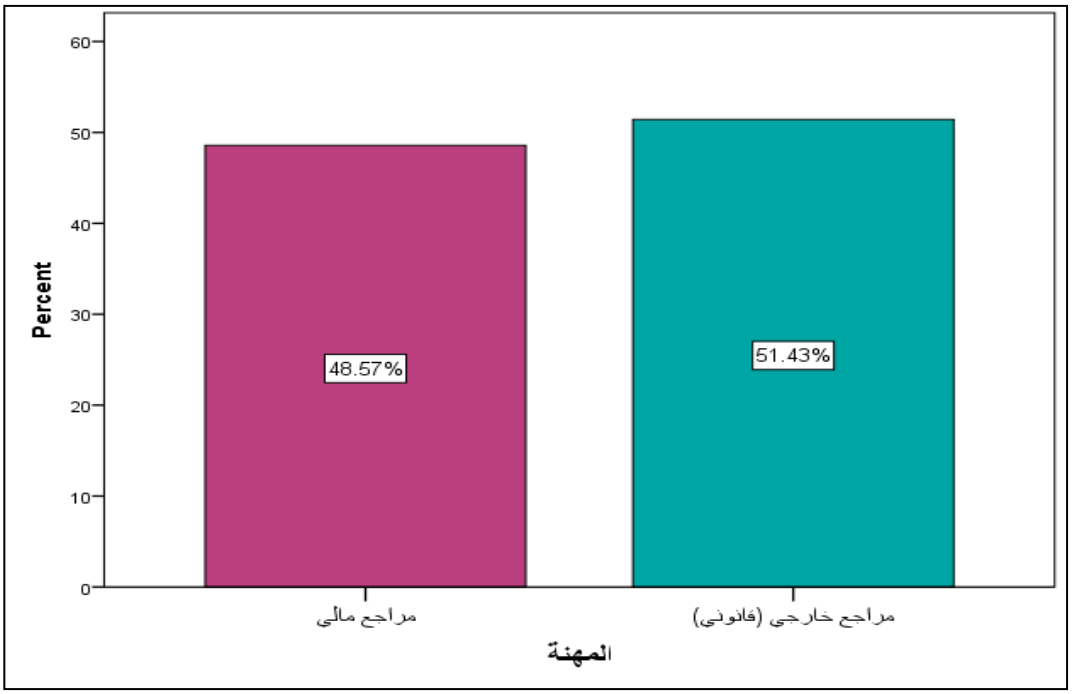
جدول رقم (10)

التكرار النسبي للمهنة لعينة الدراسة

المهنة	**التكرار**	**التكرار النسبي%**
المراجعون في ديوان المحاسبة	34	48.6
المراجعون الخارجيون	36	51.4
المجموع	70	100.0
البديل الأكثر أهمية	تقارب بين الجهتين	

من خلال الجدول (10)، نلاحظ أن 34(48.6%) من المحاسبين الليبيين محل البحث مراجعون ماليون ، و 36(51.4%) مراجعون قانونيون،

ولزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل رقم 1:



الشكل 1- التمثيل البياني للمهنة

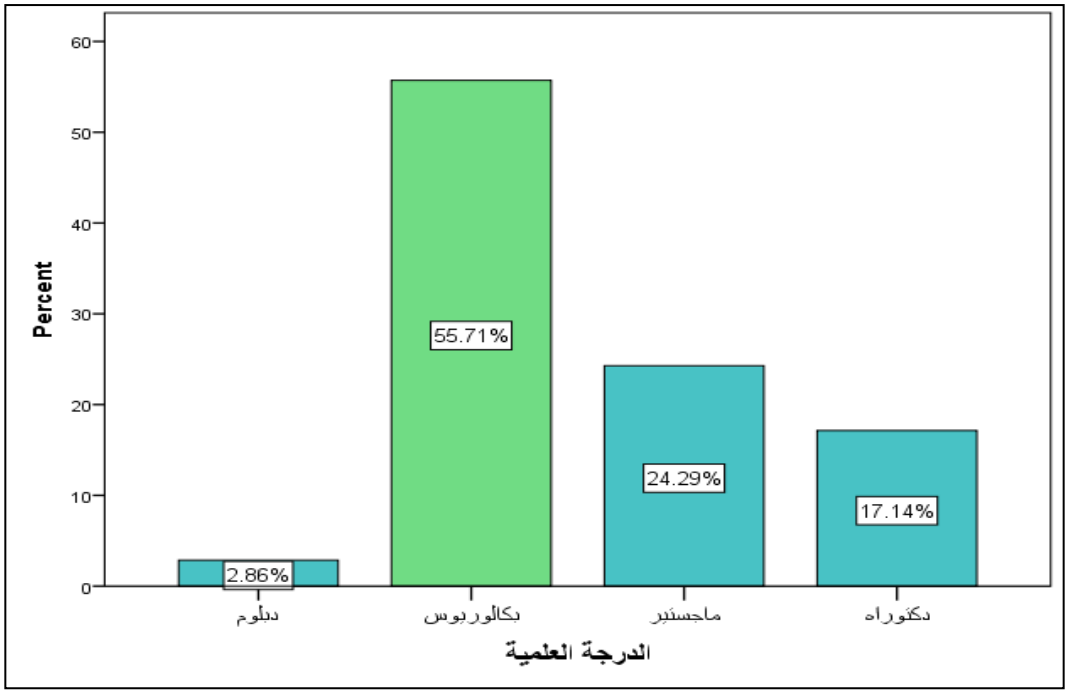
2 - تحليل عامل المؤهل العلمي لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11)

التكرار النسبي للمؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي%
دبلوم	2	2.9
بكالوريوس	39	55.7
ماجستير	17	24.3
دكتوراه	12	17.1
المجموع	70	100.0
البديل الأكثر أهمية	بكالوريوس	

من خلال الجدول (11)، نلاحظ أن 2(2.9%) من المحاسبين الليبيين محل البحث يحملون مؤهل دبلوم ، 39(55.7%) يحملون مؤهل بكالوريوس، 17(24.3%) يحملون مؤهل ماجستير، 12(17.1%) يحملون مؤهل دكتوراه، وبشكل عام 98(97.1%) يحملون مؤهل جامعي فما فوق، وهي مؤهلات تجعلهم أكثر اطلاعاً على الحوكمة وما يترتب على تطبيقها من أثر في تضييق فجوة المراجعة، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة هم من حملة مؤهلات علمية عالية ما يؤهلهم لفهم أسئلة الاستبانة، ولزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل رقم 2:



الشكل 2- التمثيل البياني للدرجة العلمية

3 - تحليل عامل الخبرة لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

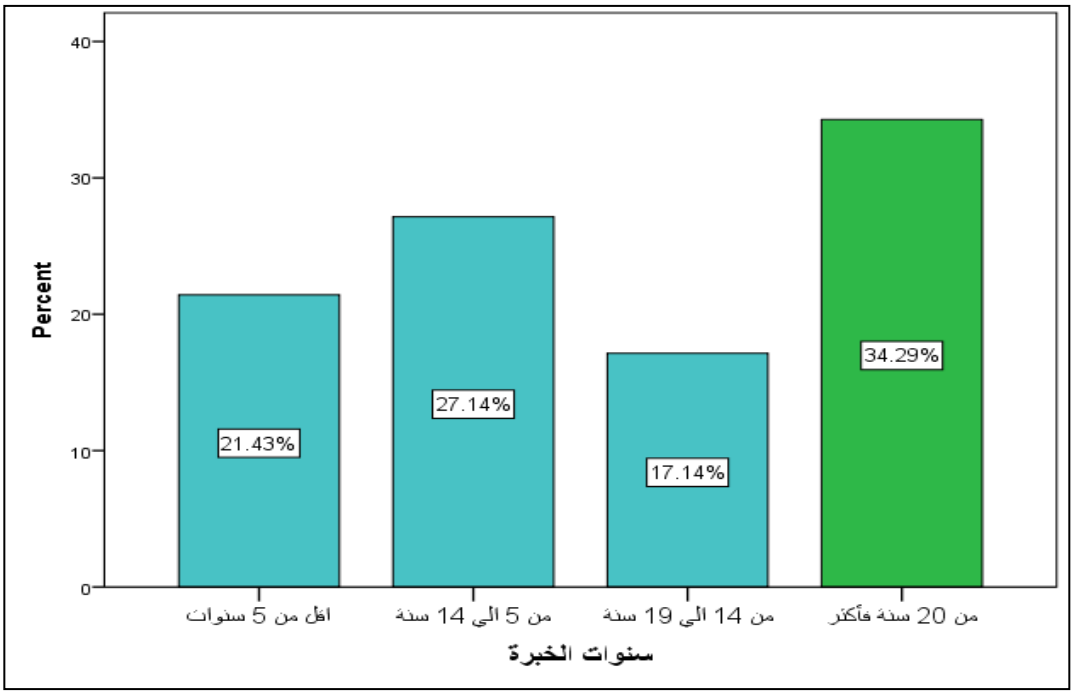
جدول رقم (12)

التكرار النسبي للخبرة لعينة الدراسة

الخبرة	التكرار	التكرار النسبي%
أقل من 5 سنوات	15	21.4
من5 إلى 14سنة	19	27.1
من14 إلى 19سنة	12	17.1
من 20 سنة فأكثر	24	34.3
المجموع	70	100.0
البديل الأكثر أهمية	من 20 سنة فأكثر	

من خلال الجدول (12)، نلاحظ أن 15(21.4%) من المحاسبين الليبيين محل البحث خبرتهم أقل من 5 سنوات، 19(27.1%) خبرتهم من 5 إلى 14 سنة، 12(17.1%) خبرتهم من 14 إلى 19 سنة، 24(34.3%) خبرتهم من 20 سنة فأكثر، عليه فأن أغلب المراجعين الليبيين لديهم خبرة عالية، ما يزيد من صحة الإجابات المتحصل عليها،

ولزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل رقم 3:



الشكل 3- التمثيل البياني لسنوات الخبرة

خامساً: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة كالآتي :

الفرضية الرئيسة :

- **الفرض الصفري H0:**

لا يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

لاختبار هذه الفرضية قسمت إلى ست فرضيات فرعية، بغرض معرفة دور كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات على حدة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة فكانت على الصورة التالية:

1- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

- **الفرض الصفري H0:**

لا يوجد دور لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

لمعرفة إن كان لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي

لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات. فكانت النتائج كما في الجدول (13):

جدول رقم (13)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

	مبدأ ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات	النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	لحوكمة الشركات إطار مطبق يتميز بالفاعلية و المرونة.	4.3	18.6	27.1	47.1	2.9	3.26	0.030	موافقة بنسبة 50.0%	متوسط	3
2	الأسواق المالية تتميز بالشفافية والفاعلية العالية	2.9	24.3	38.6	25.7	8.6	3.13	0.254	موافقة نسبية بنسبة 25.7%	متوسط	8
3	الآليات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات تتسم بالكفاءة والعدالة	1.4	24.3	24.3	42.9	7.1	3.30	0.013	موافقة بنسبة 50.0%	متوسط	4
4	المتطلبات القانونية والرقابية لحوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ	1.4	17.1	27.1	50.0	4.3	3.39	0.001	موافقة بنسبة 54.3%	متوسط	2
5	التشريعات تنص بوضوح على	2.9	15.7	21.4	44.3	15.7	3.54	0.000	موافقة بنسبة	كبير	

	توزيع المسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة								%60.0	1
6	الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تصدر قراراتها في الوقت المناسب	7.1	22.9	28.6	35.7	5.7	3.10	0.458	موافقة نسبية بنسبة %28.6	متوسط	6
7	تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالنزاهة	8.6	14.3	32.9	37.1	7.1	3.20	0.154	موافقة نسبية بنسبة %32.9	متوسط	5
8	الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تمنح السطلة الكافية للقيام بواجباتها	4.3	21.4	27.1	41.4	5.7	3.23	0.064	موافقة نسبية بنسبة %27.1	متوسط	7
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ ضمان وجود اساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات	**4.1**	**19.8**	**28.4**	**40.5**	**7.1**	**3.27**	**0.002**	**موافقة بنسبة %47.4**	**متوسط**	

من خلال الجدول (13)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.26 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور لتطبيق إطار حوكمة الشركات يتميز بالفاعلية والمرونة في تضييق فجوة التوقعات .
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي 3.13 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 25.7% من المراجعين يرون وجود دور للأسواق المالية التي تتميز بالشفافية والفاعلية العالية في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.30 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور للآليات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات التي تتسم بالكفاءة والعدالة في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.39 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 54.3% من المراجعين يرون وجود دور للمتطلبات القانونية والرقابية لحوكمة الشركات ذات الشفافية والقابلية للتنفيذ في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.54 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور للتشريعات التي تنص بوضوح على توزيع المسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي 3.10 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 28.6% من المراجعين يرون وجود دور للهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون التي تصدر قراراتها في الوقت المناسب في تضييق فجوة التوقعات.
7. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (7) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي 3.20 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 32.9% من المراجعين يرون بأن الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون التي تتمتع بالنزاهة لها دور في تضييق فجوة التوقعات.
8. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (8) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي 3.23 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة، ما يدل على

أن 27.1% من المراجعين يرون وجود دور للهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون التي تمنح السطلة الكافية للقيام بواجباتها في تضييق فجوة التوقعات .

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.27 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة، ما يدل على أن 47.4% من المراجعين يرون بأن تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات له دور متوسط القوة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك لأن (لحوكمة الشركات إطار مطبق يتميز بالفاعلية والمرونة، الآليات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات تتسم بالكفاءة والعدالة، المتطلبات القانونية والرقابية لحوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ، التشريعات تنص بوضوح على توزيع المسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة) إلا أن الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون عندها بعض القصور في (إصدار قراراتها في الوقت المناسب، النزاهة، منحها السطلة الكافية للقيام بواجباتها).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري و قبول الفرض البديل للفرضية الفرعية الأولى الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، حيث تعتبر هذه النتائج منطقية، وذلك لأن هذا المبدأ يعتبر البنية التحتية التي يستند إليها العمل الرقابي، بدايةً من وضع إطار قانوني وتشريعي يوضح مسؤوليات الإدارة وكذلك مسؤوليات المراجع الخارجي، وذلك لتقليل التوقعات غير المعقولة من قبل مستخدمي التقارير المالية، ومن ثَم ينعكس ذلك على ثقة الأطراف المستفيدة من تلك التقارير.

2- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية** :

الفرض الصفري H0:

لا يوجد دور لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

لمعرفة إن كان لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق المساهمين **فكانت النتائج كما في الجدول (14):**

جدول رقم (14)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

	مبدأ حماية حقوق المساهمين	النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	للمساهمين الحق في معرفة التغيرات الأساسية للشركة	0.0	5.7	11.4	60.0	22.9	4.00	0.000	موافقة بنسبة %82.9	كبير	1
2	للمساهمين الحق في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية	1.4	2.9	17.1	45.7	32.9	4.06	0.000	موافقة بنسبة %78.6	كبير	3
3	الإفصاح عن هيكل رأس المال	1.4	7.1	17.1	48.6	25.7	3.90	0.000	موافقة بنسبة %74.3	كبير	4
4	الكفاءة والشفافية في قيام الأسواق المالية بوظائفها في الرقابة على الشركات	2.9	11.4	35.7	44.3	5.7	3.39	0.001	موافقة بنسبة %50.0	متوسط	7
5	للمساهمين الحق في ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم	1.4	10.0	22.9	54.3	11.4	3.64	0.000	موافقة بنسبة %65.7	كبير	5
6	يجب أن تتوافر	1.4	11.4	22.9	48.6	15.7	3.66	0.000	موافقة	كبير	

	لجميع المساهمين الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم								بنسبة %64.3	6
7	يقوم المستثمرون بصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم	2.9	18.6	40.0	32.9	5.7	3.20	0.073	موافقة نسبية بنسبة %40.0	متوسط	8
8	مناقشة تقرير المراجع الخارجي خلال جلسات الجمعية العمومية	1.4	7.1	11.4	61.4	18.6	3.89	0.000	موافقة بنسبة %80.0	كبير	2
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات	**1.6**	**9.3**	**22.3**	**49.5**	**17.3**	**3.72**	**0.000**	**موافقة بنسبة %66.8**	**كبير**	

من خلال الجدول (14)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.00 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 82.9% من المراجعين يرون وجود دور لمعرفة المساهمين الحق في التغيرات الأساسية للشركة في تضييق فجوة التوقعات.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.06 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 78.6% من المراجعين يرون وجود دور لمشاركة المساهمين بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.90 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة، ما يدل على أن 74.3% من المراجعين يرون وجود دور للإفصاح عن هيكل رأس المال في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.39 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور لكفاءة وشفافية الأسواق المالية للقيام بوظائفها في الرقابة على الشركات في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.64 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة، ما يدل على أن 65.7% من المراجعين يرون وجود دور لممارسة المساهمين حقوق الملكية الخاصة بهم في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.66 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 64.3% من المراجعين يرون وجود دور لتوفير الفرصة لجميع المساهمين لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم في تضييق فجوة التوقعات.
7. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (7) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.20 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 40.% من المراجعين يرون وجود دور للمستثمرين بصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم في تضييق فجوة التوقعات.
8. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (8) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.89 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على

أن 80.0% من المراجعين يرون وجود دور لمناقشة تقرير المراجع الخارجي خلال جلسات الجمعية العمومية في تضييق فجوة التوقعات.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق المساهمين الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.72 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 66.8% من المراجعين يرون بأن تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأن (للمساهمين الحق في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية ومعرفة التغيرات الأساسية للشركة، ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال، وهناك كفاءة وشفافية في قيام الأسواق المالية بوظائفها في الرقابة على الشركات، وللمساهمين الحق في ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم، ويتم مناقشة تقرير المراجع الخارجي خلال جلسات الجمعية العمومية).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الفرعية الثانية الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لمبدأ حماية حقوق المساهمين في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن هذه النتيجة تعكس الدور الجوهري لحوكمة الشركات باعتبار أن جوهر فجوة التوقعات يكمن في شك المساهمين في قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التزوير في القوائم المالية، فعندما يتم تفعيل هذا المبدأ يصبح المراجع أكثر مسؤولية تجاه المساهمين، ويتمكن من العمل على الوفاء بحقوقهم المشروعة لهم، ومن ثَم يتم بناء الثقة بين المراجعين والمساهمين، وتقليل الشك في تقرير المراجع؛ الأمر الذي ينعكس ايجاباً على تضييق فجوة التوقعات.

3- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة** :

الفرض الصفري H0:

لا يوجد دور لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

لمعرفة إن كان لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، **فكانت النتائج كما في الجدول (15):**

جدول رقم (15)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة

مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين		النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	1.4	12.9	21.4	55.7	8.6	3.57	0.000	موافقة بنسبة 64.3%	كبير	5
2	حظر الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.	2.9	8.6	41.4	38.6	8.6	3.41	0.000	موافقة بنسبة 47.1%	كبير	7
3	إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن تعاملاتهم المادية التي لها علاقة بالشركة	2.9	7.1	18.6	47.1	24.3	3.83	0.000	موافقة بنسبة 71.4%	كبير	2
4	الدفاع عن حقوق جميع	1.4	7.1	17.1	54.3	20.0	3.84	0.000	موافقة بنسبة	كبير	

	فئات المساهمين								%74.3	1
5	تعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم	1.4	7.1	25.7	54.3	11.4	3.67	0.000	موافقة بنسبة %65.7	كبير	4
6	حماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين	2.9	5.7	24.3	45.7	21.4	3.77	0.000	موافقة بنسبة %67.1	كبير	3
7	تتم عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود بسهولة ويسر	1.4	7.1	38.6	42.9	10.0	3.53	0.000	موافقة بنسبة %52.9	كبير	6
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات	**2.0**	**8.0**	**26.7**	**48.4**	**14.9**	3.66	**0.000**	**موافقة بنسبة %63.3**	**كبير**	

من خلال الجدول (15)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.57 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 64.3% من المراجعين يرون وجود دور لمعاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي في تضييق فجوة التوقعات.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.41 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 47.1% من المراجعين يرون وجود دور لحظر الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.83 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 71.4% من المراجعين يرون وجود دور لإفصاح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن تعاملاتهم المادية التي لها علاقة بالشركة في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.84 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة، ما يدل على أن 74.3% من المراجعين يرون وجود دور للدفاع عن حقوق جميع فئات المساهمين في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.67 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 65.7% من المراجعين يرون وجود دور لتعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.77 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 67.1% من المراجعين يرون وجود دور لحماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين في تضييق فجوة التوقعات.
7. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (7) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.53 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 52.9% من المراجعين يرون وجود دور لعملية التصويت للمساهمين عبر الحدود بسهولة ويسر في تضييق فجوة التوقعات.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.66 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 63.3% من المراجعين يرون بأن

تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأنه يتم (معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وحظر الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، وإفصاح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن تعاملاتهم المادية التي لها علاقة بالشركة، والدفاع عن حقوق جميع فئات المساهمين، وتعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم، وحماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين، وعملية التصويت للمساهمين عبر الحدود بسهولة ويسر).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الفرعية الثالثة الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن مبدأ المعاملة المتساوية يرسخ العدالة والمساوة بين المساهمين فعندما يحصل صغار المساهمين على تلك المعلومات التي يحصل عليها كبار المساهمين، يتعزز لدى صغار المساهمين الثقة في تلك المعلومات، كما أن هذا المبدأ يُلزم المراجع بالوقوف على مسافة واحدة من الجميع، ما يرفع الثقة في تقريره ومن ثَم تضيق الفجوة بين أدائه الفعلي وما يطمح إليه جمهور المساهمين.

4- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة** :

الفرض الصفري H0:

لا يوجد دور لتطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

لمعرفة إن كان لتطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح. فكانت النتائج كما في الجدول (16):

جدول رقم (16)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

	مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح	النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	2.9	7.1	15.7	60.0	14.3	3.76	0.000	موافقة بنسبة %74.3	كبير	1
2	حق التعويض لأصحاب المصالح قانونياً	2.9	8.6	31.4	48.6	8.6	3.51	0.000	موافقة بنسبة %57.1	كبير	4
3	يتم تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.	5.7	1.4	32.9	45.7	14.3	3.61	0.000	موافقة بنسبة %60.0	كبير	3
4	توفير المعلومات لذوي المصالح دورياً وفي الوقت المناسب.	11.4	7.1	18.6	48.6	14.3	3.47	0.005	موافقة بنسبة %62.9	كبير	2
5	السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملون بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة	7.1	10.0	32.9	41.4	8.6	3.34	0.012	موافقة بنسبة %50.0	متوسط	5
6	يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفء والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.	4.3	11.4	34.3	40.0	10.0	3.40	0.002	موافقة بنسبة %50.0	متوسط	5
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات	**5.7**	**7.6**	**27.6**	**47.4**	**11.7**	**3.52**	**0.000**	**موافقة بنسبة %59.0**	**كبير**	

من خلال الجدول (16)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.76 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 74.3% من المراجعين يرون وجود دور لاحترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون في تضييق فجوة التوقعات.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.51 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 57.1% من المراجعين يرون وجود دور لحق التعويض لأصحاب المصالح قانونياً في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.61 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 60.0% من المراجعين يرون وجود دور لتطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.47 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 62.9% من المراجعين يرون وجود دور لتوفير المعلومات لذوي المصالح دورياً وفي الوقت المناسب في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.34 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور للسماح لذوي المصالح بما فيهم العاملين بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.40 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 50.0% من المراجعين يرون وجود دور لتزويد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفء والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين في تضييق فجوة التوقعات.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.52 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 59.0% من المراجعين يرون بأن تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأنه يتم (احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، وحفظ حق التعويض لأصحاب المصالح قانونياً، وتطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء، وتوفير المعلومات لذوي المصالح

دورياً وفي الوقت المناسب، والسماح لذوي المصالح بما فيهم العاملون بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة، وتزويد اطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفء والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري و قبول الفرض البديل للفرضية الفرعية الرابعة الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح في تضييق فجوة التوقعات، حيث يُلزم المراجع بمسؤولية مهنية وقانونية أوسع تتجاوز الإدارة لتشمل كافة الأطراف المستفيدة (كالدائنين والجهات الرقابية). هذا الضغط الرقابي يدفع المراجع لرفع جودة أدائه الفعلي لتلبية احتياجات هذه الأطراف، كما تسهم أطر الحوكمة في توضيح حدود مهامه لهم، ما يقلل من سقف توقعاتهم غير الواقعية ويُعزز الثقة في حيادية تقرير المراجعة.

5- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة** :

الفرض الصفري H0:

- **لا يوجد دور لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة".**

لمعرفة إن كان لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ الإفصاح والشفافية. فكانت النتائج كما في الجدول (17):

جدول رقم (17)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

مبدأ الإفصاح والشفافية		النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وجميع المعلومات الأخرى.	4.3	4.3	22.9	47.1	21.4	3.77	0.000	موافقة بنسبة %68.6	كبير	3
2	إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.	4.3	2.9	12.9	57.1	22.9	3.91	0.000	موافقة بنسبة %80.0	كبير	2
3	إجراء المراجعة السنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل.	2.9	8.6	5.7	51.4	31.4	4.00	0.000	موافقة بنسبة %82.9	كبير	1
4	يقدم المراجعون الخارجيين تقاريرهم للمساهمين .	4.3	5.7	21.4	51.4	17.1	3.71	0.000	موافقة بنسبة %68.6	كبير	4
5	توفير فرص متساوية لمستخدمي	1.4	4.3	27.1	48.6	18.6	3.79	0.000	موافقة بنسبة %67.1	كبير	5

	المعلومات									
6	اتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح	2.9	5.7	30.0	50.0	11.4	3.61	0.000	موافقة بنسبة %61.4	كبير	7
7	الإفصاح عن جميع عوامل المخاطر المتوقعة	7.1	2.9	22.9	42.9	24.3	3.74	0.000	موافقة بنسبة %67.1	كبير	6
8	الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة	5.7	4.3	32.9	44.3	12.9	3.54	0.000	موافقة بنسبة %57.1	كبير	8
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات	**4.1**	**4.8**	**22.0**	**49.1**	**20.0**	**3.76**	**0.000**	**موافقة بنسبة %69.1**	**كبير**	

من خلال الجدول (17)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.77 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 68.6% من المراجعين يرون وجود دور للإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وجميع المعلومات الأخرى في تضييق فجوة التوقعات.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.91 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 80.0% من المراجعين يرون وجود دور لإعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.00 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 82.9% من المراجعين يرون وجود دور لإجراء المراجعة السنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.71 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 68.6% من المراجعين يرون وجود دور لتقديم المراجعين الخارجيين تقاريرهم للمساهمين في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.79 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 67.1% من المراجعين يرون وجود دور لتوفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.61 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 61.4% من المراجعين يرون وجود دور لإتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح في تضييق فجوة التوقعات.
7. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (7) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.74 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 67.1% من المراجعين يرون وجود دور للإفصاح عن جميع عوامل المخاطر المتوقعة في تضييق فجوة التوقعات.
8. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (8) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.54 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على

أن 57.1% من المراجعين يرون وجود دور للإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة **في تضييق فجوة التوقعات**.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ الإفصاح والشفافية الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.76 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 69.1% من المراجعين يرون بأن تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأنه يتم (الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وجميع المعلومات الأخرى، وإعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية، وإجراء المراجعة السنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وتقديم التقارير للمساهمين من قبل المراجعين الخارجيين، وتوفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات، واتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح، والإفصاح عن جميع عوامل المخاطر المتوقعة، والإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الفرعية الخامسة الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، حيث يمثل هذا المبدأ الأداة الأساسية لتقليص الفجوة المعرفية، فكلما زادت دقة الإفصاح ينعكس ذلك بالإيجاب على المطالب غير الواقعية من قِبل الجمهور تجاه المراجع، وبذلك تسهم الشفافية في توضيح حدود مسؤولية المراجع المهنية ورفع ثقة الأطراف الخارجية في تقريره، ما يؤدي مباشرة إلى تضييق فجوة التوقعات.

6- **اختبار الفرضية الفرعية السادسة** :

الفرض الصفري H0:

لا يوجد دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة".

لمعرفة أن كان لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة دور في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، واختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، **فكانت النتائج كما في الجدول (18):**

جدول رقم (18)

نتائج اختبار دور تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	النسبة المئوية لدرجة الدور %					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار	المستوى	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
1	مجلس الإدارة حريص على مصالح الشركة والمساهمين.	4.3	5.7	25.7	52.9	11.4	3.61	0.000	موافقة بنسبة %64.3	كبير	4
2	مجلس الإدارة يعامل المساهمين معاملة متساوية.	7.1	7.1	31.4	41.4	12.9	3.46	0.002	موافقة بنسبة %54.3	كبير	8
3	مجلس الإدارة يضمن الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	4.3	7.1	15.7	58.6	14.3	3.71	0.000	موافقة بنسبة %72.9	كبير	1
4	مجلس الإدارة يقوم بالمهام الرئيسة للشركة	2.9	7.1	24.3	55.7	10.0	3.63	0.000	موافقة بنسبة %65.7	كبير	2
5	مجلس الإدارة يشرف على عمليات الإفصاح والاتصالات	4.3	4.3	30.0	48.6	12.9	3.61	0.000	موافقة بنسبة %61.4	كبير	6
6	مجلس الإدارة	8.6	14.3	38.6	32.9	5.7	3.13	0.356	موافقة	كبير	

	يقوم بتقييم ذاتي لأدائه								بنسبة %38.6	9
7	الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وإجراءات عملها	5.7	4.3	30.0	50.0	10.0	3.54	0.000	موافقة بنسبة %60.0	كبير	7
8	تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب	4.3	4.3	25.7	50.0	15.7	3.69	0.000	موافقة بنسبة %65.7	كبير	3
9	رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين	5.7	4.3	25.7	51.4	12.9	3.61	0.000	موافقة بنسبة %64.3		5
	الدرجة الكلية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات	**5.2**	**6.5**	**27.5**	**49.0**	**11.7**	**3.56**	**0.000**	**موافقة بنسبة %60.8**	**كبير**	

من خلال الجدول (18)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.61 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 64.3% من المراجعين يرون وجود دور لعمل مجلس الإدارة على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين في تضييق فجوة التوقعات.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.46 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 54.3% من المراجعين يرون وجود دور لمعاملة مجلس الإدارة المساهمين معاملة متساوية في تضييق فجوة التوقعات.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.71 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 72.9% من المراجعين يرون وجود دور لضمان مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة في تضييق فجوة التوقعات.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.63 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 65.7% من المراجعين يرون وجود دور لقيام مجلس الإدارة بالمهام الرئيسة للشركة في تضييق فجوة التوقعات.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.61 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 61.4% من المراجعين يرون وجود دور لإشراف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات في تضييق فجوة التوقعات.
6. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (6) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي 3.13 واقع في الفترة (2.61-3.40) المعبرة على درجة تضييق متوسطة ، ما يدل على أن 38.6% من المراجعين يرون وجود دور لقيام مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه في تضييق فجوة التوقعات.
7. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (7) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.54 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 60.0% من المراجعين يرون وجود دور للإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وإجراءات عملها في تضييق فجوة التوقعات.
8. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (8) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.69 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على

أن 65.7% من المراجعين يرون وجود دور لتقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب في تضييق فجوة التوقعات.

9. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (9) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.61 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 64.3% من المراجعين يرون وجود دور لرقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين في تضييق فجوة التوقعات.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.56 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 60.8% من المراجعين يرون بأن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأن مجلس الإدارة (يعمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين، ويعامل المساهمين معاملة متساوية، ويضمن الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة، ويقوم بالمهام الرئيسة للشركة، ويشرف على عمليات الإفصاح والاتصالات، ويقوم بتقييم ذاتي لأدائه، ويفصح عن صلاحيات اللجان المنبثقة عنه وإجراءات عملها، وتقدم له كافة المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، ورقابة وإدارة أي تعارض بينه وبين المساهمين).

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الفرعية السادسة الذي ينص على أنه يوجد دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

أظهرت النتائج وجود دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، نتيجةً لالتزام مجلس الإدارة بمسؤولياته المهنية في خلق بيئة رقابية منضبطة، وأن إشراف مجلس الإدارة بفاعلية على عمليات الإفصاح وإدارة تعارض المصالح يُرسخ فصلاً جوهرياً بين مسؤولية الإدارة عن إعداد البيانات ومسؤولية المراجع عن إبداء الرأي الفني، مما يساهم في تقليص الفجوة المعرفية لدى الجمهور والحد من سقف توقعاتهم غير الواقعية، وبناءً عليه فإن اضطلاع المجلس بدوره يمنح المراجع استقلاليةً أوسع ومناخاً مهنياً يرفع من جودة الأداء الفعلي، وهو ما ينعكس مباشرةً على تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

7- **اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:**

<u>من خلال نتائج الجداول (19)</u>، ومن خلال استخدام اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ للدرجة الكلية لمحور دور حوكمة الشركات يمكن معرفة أن كان يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة أم لا، وذلك وفق نتائج الجدول (19):

جدول رقم (19)

نتائج اختبار وجود دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة

يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة	النسبة المئوية لدرجة التوفر%					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	3.8	9.4	25.7	47.3	13.8	3.58	0.000	موافقة بنسبة %61.1

من خلال الجدول (19)، نلاحظ أن، مستوى المعنوية المشاهد (P–value) لمحور دور حوكمة الشركات كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، وبمتوسط حسابي 3.58 واقع في الفترة (3.41-4.20) المعبرة على درجة تضييق كبيرة ، ما يدل على أن 61.1% من المراجعين يرون بأنه يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة ، وذلك لأنه يوجد دور للمبادئ (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين، المساواة بين المساهمين في المعاملة، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة) في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

عليه فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الرئيسة الأولى الذي ينص على أنه يوجد دور لحوكمة الشركات بمبادئها (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، المساواة بين المساهمين في المعاملة، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

8- **اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:**

الفرض الصفري H0:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغيرات (الدرجة العلمية، ، سنوات الخبرة) ".

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغيرات (الدرجة العلمية، المهنة، سنوات الخبرة) أم لا .

أ - اختبار مان ويتني في حالة متغير(المهنة)، فكانت النتائج كما في الجدول (20):

الجدول (20)

نتائج اختبار مان ويتني للفروق بين إجابات أفراد العينة حول دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات تعزى لمتغير (المهنة)

المتغير		العدد	متوسط الرتب	إحصاءة الاختبار	P-Value	القرار
المهنة	مراجع مالي	34	31.96	491.500	0.157	لا توجد فروق معنوية
	مراجع خارجي (قانوني)	36	38.85			

من خلال الجدول (20)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة متغير (المهنة) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 ما يدل على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تُعزى لمتغير (المهنة).

أما في حالة اختبار إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغير (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة) .

ب - اختبار كروسكل، فكانت النتائج كما في الجدول (21):

الجدول (21)

نتائج اختبار كروسكل للفروق بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغير (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)

المتغير		العدد	متوسط الرتب	إحصاءة الاختبار	P-Value	القرار
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	34.10	1.076	0.783	لا يوجد فروق معنوية
	من5 إلى 14سنة	19	32.55			
	من14 إلى 19سنة	12	39.83			
	من 20 سنة فأكثر	24	36.54			
الدرجة العلمية	دبلوم	2	40.00	0.526	0.913	لا يوجد فروق معنوية
	بكالوريوس	39	35.32			
	ماجستير	17	37.50			
	دكتوراه	12	32.50			

من خلال الجدول (21)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في جميع الحالات كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 ، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغير (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

عليه تم قبول فرض العدم للفرضية الرئيسة الثانية، بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول وجود دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة تعزى للمتغيرات (الدرجة العلمية، ، سنوات الخبرة).

المبحث الثاني:

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات له دور في تضييق فجوة التوقعات بمهنة المراجعة الليبية.
2. تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
3. مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين وتطبيقه في بيئة المراجعة له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة .
4. تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
5. تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في بيئة المراجعة الليبية له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات.
6. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة له دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
7. يوجد دور لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، وذلك لأنه يوجد دور للمبادئ (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين، والمساواة بين المساهمين في المعاملة، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ثانياً: توصيات الدراسة :

في ضوء نتائج الدراسة التي خلص إليها الباحث فإنه يوصي بما يلي :

1- الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في كافة المؤسسات المالية في ليبيا لما لها من أهمية وأثر في زيادة الثقة في المعلومات المالية.
2- الاهتمام بدراسة موضوع حوكمة الشركات من وجهة نظر الأطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المالية باعتبارهم جزءاً مسبباً في فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.
3- الاهتمام بدراسة موضوع دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من خلال تطبيق المبادي لمجموعة العشرين المستحدثة (G20/OECD 2015- 2023-2025) .
4- دعم المنظمات المهنية في ليبيا لمراجعة وتطبيق القوانين والعمل على تطويرها بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة.
5- العمل على إجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والدراسات المعمقة للتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وطرق تطبيقها بأفضل الأساليب والطرق العلمية التي من خلالها يمكن ضمان نزاهة وصدق القوائم المالية.
6- على المراجعين الخارجيين تقديم إفصاح كاف وواضح عن مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات المالية.
7- توعية المجتمع المالي بحوكمة الشركات ودورها الفاعل من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات ودراسة هذا المفهوم وأساليب تطبيقه بكفاءة في مختلف الشركات.
8- على مصرف ليبيا المركزي القيام بمراجعة وتحديث دليل الحوكمة بما يضمن مواءمته مع المعايير الدولية المستحدثة (G20/OECD 2015- 2023-2025) .

المراجع والمصادر:

1. ابوالعزم، محمد فهيم،(2000) *مفهوم جودة المراجعة، مجلة المحاسبة*، الجمعية السعودية للمحاسبة.
2. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، (2015) *حوكمة الشركات الفرص والتحديات*، الإصدار الحادي عشر.
3. احمد، إبراهيم المهدي ، وآخرون، (2021) حوكمة الشركات وعلاقتها بجوده القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية (دراسة تحليليه من وجهه نظر الاكاديميين والمهني)، *مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية*، المجلد 20 العدد الأول ص 172-181.
4. احمد، محمد فرج يس.(2017). *دور حوكمة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة*، دراسة ميدانية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الدارسات العليا جامعة النيلين، السودان.
5. اسماعيل، أحمد يوسف مولود ، وآخرون، (2023) دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح المحاسبي ، *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية* ، المجلد الخامس العدد الأول ص 67- 87.
6. الاسود، إسماعيل على محمد.(2013). *دور المراجعة الخارجية في تدعيم تطبيق حوكمة الشركات*، دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية المحاسبة غريان، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.
7. الباز، علاء جواد (2015) *مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية*(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
8. البرغثي، سناء محمود، (2018) *مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.
9. الجمال، جيهان عبد المعز،(2014م) *المراجعة وحوكمة الشركات*، العين، دار الكتاب الجامعي للنشر.
10. الحمدي، عبد العظيم بن محسن،(2020) *حوكمة الشركات*، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، صنعاء .
11. الدرسي، سليمان شعيب، وآخرون (2022) دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، مقالة رقم2، الإصدار السابع، العدد الأول، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 22-38.
12. الدروقي، على مسعود، (2004) *استخدام فجوة التوقعات في قياس جودة خدمات المراجعة الخارجية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، ليبيا.

13. الدرياق، أمين مرعي، وآخرون (2021) مدى التزام القطاع المصرفي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، *مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال*، المجلد 8، العدد الأول، ص 310
14. الرزين، أحمد بن محمد، (2012) *حوكمة الشركات المساهمة*، دراسة فقهية، كرسي سبارك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
15. الزوام، السنوسي محمد ، وآخرون،(2014) آليات الحوكمة ومتطلبات تحقيقها في الشركات المساهمة، *مجلة جامعة سبها (العلوم البحتة والتطبيقية)* المجلد 13 العدد الأول.
16. السقا، السيد أحمد إسماعيل، وآخرون،(2002م) *مشاكل معايير المراجعة*، الدار الجامعية للنشر، القاهرة.
17. الشكري، عائشة سالم ، وآخرون ،(2021) أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، الإصدار السادس ، جامعة بنغازي ص 227-248.
18. الصباغ، أحمد عبده،(2023م) *وقتية الإفصاح المحاسبي عن طريق الإنترنت وأثرها على منفعة المعلومات المحاسبية*، دار حميثرا للنشر والترجمة، جامعة الإسكندرية.
19. الصبوح، محمد مروان.(2015). *دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة توقعات التدقيق*، دراسة ميدانية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
20. الغراري، سميحة خليفة، (2007)، *العوامل المؤثرة في فجوة التوقعات في المراجعة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجبل الغربي، كلية المحاسبة، قسم الدراسات العليا، ليبيا.
21. القشي، طاهر،(2006) الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، *مجلة إربد للبحوث العلمية* ، المجلد العاشر ، العدد الأول.
22. المطيري، عبيد سعد، (2002م)، كيف يمكن أن نفعل مفهوم corporate governance في الشركات السعودية ، *مجلة المحاسبة*،العدد35، الرياض.
23. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير،(2020) *حوكمة الشركات*، الناشر Al Manhal ، https://books.google.com.ly/books?id=8j3YDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0
24. الملهوف، عبد الحكيم البشير. (2014). التطور التاريخي لمفهوم استقلالية المراجع الخارجي ومعناها وأهميته في المراجعة. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (3)، 322-286.
25. *الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة الليبي* https://www.audit.gov.ly/ar/laws
26. النسر، عبدالكريم ساسي،(2022) دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات المالية، (دراسة ميدانية بفروع مصرف الجمهورية بالزاوية)، *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، العدد18، كلية صرمان للعلوم والتقنية.

27. النوباني، خولة فريز، وآخرون،(2016م) *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية*، الناشر، SABIC Chair for IFMS
28. بتقي، نسرين،(2016) *دور المراجعة الخارجية في تعزيز ثقة القوائم المالية*، دراسة حالة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
29. بريبر، أحمد.(2014). *جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات حالة الجزائر*، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
30. جربوع، محمد يوسف،(2004م) فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعين الحسابات القانونين وطرق معالجة تضييق الفجوة، *مجلة الجامعة الإسلامية* ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني.
31. حسنية، تريش،(2015) *جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات*، دراسة حالة، بريطانيا أمريكا فرنسا ألمانيا، جامعة فرحات عباس ،سطيف.
32. خضر، عبدالوهاب، وآخرون، (2005م)، *الرقابة والمراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة تسويق المال الواقع والمستقبل*، الدار الجامعية للنشر، القاهرة.
33. خليل، هاني محمد.(2009) *مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين*، دراسة تحليلية ،(رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
34. داوود، وآخرون، 2020) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية للمصارف التجارية، *مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية*، العدد الثاني 2020، جامعة السيد محمد على السنوسي الإسلامية، كلية الاقتصاد الاسلامي والإدارة، ليبيا.
35. درويش، عدنان بن حيدر (2007) *حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة*، اتحاد المصارف العربية .
36. رضا، تيايبية،(2020) *مدى تأثير حوكمة الشركات وتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر على فجوة التوقعات*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
37. زاقوب، على عوض،(2019) *نظرة عامة حول إطار حوكمة الشركات في ليبيا* .
38. زايد، بشير فرج سالم، (2019) حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً)، *المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة*. جامعة المرقب.
39. سليمان، رجعة مفتاح ، وآخرون (2024). دور الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة ميدانية على شركة الخليج العربي للنفط .*مجلة أبحاث*،(1)16 ،.128-143
40. سيف، عبدالحميد حميد محمد، (2017) متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، *مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، العدد الأول سبتمبر2017.

41. شوقي، ماجد، (2002م)، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة وصعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، *مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة*، القاهرة ،مصر.
42. صافية، عميري،(2014) *دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري*، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر.
43. صالح، رضا إبراهيم صالح، (2002م)، تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين دراسة نظرية تطبيقية حالة مصر، *مجلة البحوث المحاسبية*، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الثاني.
44. طرابلسي، سليم،(2013) أثر تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، *المؤتمر الدولي الثاني حول موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي* ، جامعة زايد ، دبي .
45. عابدين، عصام مهدي، وآخرون،(2022م) *حوكمة الشركات والبنوك في مصر والإمارات العربية المتحدة* ،دار محمود للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة.
46. عبيرات، مقدم، وآخرون؛ (2013) حوكمة الشركات كآلية للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في الجزائر، *الملتقي العلمي الدولي، آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة*، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، الجزائر.
47. علي، عبدالوهاب نصر،(2008م) *موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة*، الجزء الثالث، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
48. عيسى، سمير كامل محمد،(2008) العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، العدد الأول ، مجلد 45 .
49. عيسى، محمد كمال، وآخرون (2022) أثر الإفصاح على تقارير الشفافية المهنية على فجوة التوقعات في المراجعة، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، المجلد 7، العدد 12، الجزء الأول، جامعة كفر الشيخ.
50. كافي، مصطفي يوسف (2020) *الاصلاح والتطوير الإداريين النظرية والتطبيق*، دار رسلان للطباعة والنشر ، سوريا.
51. لطفي، امين السيد أحمد ،(2010م) *المراجعة وحكومة الشركات* ، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
52. لطفي، امين السيد أحمد،(2007م) *دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد*، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
53. محمد، آمال إبراهيم،(2005) دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، جامعة بنها، العدد الثاني .
54. محمد، عبدالعظيم موسى، وآخرون (2021) دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في السودان، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد العاشر، الجزء الأول 2021، السودان.

55. مزياني، نورالدين،(2015)، أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد الرابع عشر، جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة.
56. مفتاح، امباركة سالم،(2003) *فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا أسبابها والأسلوب المقترح لتضييقها*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاريونس، ليبيا.
57. مفتاح، عبد السلام أبو القاسم،(2023) آليات الحوكمة وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، *مجلة إدارة الأعمال والمنظمات الإستراتيجية* ، المجلد الخامس ، العدد الأول ص 44-64.
58. ميخائيل، أشرف حنا(2005) تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات ، *المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات*، مصر.
59. نور، عبدالناصر إبراهيم، وآخرون، (2014) مدي تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني 2014، الأردن.
60. VIRTUS INTERPRESS(2019) Issue-17 Volume: Control & Ownership http://doi.org/10.22495/cocv17i1art9 Corporate

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الاقتصاد والتجارة

قسم المحـــاسبة

استبانة

السادة / المراجعين القانونين المعتمدين في سجلات مصرف ليبيا المركزي.

السادة / الأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة الليبي .

تحية طيبة وبعـــــــــد.

يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لآراء المراجعين القانونيين الأعضاء الماليين في ديوان المحاسبة في ليبيا بعنوان / **دور حوكمـة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المـراجعة.**
وذلك كبحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة.

تعد هذه الاستبانة جزءاً من البحث، ونظرا لخبرتكم العلمية في هذا المجال، لذا فإن إجابتكم الدقيقة عن الأسئلة الواردة بالاستبانة ستكون محل تقدير عالٍ، وسوف تساعدني في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم مهنة المراجعة في ليبيا، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبانة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

يؤكد الباحث أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

(ولـــكم خـــــالص الشكـــــــر والتقديـــــــــــــر)

البـاحـــث

محمـد احموده

الجـــزء الأول : بيانات عامـــــــة:

1- الدرجـــــة العلمية ؟

○ دكتوراه

○ ماجستير

○ بكالوريوس

○ دبلوم

○ أخرى

2- المـــــهنة ؟

○ مراجع خارجي (قانوني)

○ مراجع مـــالي

○ محـــلل مـــالي

○ مديـــر مـــالي

○ أخـــــــرى

3- سنوات الخبـــــرة ؟

○ أقل من 5 سنوات

○ من 5 إلى 14 سنـــة

○ من 15 إلى 19 سنة

○ أكثـــر من 20 سنة

الجزء الثانـــــــي : نأمل اختيار الإجابة المناسبة حسب المحاور التالية:

المحـــــــور الأول : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ت	البيـــــــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	لحوكمة الشركات إطار مطبق يتميز بالفاعلية والمرونة.					
2	الأسواق المالية تتميز بالشفافية والفاعلية العالية					
3	الآليات القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات تتسم بالكفاءة والعدالة					
4	المتطلبات القانونية والرقابية لحوكمة الشركات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ					
5	التشريعات تنص بوضوح على توزيع المسؤوليات بشكل يخدم المصالح العامة					
6	الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تصدر قراراتها في الوقت المناسب					
7	تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالنزاهة					
8	الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون تمنح السطلة الكافية للقيام بواجباتها					

المحور الثـــــاني : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ت	البيـــــــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	للمساهمين الحق في معرفة التغيرات الأساسية للشركة					
2	للمساهمين الحق في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية					
3	الإفصاح عن هيكل رأس المال					
4	الكفاءة والشفافية في قيام الأسواق المالية بوظائفها في الرقابة على الشركات					
5	للمساهمين الحق في ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم					

6	يجب أن تتوافر لجميع المساهمين الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم					
7	يقوم المستثمرون بصفتهم وكلاء بالإفصاح عن الحوكمة الخاصة بهم					
8	مناقشة تقرير المراجع الخارجي خلال جلسات الجمعية العمومية					

المحور الثـــالث : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية لجميع المساهمين ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ت	البيـــــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.					
2	حظر الاتجار و التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.					
3	إفصاح أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن تعاملاتهم المادية التي لها علاقة بالشركة					
4	الدفاع عن حقوق جميع فئات المساهمين					
5	تعويض المساهمين في حالة التعدي على حقوقهم					
6	حماية صغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين					
7	تتم عملية التصويت للمساهمين عبر الحدود بسهولة ويسر					

ت	البيـــــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.					
2	حق التعويض لأصحاب المصالح قانونياً					
3	يتم تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.					
4	توفير المعلومات لذوي المصالح دورياً وفي الوقت المناسب.					
5	السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملون بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة					
6	يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل كفء والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.					

المحور الرابـــع : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

المحور الخـــامس : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ت	البيـــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية وجميع المعلومات الاخرى.					
2	إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.					
3	إجراء المراجعة السنوية للشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل.					
4	يقدم المراجعون الخارجيون تقاريرهم للمساهمين .					
5	توفير فرص متساوية لمستخدمي المعلومات					
6	اتباع منهجية للتحليل والتقييم بما يمنع التعارض في المصالح					
7	الإفصاح عن جميع عوامل المخاطر المتوقعة					
8	الإفصاح عن كبار المساهمين وعمليات الأطراف ذات العلاقة					

المحور الســـادس : فيما يلي مجموعة من النقاط التي تحقق تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ودورها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

ت	البيـــــــــــــــــــــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	مجلس يحرص على مصالح الشركة والمساهمين.					
2	مجلس الإدارة يعامل المساهمين معاملة متساوية.					
3	مجلس الإدارة يضمن الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.					
4	مجلس الإدارة يقوم بالمهام الرئيسة للشركة					
5	مجلس الإدارة يشرف على عمليات الإفصاح والاتصالات					
6	مجلس الإدارة يقوم بتقييم ذاتي لأدائه					
7	الإفصاح عن صلاحيات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وإجراءات عملها					
8	تقديم كافة المعلومات الصحيحة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب					
9	رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين					

ملحق رقم (2).

أسماء الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبانة :

دكتور عبدالفتاح الرشاح

دكتور على النعاس

دكتور شكري عامر

دكتور عمران البكوري

Abstract:

This study aimed to identify the role of corporate governance, as defined by OECD principles, in narrowing the expectations gap in the auditing profession in Libya. This was achieved by surveying the opinions of external auditors registered with the Central Bank of Libya, as well as the opinions of financial staff at the Audit Bureau. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire as the data collection tool. One hundred questionnaires were distributed to a random sample of the study population, and 70 valid questionnaires were collected for analysis. These valid questionnaires comprised 36 distributed to external auditors and 34 to financial staff at the Audit Bureau. SPSS software was used to analyze the data and test the hypotheses. The study concluded that ensuring a foundation for an effective corporate governance framework plays a role in narrowing the expectations gap in the auditing profession. It also found that supervisory and regulatory bodies responsible for implementing the law suffer from some shortcomings in issuing their decisions in a timely manner. Furthermore, the study identified the importance of the principles of protecting shareholders' rights, equal treatment of all shareholders, protecting the rights of stakeholders, the responsibilities of the board of directors, and disclosure and transparency. A major role in narrowing the expectations gap in the auditing profession in Libya.

Al-Asmariya Islamic University

Faculty of Economics and Commerce

Department of Accounting

The Role of Corporate Governance in Narrowing the Audit Expectation Gap

(An Applied Study on Audit Firms in Libya)

Student Name

Mohammed Ateeyah Ahmoudah Ahmoudah

Supervisor

Mohammed Salem Al-Saq'a

Associate Professor

This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master's degree in Administrative and Financial Sciences (Accounting Department).

Date: 29 Dhu al-Hijjah 1447 AH / 15 June 2026 AD